

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة شندى
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي



دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية في السودان (دراسة ميدانية على البنك الاسلامي السوداني)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إشراف :
أ.د. كمال احمد يوسف
أستاذ المحاسبة المشارك

إعداد الطالب :
ابتهاج فضل الله الخضر حموده

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة البقرة

الاستهلال

أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ٢ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ٥

سورة العلق الآية (١-٥)

الإهداء

إلى التي صبوت في حملي وعانت لأجلي ربيع عمري وزهرة حياتي إلى التي
يضحك قلبي وتدمع عيني ويهتز فؤادي لنطق اسمها إليك
أمي الحبيبة

إلى نبض قلبي ونور عيني إلى الذي علمني معنى الحياة فأمسك بيدي
وحملني على صفحات الدنيا وأوصلني إلى بر الأمان ولم يبخل علي بحبه
وعطفه وحنانه أبي العزيز

أطال الله عمركما وحفظكما لي يا أجمل ورثة تفتحت في حياتي .
إلى أولئك الذين يقتحمون في صحرائنا نوافذ الربيع إلى أولئك الذين لو أوقدت لهم
أصابعي شموعاً لم أوفيهم حقهم إلى من قاسموني رحم أمي وحب وحنان أبي
أحبائي .. إخواني وأخواتي .. وعلى رأسهم اختي وحببتي صفاء فضل الله على
تقاسمها معي معاناة ومشقة السفر والتعب . إلى كل طالب علم إلى كل من
علمني حرفاً .

إلى لكل من وسع لهم ذاكرتي ولم تس-عهم رسالتي إلى اسرتي الثانية اسرة
البنك الإسلامي السوداني وعلى رأسهم نائب المدير العام السيد / معتصم
أحمد عبدالرحمن ومدير فرع شندي السيد / مصدق سيمان محمد أحمد لا
يسعني أن أنساكم من صفحات ذاكرتي اسمى إهداء الذي تسبقه الدموع ق بل
الكلمات لبلدى السودان "لك تحية وسلام ازف كل حرف برسالتني لكل شهيد
وأسير ومواطن ومقاوم سعى و يسعى من أجل الحرية والسلام والعدالة والثورة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وتعبي المتواضع .

الشكر والتقدير

الشكر الأول لله تعالى ، خالق الإنسان ، وواهب العقل والبيان ، الذي هدانا بخير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم ، ويسر لنا سبل النجاح واخرجنا من ظلمات الجهل إلي نور العلم رب العرش العظيم ، العالم فوق كل عليم ، الذي هد لنا السبيل وهدنا لما فيه الهدى والخير العظيم ، وفتح لنا الازدهان والعقول فله الحمد حتى يرضى .

وأسوق الشكر أجزله وأكمله لأستاذي الجليل والاستاذ الفاضل البروفيسور / كمال احمد يوسف محمد الذي روى هذا البحث من خضم بحر علمه العميق فكم استقطعت من وقته الغالي سائلة ومستفسرة ومستعينة بأرائه وأفكاره النيرة التي كان لها الأثر الفعال في إخراج و إنجاز هذا العمل المتواضع .

وإعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل اتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى أسرتي أسرة جامعة شندي . كما اتقدم بالشكر الجزيل إلي لئلي الدراسات العليا - جامعة شندي و إلي الأساتذة الذين قاموا بتحكيم هذه الاستبانة .

واتقدم بالشكر كذلك إلي لكل الأساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة من داخل الجام-عة ومن خارجها . ولا يفوتني أن أشكر أفراد أسرتي جميعا الذين ظلوا دعماً وسنداً لي حتي اكتمل هذا البحث .

وأخيراً أسدي كل عبارات الشكر والعرفان إلي كل شخص مد لي المساعدة لإنجاز هذه الرسالة المتواضعة .

المستخلص

تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية في السودان وتمثلت مشكلة الدراسة في هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحقيق ملائمة معلومات التقارير المالية ؟ وهل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحقيق موثوقية التقارير المالية؟ وهل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحقيق قابلية معلومات التقارير المالية للمقارنة ؟. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أنشطة وضوابط تشكيل لجان المراجعة داخل المنشأة وتوضيح المفاهيم النظرية للجان المراجعة بشكل عام ودورها في جودة التقارير المالية ودقة وموثوقية معومات التقارير المالية وقابليتها للمقارنة . وأختبرت الدراسة لحل مشكلة البحث الفرضيات الآتية : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وملائمة التقارير المالية ، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وموثوقية التقارير المالية ، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وقابلية ومعلومات التقارير المالية للمقارنة . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن لجان المراجعة تعمل على ضمان الإفصاح والشمولية في القوائم المالية ، وأن لجان المراجعة تساعد مجالس الإدارة في النهوض بمسؤولياتها القانونية تجاه الشركات . وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تكوين لجان المراجعة بالمصارف لضمان الإفصاح والشمولية في القوائم المالية ، وتوفير التناسق في المعلومات المتوافرة لأعضاء مجلس الإدارة لزيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة ، وتوفير الشفافية على مستوى المعلومات المتعلقة بنتائج وأداء المصرف وتجانسها .

Abstract

The Study audit committees The research investigating the role of the committees in achieving the quality of financial reporting in the Sudan .Problem was the study questions the following : is there a relationship meaningful stat between the committees review and the appropriate information for financial reports? Is there a relationship meaningful stat between the committees, auditing and the reliability of the financial reports? Is there a relationship meaningful stat between the

Committees review and the portability of Information, reports, alert to? the research aimed to identify the activities and controls of the formation of audit committees in the firm . the research also aimed in general to clarify the theoretical concepts of the audit committees and their role in the quality of financial reporting as well as the accuracy and reliability and comparability of the financial reporting information. To achieve the research objectives , the following research hypotheses hdve been tested : There is a correlation that is statistically significant between the audit committees and the comparability of financial reporting information . Based on thes account, the research has reached a number of findings , the most significant of which , are the following : Audit committees guarantee the disclosure and comprehensibility in the financial reporting. Audit committees help the boards of directors to undertake their legal responsibilities towards the firms.The research concluded with a set of recommendations , including the following : The research recommended establishing the audit committees in the banks to guarantee the disclosure and comprehensibilityin financial reporting. The research recommded having consistency in the information available for the members of the board of directors in order to increase the effectiveness of control over the management actions . The research recommended availability of the transparency at the level of the information relating to the bank outcomes and performance as well as the consisrency of the same.

قائمة الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الإستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	قائمة الموضوعات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
١	المقدمة
٨	الدراسات والدراسات السابقة
الفصل الأول الإطار النظري للجان المراجعة	
٤٠	المبحث الأول : نشأة ومفهوم وتطور لجان المراجعة
٦٢	المبحث الثاني : أسباب وخصائص وأهداف لجان المراجعة
٨٦	المبحث الثالث : ضوابط وواجبات تشكيل لجان المراجعة
الفصل الثاني التقارير المالية	
١٠٨	المبحث الأول : مفهوم ومكونات وأغراض التقارير المالية
١١٩	المبحث الثاني : أهمية وأهداف التقارير المالية
١٤١	المبحث الثالث : أنواع التقارير المالية
الفصل الثالث جودة التقارير المالية	
١٦٦	المبحث الأول : مفهوم جودة التقارير المالية
١٨٢	المبحث الثاني : خصائص ومؤشرات جودة التقارير المالية
٢٠١	المبحث الثالث : المقاييس والعوامل المؤثرة علي جودة التقارير المالية
الفصل الرابع الدراسة الميدانية	
٢٢٦	المبحث الأول : نبذة تعريفية عن الجهاز المصرفي

٢٣٦	المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية
٢٥٣	المبحث الثالث : عرض ومناقشة نتائج الفرضيات
	الخاتمة
٢٧٢	أولاً : النتائج
٢٧٤	ثانياً : التوصيات
٢٧٦	قائمة المصادر و المراجع
٣٠٣	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٢٣٩	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(1/2/4)
٢٤١	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(2/2/4)
٢٤٣	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	(3/2/4)
٢٤٥	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(4/2/4)
٢٤٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى	(5/2/4)
٢٤٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	(6/2/4)
٢٥١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	(7/2/4)
٢٥٣	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى	(1/3/4)
٢٥٥	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	(2/3/4)
٢٥٧	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	(3/3/4)
٢٥٩	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	(4/3/4)
٢٦١	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	(5/3/4)
٢٦٣	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	(6/3/4)
٢٦٥	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	(7/3/4)
٢٦٧	نتائج نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	(8/3/4)
٢٦٩	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	(٨/٤/٣)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٢٠٤	معايير جودة المعلومات المحاسبية	(1/3/3)
٢٣٩	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(1/2/4)
٢٤١	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(2/2/4)
٢٤٣	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	(3/2/4)
٢٤٥	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(4/2/4)
٢٥٧	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	(1/3/4)
٢٦٣	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	(2/3/4)
٢٦٩	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	(3/3/4)

أولاً : الإطار المنهجي :

تمهيد

أدى التطور الفني والتكنولوجي في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لفتح آفاق جديدة لجودة عملية المراجعة في البنوك لمسايرة ذلك التطور برزت الحاجة إلي تكوين لجان المراجعة في ظل مساهمة البنوك التجارية في الصناعة المصرفية والأزمات التي عصفت باقتصاديات بعض الدول ومن هنا أصبحت البيئة المصرفية مجالاً ملائماً لتطبيق فكرة لجان المراجعة التي نشأة منذ تاريخ مجهول وهي عبارته عن لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها علي الأعضاء غير التنفيذيين وتشتمل مسؤوليتها علي مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة أو المؤسسة المالية والتي تهدف إلي الإفصاح عن العمليات الكبيرة والمهمة التي تتم داخل الشركة والإفصاح عن تعارض المصالح والإشراف علي عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش والخطأ التي تحدث في الشركة بصورة أو باخري وتحسين وتدعيم درجة استغلال المراجع الداخلي للشركة ومساعدة المديرين في الوفاء بالتزاماتهم وتنسيق العمل بين المراجعين الداخليين والخارجيين .

تعتبر التقارير المالية هي المخرجات المهمة التي يتم الحصول عليها من نظام المعلومات المحاسبي ويتم تقديمها للمستفيدين من داخل وخارج المنشأة والتقارير قد تكون دورية متكررة أو قد تكون مفاجئة حسب الطلب ويجب أن تتميز هذه التقارير بالدقة في المضمون والموضوعية في الإعداد والملائمة مع الموضوع والتقديم في الوقت المناسب ومن أمثلة هذه التقارير المالية قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التدفقات المالية أما التقارير الإدارية فهي تشمل تقارير التخطيط وتقارير الرقابة وتقارير التشغيل.

وان الاهتمام بدور لجان المراجعة في مجال الجهود الرامية لإعادة الثقة والمصادقية وموثوقية القوائم والتقارير المالية لم يكن وليد السنوات القليلة الماضية فقد بدا هذا الاهتمام منذ ما

يقارب ثلاثة عقود غير انه تزايد بصورة كبرى عقب انهيار الشركات العالمية الكبرى والتي كشفت النقاب عن فساد ممارسات إداراتها وإعادة إحياء الدعوة إلى تفعيل حكومة الشركات وتركيز الضوء على الدور الهام الذي يمكن للجان المراجعة القيام به في التأكد من سلامة التقارير والقوائم المالية وكشف آثار الاحتيال والتضليل وأساليب إدارة المخاطر وإدارة الأرباح .

مشكلة البحث : -

برزت الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة في ظل مساهمة البنوك التجارية في الصناعة المصرفية والأزمات التي عصفت باقتصاديات بعض الدول ومن هنا أصبحت البيئة المصرفية مجالاً ملائماً لتطبيق فكرة لجان المراجعة التي نشأت منذ تاريخ مجهول وهي عبارة عن لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين وتشتمل مسؤوليتها على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة أو المؤسسة المالية ونسبه للدور الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم موضوعية ومصداقية وتحقيق جودة التقارير المالية في المصارف السودانية يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات الآتية :

1/هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحقيق ملاءمة معلومات التقارير المالية؟

2/هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحقيق موثوقية التقارير المالية؟

3/هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحقيق قابلية معلومات التقارير المالية للمقارنة ؟

أهمية البحث : -

تتبع أهمية الدراسة العلمية في التعرف على الإطار النظري والمفاهيمي للجان المراجعة واثرها في تحقيق جودة التقارير المالية وتطورها لذلك يمكن تلخيص أهمية البحث في الآتي :-

أولاً : الأهمية العلمية تتمثل الأهمية العلمية في الآتي :

1. المساهمة في رفد المكتبات بهذا النوع من الدراسات التي تعد قليلة برغم أهميتها ، واستكمال البناء العلمي لموضوع دور لجان المراجعة في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية .
2. أن المصارف لديها فرصة الاستفادة من المزايا الهائلة التي توفرها لجان المراجعة فإن وجود لجان المراجعة بمجالس الإدارات يجعلها في تحدي مستمر لإرضاء تطلعات مجالس الإدارات و مستخدمي التقارير المالية لمواكبة المستجدات التي تحدث بها .
3. الدور الهام الذي تلعبه لجان المراجعة في الإفصاح عن صحة المعلومات في التقارير المالية.

ثانياً : الأهمية العملية تتمثل الأهمية العملية في الآتي :

1. أنها تنادي بضرورة تكوين لجان للمراجعة بغرض تدعيم الهيكل الرقابي للمؤسسات المالية.
2. الاستفادة من جودة التقارير المالية في تطوير الممارسات المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة ولجانها وبالتالي التأكد من صحة معلومات التقارير المالية و جودة القوائم المالية وتقديم الدعم لمجلس الإدارة في دوره الرقابي والإشرافي على كافة مستويات المصارف .

3. تزداد أهمية لجان المراجعة اذا كانت هذه المنشأة مصارف تجارية نظرا لما تمثله المصارف من تأثير قوي ومباشر على اقتصاديات الدول .

أهداف البحث :

نسبتاً للدور الذي تلعبه لجان المراجعة الفعالة في تشكل ضوابط محددة لدعم جودة التقارير المالية ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية والرقابة علي التقارير المالية وتفعيل دور لجان المراجعة علي جودة التقارير المالية . يهدف هذا البحث إلى الآتي :-

1. التعرف علي أنشطة وضوابط تشكيل لجان المراجعة داخل المصارف .
2. بيان دور لجان المراجعة في تحقيق ملائمة معلومات التقارير المالية .
3. دراسة دور لجان المراجعة في تحقيق موثوقية معلومات التقارير المالية .
4. توضيح دور لجان المراجعة في تحقيق قابلية معلومات التقارير المالية للمقارنة.

فرضيات البحث :

ان الاهتمام بدور لجان المراجعة في مجال الجهود الرامية لإعادة الثقة والمصادقية وموثوقية معلومات القوائم المالية والتقارير المالية لذلك سعي البحث لاختبار صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحقيق ملائمة معلومات التقارير المالية

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحقيق موثوقية معلومات التقارير المالية.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتحقيق قابلية معلومات التقارير المالية للمقارنة.

منهجية البحث :

اعتمدت الباحثة على مناهج متعددة الجوانب منها :

المنهج الاستنباطي : للتعرف على أنماط المشاكل المرتبطة بالدارسة .

المنهج الاستقرائي : لاختبار فرضيات الدارسة .

المنهج التاريخي : لعرض الدارسات السابقة والاطلاع على الكتب والمراجع العلمية موضوع الدارسة.

المنهج الوصفي التحليلي : لاستخدام أسلوب العينة العشوائية (دارسة الحالة) لمعرفة دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية .

مصادر جمع البيانات :

تتمثل مصادر جمع البيانات للبحث في الآتي :

المصادر الأولية : تتمثل في الكتب والمجلات والمراجع والدوريات والرسائل العلمية والأنترنت.

المصادر الثانوية : دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي السوداني والتقارير المالية للبنك

حدود البحث :

تتمثل حدود البحث في الآتي :

الحدود المكانية : البنك الإسلامي السوداني .

الحدود الزمانية : 2019م .

الحدود الموضوعية : بتعرض البحث لدور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال توافر خصائصها الرئيسية الثلاثة (الملائمة - الموثوقية - قابلية المعلومات للمقارنة) .

نموذج الدراسة :

المستغل التابع

المتغير المستغل



الحدود البشرية : تتمثل الحدود البشرية في (أعضاء لجنة المراجعة – المحاسبين – المدراء الماليين – المراجعين الداخليين) .

هيكل البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتقسيم البحث إلي مقدمة التي احتوت علي المقدمة والدراسات السابقة واربعة فصول وخاتمة ، اشتمل الفصل الأول الإطار النظري للجان المراجعة واحتوي علي ثلاثة مباحث اشتمل المبحث الأول علي نشأة ومفهوم وتتطور لجان المراجعة وتناول المبحث الثاني مقومات وأسباب وخصائص وأهداف لجان المراجعة أما المبحث الثالث احتوى علي ضوابط وواجبات تشكيل لجان المراجعة حيث تناول الفصل الثاني التقارير المالية وخصص المبحث الأول لمفهوم التقارير المالية والمبحث الثاني تناول أهمية وأهداف التقارير المالية أما المبحث الثالث اشتمل علي أنواع التقارير المالية وتناول الفصل الثالث جودة التقارير المالية حيث احتوى المبحث الأول علي مفهوم جودة التقارير

المالية كما تناول المبحث الثاني خصائص ومؤشرات جودة التقارير المالية وخصص المبحث الثالث للمقاييس والعوامل المؤثرة علي جودة التقارير المالية .

ثانياً : الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوعات ذات الصلة بموضوع الدراسة منها :

دراسة عماد الدين (2001م) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة في أن فكرة لجان المراجعة لم تحظى بعد بالاهتمام الكافي في بيئة الأعمال المصرية سواء من ناحية المتطلبات التشريعية والتنظيمية أو من ناحية جهود المجامع المهنية وهيئة سوق المال، وهدفت الدراسة إلى وضع إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية وذلك من خلال مدخل التكوين المقترح في تحقيق مصداقية معلومات التقارير والقوائم المالية السنوية والدورية (بعد نشر معلومات مضللة)، والثقة في

1. عماد الدين علوي عساف، إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية ،(القاهرة : المجله العلمية التجارية والتمويل ،كلية التجارة ،جامعة طنطا ،الملحق الثاني ،العدد الاول، 2001م) ص ص 18-36.

نظام الرقابة الداخلية ، واستقلالية كل من المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين وتحقيق مصلحة حملة الأسهم والحد من التصرفات غير القانونية للإدارة التنفيذية ، وتعتمد الدراسة على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي حيث استقراء الدراسات السابقة وتجارب الدول ودور المجمع المهنية والعلمية ومنظمات سوق المال في مجال لجان المراجعة بهدف محاولة استنباط محددات مدخل التكوين المقترح للبحث ، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن دور لجان المراجعة تعتبر من آليات حوكمة الشركات التي لم تحظى بعد بمكانها في أدبيات المحاسبة في مصر، كما أن ضم الأعضاء التنفيذيين للجان المراجعة يفقد اللجنة استقلالها وفعاليتها. اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحثة في انها بحثت في كيفية تفعيل لجان المراجعة من خلال تشكيلها من أعضاء غير تنفيذيين لدعم استقلالها، بينما بحثت دراسة الباحثة في الدور الفعال لذلك التشكيل وفعالية عمل لجان المراجعة في جودة التقارير المالية.

دراسة : السقا وأبو خبير (2002 م) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة فعالية لجان المراجعة باعتبارها واحد من أهم المشكلات المصاحبة لتكوين لجان المراجعة، والتي تمثل إحدى الآليات المهمة في نطاق عملية الرقابة والمساءلة، وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة العربية السعودية إلى لجان المراجعة، ومناقشة مفهوم فعالية لجان المراجعة وتحديد العناصر أعمدة لهذه الفعالية، كما هدفت إلى تطوير مدخل مفاهيمي لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية ، توصلت هذه الدراسة إلى حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في السعودية إلى لجان المراجعة في مواجهة المشكلات العملية للمراجع، ومعيار الحاجة إلى استعمال التطوير المهني،

1- السقا احمد ، وابوخبير مدثر طه ،إطار مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية (القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، 2002م)

كما انتهت الدراسة إلى تحديد العناصر المكونة لفعالية لجان المراجعة وعرضت الدراسة مدخل المراجعة مقترحاً لقياس فعالية لجان المراجعة ويربط بين تكوين لجان المراجعة والحاجة إلى إنجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة بحثت هذه الدراسة في حاجة البيئة السعودية لتكوين لجان المراجعة لمواجهة مشاكل المراجعة العملية وتحديد العناصر المكونة لفعالية لجان المراجعة وكيفية قياس تلك الفعالية.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثة في أنها لم تحدد التشكيل الجيد للجان المراجعة وفقاً لتبني رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي والرقابة على التقارير المالية وتفعيل جودة التقارير المالية ودرست تلك الدراسة في البيئة السعودية بنما كانت دراسة الباحثة في بيئة المصارف السودانية .

دراسة امال (2003م) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة في قياس أثر محددات دور مراجع الحسابات الخارجي في التقليل من ممارسات أنشطة إدارة الأرباح ، وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، وهدفت الدراسة علي التعرف علي ماهية ممارسات أنشطة إدارة الأرباح والمقاييس

¹- امال محمد محمد عوض , قياس اثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات علي سلوك ادارة الارباح للشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية المصري , (القاهرة : جامعة القاهرة , جلة الدراسات المالية التجارية , كلية التجارة بني سويف , العدد الثالث , 2003م) , ص ص 65—106.

المستخدمة لقياس إدارة الأرباح، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن ارتباط مكتب المراجعة بمكتب عالمي يساهم في التقابل من ممارسات إدارة الأرباح، وأن تزايد حصة مكتب المراجعة في السوق يعزز من دور المراجع في تقليل أنشطة إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج أن تخصص مكتب المراجعة أساس القطاع الصناعي يمكن أن يعزز من دوره في التقليل من أنشطة إدارة الأرباح، كما أوضحت نتائج الدراسة إلى التطورات التي لحقت ببيئة الأعمال المصيرية كشفت عن السلوك النفعي الذي تتبعه إدارة المنشأة في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية واستخدام أحكامها في تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي وأنه على الرغم من أن المبادئ المحاسبية تتضمن درجة من المرونة في اختيار السياسات والطرق المحاسبية لمواجهة الظروف المختلفة إلا أنه وفي إطار افتراض المنفعة الذاتية تعمل الإدارة على استخدام هذه الحرية في تحقيق منافع ذاتية خاصة بها .

تختلف عن دراسة الباحثة في أنها حددت ارتباط مكتب المراجعة عالمياً وكبر حصته في السوق وتخصصه في القطاع الصناعي له دور في تقليل ممارسة إدارة الأرباح، بينما حددت دراسة الباحثة الدور الفعال للجان المراجعة التي يتم تشكيلها من أشخاص تتوفر لديهم خبرة محاسبية ومالية في جودة معلومات التقارير المالية.

دراسة عوض (2008م) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة في ظاهرة الاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة خاصة بعد انهيار بعض الشركات العالمية الكبرى في مناطق مختلفة من أبرزها انترنودالدكوم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وما رتب على ذلك حدوث أزمة ثقة عالمية في

1. عوض سلامة الرحلي ،لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات في البيئة السعودية ، (،الرياض : مجلة الاقتصاد والإدارة

،جامعة الملك عبد العزيز ، المجلد22،العدد الأول 2008م) ، ص ص 111-128.

القوائم المالية للشركات بسبب ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي مع انتشار أسلوب المحاسبة الإبداعي . وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات من الناحية النظرية والتطبيقية والتعرف على أسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة المتقدمة مع بحث ومناقشة دور لجنة المراجعة كأحد أبرز دعائم هذا المفهوم الجديد بالتركيز على حالة المملكة العربية السعودية وقد بينت هذه الدراسة أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام يتم من خلاله إدارة ومراجعة المنظمات وانه برغم من حداثة مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية إلا أن هناك محاولات جادة للتعرف بهذا المفهوم وكما أن لجان المراجعة تلعب دوراً مهماً في تطبيق هذا المفهوم في البيئة السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة . الشركات في البيئة السعودية .

تعرضت هذه الدراسة لدور لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في تطبيق مفهوم الحوكمة في البيئة السعودية ،وتختلف عن دراسة الباحثة في أنها لم تتعرض للتشكيل الجيد والدور الفعال لأنشطة لجان المراجعة المتمثلة في رفع كفاءة الرقابة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي والرقابة على التقارير المالية وتفعيل حوكمة الشركات لجودة التقارير المالية.

دراسة: حسين (2008م) (□) :

1-حسين احمد دحدود ، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة دمشق ،المجلد24العددالأول ، 2008م) ، ص ص71 - 90.

تمثلت مشكلة الدراسة في دور لجان المراجعة في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات والأنشطة التي تمارسها لتحقيق ذلك. وتتجلى أهمية الدراسة في الدور الواجب علي لجنة المراجعة القيام به لتحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات .

واستهدفت هذه الدراسة للتعرف علي الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة وتؤدي إلى تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات . وخلصت الدراسة أن هنالك مجموعة من الأنشطة يمكن أن تمارسها لجنة المراجعة وتسهم في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، كالععمل على تفعيل دور المراجعة الداخلية بوضعها من أهم مكونات بيئة الرقابة في الشركة، ودارسة التقارير الخاصة بتطويرالنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية ومراجعتها وإقتراح التعديلات الواجب إدخالها عليها، وقيام اللجنة بتقديم التوصية الخاصة بتعين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه لضمان استقلاليتة , كما أن لجنة المراجعة تقوم بمناقشة المشاكل والمعوقات التي يواجهها المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة .

تناولت هذه الدراسة فعالية لجان المراجعة في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي ، وتختلف عن دراسة الباحثة في كونها لم تحدد اثر تحقيق كفاءة نظام الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية والرقابة على التقارير المالية وتفعيل جودة التقارير المالية .

دراسة تامر (2009م) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة في حالات القش الإداري وفشل المنظمات الأمر الذي أدى إلى انخفاض ثقة الجمهور في التقارير المالية وعملية المراجعة وبالتالي فإن تحسين جودة تلك التقارير يعتبر أمراً ضرورياً وحيوياً لكل من الإدارة والمراجعين بصفة عامة ولكن يوجد تعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين في الشركة، الأمر الذي أدى إلى الحاجة إلى ، المراجعة المستقلة لتضفي الثقة على هذه المعلومات ، ولا شك أن لجان المراجعة لها دور فعال في زيادة جودة أداء عملية المراجعة مما يؤدي إلى المزيد من الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالقوائم المالية الأمر الذي يعود بالنفع على المستخدمين .

هدفت الدراسة لمعرفة مدى التزام الشركات المصرية بقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم (30) لسنة 2002م فيما يتعلق بتشكيل لجان مراجعة بها ، وكذلك التعرف على دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات . وترجع أهمية الدراسة للدور الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم حياد واستقلال المراجع الخارجي وزيادة فعالية المراجعة الداخلية وما لذلك من اثر إيجابي على تدعيم الثقة والمصداقية في التقارير المالية ومن ثم المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود التزام من قبل الشركات بقرار الهيئة العامة لسوق المال فيما يتعلق بتشكيل لجان المراجعة بها ، إلا أن هذه اللجان قد لا تتسم بالفعالية وذلك لان عدد الاجتماعات قد يكون غير كافي لأداء لجنة المراجعة لمهامها ووظائفها في الشركات من الأصل، كما انه لا يوجد معايير محددة لاختيار أعضاء لجنة المراجعة وبالتالي إمكانية وجود أعضاء غير ملمين بطبيعة عمل الشركة وعدم معرفتهم بتطبيقات وممارسات كل من المحاسبة والمراجعة. اقتصررت هذه الدراسة على البحث في كيفية تحقيق

1. تامر يوسف عبد العزيز ،تقيم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات ، (القاهرة : جامعة حاوران ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ،كلية التجارة ، 2009م) .

فعالية عمل لجان المراجعة، أما دراسة الباحثة كانت امتداداً لهذه الدراسة حيث تناولت فعالية عمل لجان المراجعة ودوره في تحقيق جودة التقارير المالية .

دراسة خالد (2009م) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة في تزايد حالات إعداد التقارير المالية الاحتيالية والادعاء بفشل عملية المراجعة، فإنه يوجد اهتمام متزايد في الوقت الحاضر برفع وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية والتي من شأنها تأمين عدالة عرض القوائم المالية والبعد بها عن الأخطاء والغش ، وهو يمثل آخر الأدوار الأساسية للمراجعة الداخلية والتي يتم تفعيلها من خلال وجود لجان المراجعة مؤهلة . وإستهدفت الدراسة بصفة أساسية تحليل العلاقة بين خصائص الجودة في لجنة المراجعة وتحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك في إطار التطبيق المتناهي لحوكمة الشركات .اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري بهدف استقراء وتحليل ما تتضمنه الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، والاستفادة من النتائج التي توصلت إليها، بهدف إعداد إطار مفاهيمي متكامل للمتغيرات أو العوامل التي يمكن أن تتطوي عليها العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية الفعال والخصائص التي يلزم أن تتميز بها لجنة المراجعة .وتوصلت هذه الدراسة إلى أن خصائص الجودة التي تتميز بها لجنة المراجعة من حيث الضوابط التي يجب مراعاتها عند تشكيل لجان المراجعة بالشركات المساهمة من حيث ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة ،وتوفر الخبرة المالية والمحاسبية وتحديد اختصاصاتها وواجباتها واجتماعاتها ونظام العمل، ويكون لها دور فعال في تفعيل نظام الرقابة الداخلية التي يستند إليها كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

1- خالد حسين احمد ، منهج مقترح لزيادة قدرة المراجعين علي اكتشاف القش بالتقارير المالية في ضوء معايير المراجعة الحديثة،(القاهرة : مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ،العدد 11، 2009م) ، ص ص 90- 106 .

في عملها. تعرضت هذه الدراسة لدور لجان المراجعة في اكتشاف الأخطاء والقش في التقارير المالية من خلال التشكيل الجيد لهذه اللجان ودورها في تفعيل نظام الرقابة الداخلي، وتختلف عن دراسة الباحثة في أنها اشمل حيث أنها تتعرض بالإضافة إلى ما سبق إلى بقية أنشطة لجان المراجعة المتمثلة في دعم استقلال المراجع الخارجي والرقابة على التقارير المالية و تفعيل جودة التقارير المالية.

دراسة: محمد (2010) (□):

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في محاولة الإجابة علي التساؤلات الآتية: ما هي أهم المدخلات المستخدمة في إدارة الأرباح؟ وما هي النماذج المختلفة التي يمكن استخدامها في مجال اكتشاف هذه الظاهرة في الشركات المختلفة؟ . استهدفت هذه الدراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح علي جودة القوائم المالية، وذلك من خلال التعرف على الدوافع التي قد تحفز الإدارة على القيام بأحداث تأثيرات متعمدة على ربحية الشركة سواء بالمقالات فيها، أو تخفيضها، أو تمهيدها تحقيق لأهداف ذاتية . كما تم استعراض أهم الأدوات أو المداخل المتعلقة بإدارة الأرباح والمقاييس أو النماذج المستخدمة في اكتشاف إدارة الأرباح . ونظرا لأنه قد ترتب علي إدارة الأرباح العديد من الآثار السلبية بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى انخفاض مصداقية القوائم المالية نتيجة عدم تمثيلها بصدق للمركز المالي، كما استهدفت محاولة التوصل إلى نموذج يقوم بالربط بين دوافع إدارة الأرباح، ومؤشرات إدارة الأرباح (الإستحقاق الإختياري)، وقد توصلت الدراسة إلى ظاهرة إدارة الأرباح يتم ممارستها من قبل الإدارة نتيجة لوجود العديد من الدوافع، أن كان الدافع خاص بنظم الحوافز والمكافآت يمثل أكثر الدوافع تأثيرا وهو نفس في الوقت من أهم العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من حالات الاختلاس لبعض الشركات الأمريكية في أوائل القرن الحالي . وأوصت الدراسة بضرورة إقامة عدد من الدورات التدريبية للمحاسبين والمراجعين

1. محمد احمد حنفي ، دراسة اثر ظاهرة إدارة الأرباح علي جودة القوائم المالية ، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، 2010م) .

بشكل دوري، وذلك بهدف ترسيخ قواعد وآداب سلوك المهنة، وكذلك العمل على نشر القيم والمبادئ الدينية التي تعتبر أفضل إليه لمواجهة أي سلوك غير مرغوب فيه، وبناء على ذلك فإن الالتزام بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كفيل بالحد من ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة مصداقية المعلومات المحاسبية. أرجعت هذه الدراسة ممارسة الإدارة الأرباح إلى العديد من الدوافع وان واقع الحوافز والمكافآت يمثل أكثر الدوافع تأثيراً، وتختلف عن دراسة الباحثة في أنها لم تتعرض لأثر التشكيل الجيد للجانب المراجعة وفعاليتها في القيام بمهامها وتفعيل جودة التقارير المالية بل ركزت على ترسيخ قواعد وآداب سلوك المهنة .

دراسة: وسن (2010) (□):

تمثلت مشكلة الدراسة في أن إدارة الأرباح تؤثر في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية، مع ازدياد حالة اتجاه المديرون إلى استعمال ممارسات إدارة الأرباح للتأثير في البيانات المنشورة في القوائم المالية ومنها الدخل في الأجل القصير لكي ينعكس ذلك في قيمة الأسهم في سوق الأوراق المالية ومن ثم تحقيق شهرة وعوائد للإدارة . استهدفت الدراسة التعرف على مفهوم ودوافع وممارسات المحاسبين لإدارة الأرباح المفصّل عنها بقائمة الدخل وتأثيراتها في جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح. من نتائج الدراسة أن إدارة الأرباح تخدم الإدارة الداخلية ولاستخدام مستخدمي القوائم المالية لأنها تسعى إلى تحقيق مصالح الإدارة الداخلية حتى لو كان على حساب مستخدمي القوائم المالية وذلك لوجود أهداف محددة مسبقاً من الإدارة، إن إدارة الأرباح تمارس في كافة الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى ربح وفي حدود المبادئ المقبولة قبولاً عاماً فقط لتحقيق ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية ، حيث ترتبط السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح مع ملائمة وموثوقية المعلومات بعلاقة طردية وقوية وبمستوي دلالة معنوية عالية.

1- وسن يحي احمد ، إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية ، (العراق : جامعة بغداد , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد 2010م).

أثبتت هذه الدراسة أن إدارة الأرباح تخدم مصالح الإدارة الداخلية علي حساب مصلحة مستخدمي القوائم المالية وأنها تمارس في كافة الوحدات الاقتصادية الربحية وارتباط إدارة الأرباح بالسياسات المحاسبية لتحقيق ملاءمة وموثوقية القوائم المالية. وتختلف عن دراسة الباحثة في أنها لم تثبت دور التشكيل الجيد للجان المراجعة وقيامها بمهامها بأكثر فعالية للحد من إدارة الأرباح وتحقيق جودة التقارير المالية .

دراسة جابر (2010م) (□):

تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل العلاقة بين خصائص الجودة التي تتصف بها لجان المراجعة ، وهدفت الدراسة تحقيق كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بمنشآت الأعمال وتأثير ذلك على جودة التقارير المالية الصادرة عن منشآت الأعمال . وتوصلت الدراسة إلى أن جودة لجان المراجعة تتوقف علي العديد من العوامل من أهمها استقلال وموضوعية تلك اللجان ، وطبيعة تركيبها وتكوينها من حيث توافر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها ، ومدى توافر الموارد المالية لتلك اللجان ، وان محصلة ذلك أنها تنعكس بشكل مباشر على تزايد درجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ، وتوصي هذه الدراسة بضرورة تطوير إطار محدد للمسئولية القانونية ، بشقيها المدني والجنائي لأعضاء لجان المراجعة بمنشآت الأعمال حيث يمكن لمثل هذا الإطار القانوني أن يؤدي ثمرته المأمولة في مواجهة صور الاحتيال المالي والممارسات الفاسدة للإدارات العليا لبعض منشآت

1- جابر عبدالرحمن جابر ،تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بقرض تحسين جودة التقارير المالية بالتطبيق علي بيئة الأعمال المصرية ،(القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، 2010م).

الأعمال، ومن ثم تدعيم الالتزام بقواعد حوكمة الشركات. تناولت هذه الدراسة استقلال وموضوعية لجان المراجعة وطبيعة تركيب وتكوينه وتوفير الخبرات المالية والمحاسبية لأعضائها والموارد المالية لتلك اللجان لرفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية. وتختلف عن دراسة الباحثة في أنها طبقت على بيئة الأعمال المصرية ولم تتعرض لفعالية لجان المراجعة لرفع كفاءة أنظمة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي والرقابة على التقارير المالية وتحقيق جودة التقارير المالية التي تعرضت دراسة الباحثة .

دراسة حسن (2010م) (□):

تمثلت مشكلة الدراسة في ضغوط المتغيرات الاقتصادية والقصور في جودة التقارير المالية مما يستوجب ذلك ضرورة تكوين لجان المراجعة بالشركات المساهمة بصفة خاصة والشركات الفردية بصفة عامة ، ونظراً لاختلاف تلك الضغوط بين الدول قد تختلف الخصائص والمهام والأنشطة المطلوب توافرها في لجان المراجعة من دولة لأخرى وفقاً لوجهة مستخدمي التقارير المالية المنشورة. واستهدفت الدراسة تحليل مجموعة من المعوقات التي تواجه كل من إدارة الشركات والمساهمين والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي باعتبارهم الجهات المنوط بهم تقييم مجريات الأمور ببيئة الأعمال الخاصة بالشركات المساهمة. واتسعت الدراسة لاختبار مدى صحة وجود إطار للجان المراجعة يوضح أهداف وخصائص هذه

1- حسن الطيب عبدالله ، فعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وإثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، 2010م).

الجان يؤثر على جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة من وجهة نظر مستخدمين ، وأيضا اختبار صحة ما إذا كان بيئة الرقابة والمراجعة السودانية ليست بحاجة لوجود لجان المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة متشابكة بين المراجعة الداخلية ولجان المراجعة، وأيضا يكون للجان المراجعة نفس سلطة مجلس الإدارة تستعد من تفويض مجلس الإدارة كما أن هنالك ضرورة للتكوين للالتزامي للجان المراجعة حتى يمكن تحديد خصائص الواجب وتوفيرها في أعضائها والأنشطة التي يجب على اللجنة القيام بها. أوصت الدراسة بضرورة توافر قانون إلزامي لوجود لجان المراجعة في شركات المساهمة، كما يجب توافر الشكل القانوني للجان المراجعة في شكل ميثاق مكتوب يوضح سلطاتها ومسئوليتها. بحثت هذه الدراسة في ضوابط ومداخل تشكيل لجان المراجعة وتحديد خصائصها والأنشطة التي يجب القيام بها، وتختلف عن دراسة الباحثة في أنها لم تحدد دور التشكيل الجيد للجان المراجعة والأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة وتفعيل جودة التقارير المالية .

دراسة: حنان، (2010م)، (□):

تمثلت مشكلة الدراسة في تكوين لجنة المراجعة من مديرين غير تنفيذيين وتبعية لجنة المراجعة للجمعية العمومية يعتبر من العناصر الهامة لتحقيق استقلال لجنة المراجعة وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى قبول الجمعيات الأهلية في البيئة المصرية لفترة تشكيل لجان المراجعة بها ودور هذه اللجان في تطبيق الحوكمة في هذه الجمعيات وتنبثق أهمية الدراسة من خلال أهمية تطبيق الحوكمة كنتيجة لزيادة الدور الذي تطلع به هذه الجمعيات في البيئة المصرية. انتهت هذه الدراسة إلى ضرورة ضمان تشكيل لجنة المراجعة داخل الجمعيات

1- حنان جابر حسين ، دراسة تحليلية لدور لجان المراجعة في تطبيق الحوكمة في الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية ، (القاهرة : جامعة حلوان ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، 2010م) .

الأهلية ،كما يجب توفر صفات معينة في أعضاء اللجنة المراجعة من مديرين غير تنفيذيين وتبعية لجنة المراجعة للجمعية العمومية يعتبر أن من العناصر الهامة لتحقيق استقلال لجنة المراجعة بها يضمن بها تحقيق الكفاءة في إدارة دورها داخل الجمعية الأهلية، كما يجب توفر صفات معينة في أعضاء اللجنة حتى يمكنها أداء دورها بكفاءة داخل هذه الجمعيات .

كما انتهت أيضاً إلى أن هنالك علاقة بين أداء لجنة المراجعة لمسئولياتها والتزام الجمعية الأهلية بالقوانين التي تنظم عملها ، وتحقيق كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالجمعية الأهلية وزيادة الثقة في القوائم المالية.

هذه الدراسة بحثت في ضرورة تشكيل لجان المراجعة وفقاً لتوافر صفات معينة في أعضائها والتزام اللجنة بمسئولياتها والقوانين التي تنظم عملها لكي تحقق الكفاءة في أدوارها وكفاءة نظام الرقابة الداخلية. وتختلف عن دراسة الباحثة في أنها لم تحدد إلى أي مدى يمكن أن يحد التشكيل الجيد للجان المراجعة في تحقيق كفاءة نظام الرقابة الداخلية ودعم استقلال المراجع الخارجي والرقابة على التقارير المالية وتفعيل جودة التقارير المالية .

دراسة: محمد، (2010م) (□):

تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تقييم مدى وجود صعوبات أو معوقات في بيئة الأعمال المصرية، والتي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة في ظل تطبيق قواعد حوكمة الشركات . نبعت أهمية الدراسة في مساهمة تقديم تقييم دقيق للمعوقات أو الصعوبات التي تواجه لجنة المراجعة في ممارستها لدورها تجاه الأطراف المختلفة، حتى يمكن تذليل تلك الصعوبات في المستقبل، يسترشد البحث بأحدث الإصدارات المهنية الدولية التي تنظم علاقة لجنة المراجعة بالأطراف المختلفة ذوي العلاقة في إطار حوكمة الشركات وبما

1. محمد صالح هاشم ، الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات المصرية ، (القاهرة :مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد 76، السنة 49، 2010م)، ص ص 25-36.

يتناسب مع طبيعة البيئة المصرية. هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات أو المعوقات التي تواجه لجنة المراجعة عند قيامها بدورها تجاه الأطراف المختلفة بالبيئة المصرية في ظل تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وبما يتفق مع أحدث الإصدارات المهنية الدولية والمحلية . اختبرت الدراسة فرضيات أهمها ، إدراك بيئة الأعمال المصرية لعلاقة لجنة المراجعة بمجلس الإدارة يمثل صعوبة في أداء لجنة المراجعة لدورها في ظل تطبيق قواعد حوكمة الشركات ، إدراك بيئة الأعمال المصرية لعلاقة لجنة المراجعة بالمراجع الداخلي يمثل صعوبة في أداء لجنة المراجعة لدورها في ظل تطبيق قواعد حوكمة الشركات، إدراك بيئة الأعمال المصرية للضوابط الواجب توافرها في علاقة لجنة المراجعة بالمراجع الخارجي يمثل صعوبة في أداء لجنة المراجعة لدورها في ظل تطبيق قواعد حوكمة الشركات . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، إن عدم توافر الوعي الكافي من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بأهمية تكوين لجنة المراجعة يمثل صعوبة تؤثر في إحكام الرقابة على المعلومات والقوائم المالية المنشورة ، توجد صعوبة تواجه لجنة المراجعة في موافقتها على قيام المراجع الخارجي بتقديم خدمات أخرى بخلاف خدمات المراجعة . خلصت الدراسة إلى توصيات منها، ضرورة زيادة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة حتى ينعكس ذلك بالإيجاب على دوافع تكوين لجنة المراجعة، ضرورة الانتقال والتحول إلى الإلزام في تطبيق قواعد جودة التقارير، وبالتالي التوسع في تشكيل لجنة المراجعة بالمؤسسات المصرية. تناولت الدراسة الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة بيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات المصرية ، من خلال التعرف على الصعوبات أو المعوقات التي تواجه لجنة المراجعة عند قيامها بدورها تجاه الأطراف المختلفة بالبيئة المصرية في ظل تطبيق قواعد حوكمة الشركات ، وبما يتفق مع أحدث

الإصدارات المهنية الدولية والمحلية، بينما تناولت الباحثة في دارستها دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية في المصارف السودانية .

دراسة: حسن (2010م) (□):

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، ما هي آثار استقلال لجنة المراجعة على تدعيم موقف المراجع الخارجي في حالة خلافه مع الإدارة ، ما هي المحددات الرئيسية لاستقلال لجان المراجعة، ما هو تأثير دور لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة في بيئة الأعمال السودانية ، هل يؤثر التطبيق الجيد لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ومن ثم على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية .

نبعت أهمية الدراسة في الكشف عن اهم الآليات التي تلعب دورا مهما في حوكمة الشركات والتي تتمثل في تكوين لجان المراجعة ، إنه رغم الاعتراف بأهمية دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية للمنشآت فإنه لا يوجد تحديد واضح لأبعاد هذا الدور فيما يتعلق بالأنشطة والمهام التي يمكن أن تمارسها اللجنة ، والإفصاح الذي يجب أن تتضمنه تقاريرها .

هدفت الدراسة إلى بيان الزوايا المختلفة لمفهوم حوكمة الشركات، تحديد آليات حوكمة الشركات ومدى إسهامها في تحقيق جودة معلومات التقارير والقوائم المالية. اختبرت الدراسة فرضيات أهمها، وجود إطار للجان المراجعة بوضع أنشطة هذه اللجان يؤثر على جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة من وجهة نظر مستخدميها، الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يؤثر في الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة، بيئة الرقابة والمراجعة السودانية بحاجة لتكوين لجان مراجعة . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، هناك

1- حسن الطيب عبدالله خالد ، فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غي منشورة ، كلية الدراسات العليا ، 2010م) .

ضرورة للتكوين الإلزامي للجان المراجعة حتى يمكن تحديد خصائص تلك اللجان الواجب توافرها في أعضائها ، فضلا عن الأنشطة والمهام التي يجب أن تقوم بها لزيادة فعاليتها، إن وجود لجان مراجعة بالشركات المساهمة السودانية يزيد من ثقة ومصداقية وشفافية معلومات التقارير المالية والعمل على زيادة مستوى جودتها . أوصت الدراسة بتوافر الشكل القانوني للجان المراجعة في شكل ميثاق عمل مكتوب بوضع سلطاتها ومسئولياتها ، توصيف مسؤوليات ومهام لجان المراجعة.

تناولت الدراسة فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة وذلك من خلال بيان الزوايا المختلفة لمفهوم حوكمة الشركات، تحديد آليات حوكمة الشركات ومدى إسهامها في تحقيق جودة معلومات التقارير والقوائم المالية، بينما تناولت الباحثة في دراسته لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية.

دراسة : سماح (2011م) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، ما مفهوم ودوافع ودعائم حوكمة الشركات؟ وما مفهوم وأهمية وخصائص لجان المراجعة بها؟ وهل تلتزم شركات الأدوية المصرية بشروط وخصائص تشكيل لجان المراجعة بها؟ وهل يمكن لخصائص لجنة

1- سماح محمد رضا رياض ، دور لجان المراجعة كاحد دعائم الحكومة في تحسين جودة التقارير المالية ، (الاردن : المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، الجامعة الاردنية ، عمادة البحث العلمي ، المجلد7، العدد الأول ، 2011م) ، ص ص50- 62 .

المراجعة أن تؤثر على رأي مراجع الحسابات الخارجي في شركات الأدوية المصرية، وبالتالي تسهم في تحسين جودة التقارير المالية؟. نبعت أهمية الدراسة لعدة أسباب من أهمها، أن الدراسة تمثل امتدادا للدراسات المحاسبية في مجال الحوكمة ولجان المراجعة ، وجودة التقارير المالية، من خلال توضيح مفهوم وخصائص كل من حوكمة الشركات ولجان المراجعة، أن الدراسة تحاول تحديد مدى فعالية لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية من خلال التحقق عما إذا كانت هذه اللجان تؤدي إلى تخفيض تقارير المراجعة الخارجية التي تحتوي على تحفظات في شركات المساهمة الصناعية المصرية العاملة في قطاع الرعاية الصحية والأدوية. هدفت الدراسة إلى عدة أهداف منها، تحديد مدى مساهمة لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية في شركات المساهمة الصناعية المصرية العاملة في قطاع الرعاية الصحية والأدوية. اختبرت الدراسة فرضيات أهمها ، يوجد تأثير لدرجة استقلالية لجنة المراجعة في رأي مراجع الحسابات الخارجي في شركات الأدوية المصرية، يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة في رأي مراجع الحسابات الخارجي في شركات الأدوية المصرية، يوجد تأثير لعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة في رأي مراجع الحسابات الخارجي في شركات الأدوية المصرية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود تأثير إيجابي ككل من استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وحجمها والخبرة المالية لأعضائها في تقرير المراجعة الخارجية ، وأنه لا يوجد أي تأثير لعدد مرات اجتماع اللجنة في جودة التقارير المالية . أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالخصائص التي يجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة والمحافظة على استقلاليتهم ، وكذلك ضرورة توافر الخبرة المالية والمحاسبية في معظم أعضاء لجنة المراجعة . تناولت الدراسة دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تحديد مدى مساهمة لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية في شركات المساهمة الصناعية المصرية

العاملة في قطاع الرعاية الصحية والأدوية . بينما تناولت الباحثة في دراستها دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية في المصارف السودانية .

دراسة : Stephen .p.Matthew m-Johan M (2011) (□) :

تكمن مشكلة الدراسة في أن توقعات المديرين للأرباح نادرا ما تكون محددة بدقة وعلى الرغم من صدور بعض التوقعات للأرباح من المرجح أن تكون في أشكال أو أنواع مختلفة أي في نطاق يشمل حد ادنى أوحد أقصى لهذه الممارسات الإدارية في إصدار التوقعات بأشكال مختلفة يثير سؤالين: الأول لماذا يصدر المدراء التوقعات بالمخاوف حول التقاضي بشأن هذه التوقعات في المستقبل وأيضا لعدم اليقين أو عدم تناسق المعلومات العامة. السؤال الثاني يركز على النتائج المترتبة على الشكل الذي تصدره التوقعات. وتحديدًا للإجابة عن السؤال التالي: هل شكل عرض توقعات الأرباح أهمية؟ قام الباحثون بفحص واختبار الارتباط بين شكل توقعات الأرباح الذي تستخدمه الإدارة والتفحيحات التي يدخلها كلا من المستثمرون والمحللين على توقعات الأرباح خاصتهم مما ينعكس في أسعار الأسهم من خلال صياغة الفرضيات.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحثة في إنها اهتمت بتوقعات الأرباح والممارسات الإدارية للتوصل إليها بينما اهتمت دراسة الباحثة في دور لجان المراجعة في توفير معلومات مالية ذات مصداقية تساعد في تحقيق جودة التقارير المالية .

دراسة : عبد الرحمن (2013م) (ب) :

1- Stephen .P. Does. John .M . Matthew M. Management Earning Forecast Form Matter , 2011.Co11 No 1pp 1-9

1— عبد الرحمن عادل خليل ، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وإثره في جودة التقارير المالية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، 2013م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في قيام بعض إدارة الشركات بممارسة إدارة الأرباح، ومن خلال تعدد الأساليب لممارسات المحاسبة المستخدمة في تلك العملية، سادت لها مرونة المتاحة في المعايير المحاسبية وعدم التوصل إلى أسلوب متفق عليه يساعد في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وأحكام الرقابة عليها، لتجنب التأثير السلبي لإدارة الأرباح على مصالح تلك الشركات وقدرتها على الاستمرار، والأضرار بمصالح الأطراف المختلفة التي تتعامل معها. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح واثار ذلك على جودة التقارير المالية، ومن خلال التعرف على دوافع وأساليب وطرق إدارة الأرباح وضوابط التشكيل الجيد للجان المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم توضيح الأثر على جودة التقارير المالية. تسعى الدراسة إلى اختبار عدد من الفرضيات تمثلت في أن التشكيل الجيد للجان المراجعة يحد من ممارسات إدارة الأرباح . والدور الفعال للجان المراجعة في عدم استغلال المراجع الخارجي ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية يحد من ممارسات إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن التشكيل الجيد للجان المراجعة وفعاليتها لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية والرقابة على التقارير المالية يحد من ممارسات إدارة الأرباح وإن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر سلبا على جودة التقارير المالية. تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثة في أنها لم تحدد دور التشكيل الجيد للجان المراجعة والأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة لتحقيق جودة التقارير المالية.

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل يوجد اختلاف في إدراك المراجعين لأهمية المقومات المطلوبة في لجان المراجعة لتحقيق فعاليتها في حوكمة الشركات، ودرجة تحقق هذه المقومات بلجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية ؟، هل يوجد اختلاف في إدراك المراجعين لأهمية أداء لجان المراجعة للمهام الداعمة للمراجعة الخارجية ، ودرجة أداء لجان المراجعة لهذه المهام بالشركات المساهمة السعودية ؟ . نبعت أهمية الدراسة من إثراء أدبيات البحث المحاسبي من خلال التعريف بمقومات فعالية لجان المراجعة وانعكاساتها على المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية أهمية عدم وجود دراسات في البيئة السعودية تناولت تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في الشركات السعودية . هدفت الدراسة إلى التعرف على المقومات والخصائص المطلوبة في لجان المراجعة لتحقيق فعاليتها، ومدى تحقيقها في الشركات محل البحث، التعرف على مدى أهمية قيام لجان المراجعة بتلك المهام الداعمة للمراجعة الخارجية ، ودرجة أداء المراجعة بالشركات محل البحث لهذه المهام .

اختبرت الدراسة فرضيات أهمها ، لا توجد اختلافات معنوية بين ادراك مراقبي الحسابات ، وادراك مديري المراجعة الداخلية فيما يتعلق بمستوى الأداء الفعلي للمهام الداعمة للمراجعة الخارجية من قبل لجان المراجعة . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، تعدد الدراسات التي تناولت دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات ومقومات هذا الدور وانعكاساته على الجوانب المحاسبية خاصة فيما يتعلق بجودة التقارير المالية والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ، وجود عدد من المقومات يتوقف عليها فعالية لجان المراجعة منها، استقلالية الأعضاء، وعددهم، وخبرتهم المحاسبية والمالية، وعدد اجتماعاتهم السنوية . توصلت

1- عادل ممدوح غريب ، تحليل مدى ادراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، جامعة حلوان ، العدد4، الجزء الثاني ، 2013م ، ص ص22 -24.

الدراسة إلى توصيات منها ، على كليات المال والأعمال بالجامعات السعودية الاهتمام بتدريس الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات ، واعتبار ذلك من الموضوعات الرئيسية في المقررات المحاسبية ، على الشركات المساهمة السعودية توفير المقومات اللازمة لتحقيق فعالية لجان المراجعة كما ينبغي .

تناولت الدراسة تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات من خلال التعرف على المقومات والخصائص المطلوبة في لجان المراجعة لتحقيق فعاليتها، ومدى تحققها في الشركات محل البحث ، والتعرف على مدى أهمية قيام لجان المراجعة بتلك المهام الداعمة للمراجعة الخارجية ، ودرجة أداء المراجعة بالشركات وانعكاساتها على الجوانب المحاسبية خاصة فيما يتعلق بجودة التقارير المالية والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ، بينما تناول الباحثة في دراستها دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية لمستخدمي التقارير المالية في المصارف السودانية.

دراسة : عبير (2013) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة في العلاقة التي قد توجد بين تفعيل دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات وبين جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية . هدفت الدراسة إلى دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية . اختبرت الدراسة فرضيات أهمها ، لا يؤدي تفعيل دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات إلى تحسين جودة القرار بسوق الأوراق المالية المصرية ، لا تؤثر لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية المنشورة ، لا يوجد أثر لتفعيل لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في تنشيط سوق

1- عبير بيومي محمود محمد امين ، دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية ، (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد4 ، 2013 م)

الأوراق المالية المصرية . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تتزايد أهمية لجان المراجعة وبشكل خاص بالمنشآت بسوق الأوراق المالية لما تقوم به من دور فعال في تدعيم دور مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والخارجية كآليات لحوكمة الشركات ، اهتمت الجهات الرقابية والإشرافية المصرية لتدعيم لجان المراجعة بالمنشآت وذلك بالزام المنشآت بتكوينها من خلال قواعد القيد والشطب بالبورصة مع إصدار دليل لجان المراجعة المصري موضحا لما يجب أن تكون عليه الممارسة الجيدة للجان المراجعة بالمنشآت المصرية .

أوصت الدراسة بتفعيل لجان المراجعة بالمنشآت المصرية وتوفير الضمانات التي تكفل أداء دورها في ضمان فعالية المراجعة الداخلية والخارجية ، الأخذ بنظام مجالس الأمناء كممثل للأطراف ذوي المصلحة في منشآت الأعمال وتبني وزارة الاستثمار لهذه المجالس من حيث تكوينها واختصاصاتها والضمانات اللازمة لأداء دورها. تناولت الدراسة دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية من خلال دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية، بينما تناول الباحثة في دراستها لجان المراجعة دورها في تحقيق جودة التقارير المالية في المصارف السودانية .

دراسة مجدي (2014م) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة في بلورة التساؤل التالي : هل تساهم لجان المراجعة بدور فعال في حوكمة الشركات، وما هو الدور المنوط القيام به تجاه تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية؟ ، هل تستحوذ على اهتمام كاف بما يحقق مصالح الأطراف المستفيدة ؟

1- مجدي محمد سامي ، مدى فعالية لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات في البيئة السعودية ، (الاسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العملية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، المجلد 51، العدد 2، الجزء الاول ، 2014م) ، ص 33-65.

نبتت أهمية الدراسة من الموضوع المطروح وتطبيقاته الميدانية باعتبار أن لجان المراجعة إحدى الآليات الفعالة للحوكمة، الاهتمام المتنامي في الآونة الحالية بموضوع الحوكمة باعتباره ضماناً أساسية ومؤشر لجودة القوائم والتقارير المالية ، وتحقق المنافع المرجوة منها لأصحاب المصالح. هدفت الدراسة المتمثلة فيما هو الدور المحوري الذي تقوم به في بيئة الأعمال السعودية، وهل حققت البغية المنشودة من تواجدها. اختبرت الدراسة عدة فرضيات أهمها ، توجد علاقة بين جودة لجان المراجعة وجودة القوائم المالية كمؤشر لحوكمة الشركات في شركات المساهمة السعودية، توجد علاقة بين جودة لجان المراجعة وعدد الدعاوى المرفوعة من المساهمين كمؤشر لحوكمة الشركات في شركات المساهمة السعودية. توصلت الدراسة إلى أن تم قبول الفرض الأول والخاص بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين جودة القوائم المالية وبين فاعلية لجان المراجعة ، تم قبول الفرض الثاني والخاص بأنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عدد الدعاوى المرفوعة من المساهمين وبين فاعلية لجان المراجعة . خلصت الدراسة إلى توصيات منها ، ضرورة إفصاح تقرير لجنة المراجعة عن أنشطتها التي يمكن أن تساهم بها في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية ، أن يتسم رئيس اللجنة بالشخصية القيادية حتى يستطيع ممارسة مهامه بصورة فعالة . اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحثة في إنها تناولت مدى فاعلية لجان المراجعة كأحدى آليات حوكمة الشركات في البيئة السعودية من خلال ما هو الدور المحوري الذي تقوم به بيئة الأعمال السعودية ، وهل حققت البغية المنشودة من تواجدها ، بينما تناولت الباحثة في دراستها لجان المراجعة ودوره في تحقيق جودة التقارير المالية في المصارف السودانية.

دراسة هويدا (2014م) (□)؛

1- هويدا عجيب عبدالرحمن عباس، دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية علي مكتب مبارك للمحاسبة والمراجعة ، (الخرطوم : جامعة الزعيم الأزهرى ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2014م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية : ما هي طبيعة وأهداف لجان المراجعة؟ ما هي طبيعة وسمات التقارير المالية؟ الي أي مدي يمكن تقويم الأداء من خلال التقارير المالية؟ هل تؤثر لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع الخارجي وتحسين جودة التقارير المالية؟ هل تؤثر لجان المراجعة في موضوعية ومصادقية التقارير المالية؟ ما هو دور لجان المراجعة في الحد من حالات الغش والتصرفات الغير قانونية؟ .

تتمثل أهمية الدراسة في ما يلي :أن مسئولية أعداد التقارير المالية تقع علي عاتق إدارة المنشأة التي تمارس نشاطها في ظل ضغوط قوية من جانب أطراف عديدة من أجل تحسين جودة تلك التقارير، كما أنه يوجد اهتمام متزايد في الدول المتقدمة بالدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية ، بالرغم من الاعتراف بأهمية دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية للمنشآت لا يوجد تحديد واضح لذلك الدور فيما يتعلق بالأنشطة التي تمارسه لجان المراجعة.

في ضوء مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ممارسات لجان المراجعة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة وبين موضوعية ومصادقية وجودة التقارير المالية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين لجنة المراجعة وبين حالات الغش والتصرفات الغير قانونية.

من أهم نتائج الدراسة أن مساعدة لجنة المراجعة لمجلس الادارة في تنفيذ مسئولياته القانونية بكفاءة وفاعلية أكبر، وخصوصا في مجالات المحاسبة والرقابة الداخلية واعداد التقارير المالية يزيد ثقة مستخدمي تلك التقارير، كما أن وجود لجان المراجعة يؤدي الي زيادة الموضوعية والثقة في التقارير المالية من قبل مستخدمي تلك التقارير، وايضا أن المام لجنة المراجعة باي تغييرات تتم في هيكل الشركة المالي والاداري والفني والقانوني يؤدي الي تقليل حالات الغش والتلاعب والتصرفات غير القانونية.

تناولت الدراسة السابقة دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية ، بينما تناولت هذه الدراسة دور لجان المراجعة في تحقيق جودة جودة التقارير المالية، أي ان هذه الدراسة اشمل من الدراسة السابقة .

دراسة عبدالقيوم (2014م) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة علي التساؤلات الآتية: هل يكفي وجود لجان المراجعة وتنفيذ نصوص القوانين والتشريعات الدولية الخاصة باستقلال المراجع الخارجي في الحد من فجوة التوقعات، هل توجد تداعيات جوهرية ملموسة للعلاقة بين العوامل التي تؤثر في استقلال مراجع الحسابات وتضييق فجوة التوقعات؟

تتمثل أهمية الدراسة في الدور الحيوي الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي للمنشآت الاقتصادية، وكذلك تزايد أهمية الإفصاح والشفافية والتي أصبحت مطلبا هاما من مطالب حوكمة الشركات، وأيضاً علاج مشاكل الفساد المالي والإداري من خلال احكام الرقابة علي الإدارة بتفعيل أدوات الحوكمة، بالإضافة الي تعاظم دور كل من المراجع الخارجي ولجان المراجعة كأداة مهمة لفحص الجودة والتأكد من التزام البنوك التجارية بمسئوليتها. لتحقيق أهداف الدراسة السابقة تم اختبار الفرضيات التالية: تطبيق مفهوم لجان المراجعة من قبل الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يدعم استقلال المراجع الخارجي،

1— عبد القيوم عيسي عثمان محمد، مدي فاعلية لجان المراجعة في زيادة استقلال المراجع الخارجي وتخفيض فجوة التوقعات في المراجعة ، (الخرطوم : جامعة الزعيم الأزهرى ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، 2014م) .

لجان المراجعة تؤثر علي فجوة التوقعات في المراجعة الخارجية، تتسم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتفعيل دور لجان المراجعة بها .

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحثة في انها تناولت مدي فاعلية لجان المراجعة في زيادة استقلال المراجع الخارجي وتخفيض فجوة التوقعات في المراجعة ولم تهتمه بضرورة تشكيل لجان المراجعة اقتصرت الدراسة السابقة على استقلال المراجع الخارجي ودوره فقط في تخفيض فجوة التوقعات في المراجعة كما تناولت دراسة الباحثة دور لجان المراجعة في جودة التقارير المالية لما تتمتع به اللجان في توفير معلومات ذات مصداقية وشفافية لكافة مستخدمي التقارير المالية .

دراسة : نضال (2016م) (□):

تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل تأثير جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة جودة الملكية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة المال. هدفت الدراسة إلى البراز أهمية جودة التقارير المالية واثرها في تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. اختبرت الدراسة فرضيات أهمها، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وتكلفة الملكية ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة حقوق الملكية . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن كلا من راي المدقق والتحفظ المحاسبي يؤثر عكسيا في تكلفة حقوق الملكية ،فيما وجدت الدراسة أن إدارة الأرباح تؤثر طرديا في تكلفة حقوق الملكية في حين أن مستوى الإفصاحلا يؤثر في تكلفة حقوق الملكية . خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها ، ضرورة اهتمام مدقي الحسابات بمؤشرات إدارة الأرباح إذ انه يسهم في نقل المعلومات الصادقة للجهات المستفيدة من

1- نضال عمر زلوم ، دور جودة التقارير المالية في تكلفة حقوق الملكية ، المجلة العربية للعلوم الادارية ، (الكويت : المجلة العربية للعلوم الادارية ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، المجلد 23 ، العدد 2 ، 2016م) ، ص ص 88 – 106.

خلال أبدأء مدقق الحسابات رايه ضمن تقريره عن جودة التقارير المالية في الشركة، والعمل على تطوير قاعدة بيانات من قبل هيئة الأوراق المالية من خلال توفير بعض المعلومات. تناولت الدراسة دور جودة التقارير المالية في تحديد تكلفة حقوق الملكية، من خلال إبراز أهمية جودة التقارير المالية واثرها في تكلفة حقوق الملكية في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، بينما تناولت دراسة الباحثة دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية في المصارف السودانية.

دراسة : إسماعيل وعبدالرحمن (2016م) (□):

تمثلت مشكلة الدراسة في تدني موثوقية التقارير المالية للشركات بسبب حالات التلاعب والغش في التقارير المالية وممارسات المحاسبة الإبداعية وإدارة الربحية. تكمن أهمية الدراسة في أن القرارات الإستثمارية والقرارات الأخرى التي تتخذ من جانب الفئات التي لها علاقة بالمصارف تبني على أساس التقارير المالية لتلك المصارف، وأن تحسين مصداقية تلك التقارير يؤدي إلى إطمئنان تلك الفئات. هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت خصائص لجان المراجعة (الإستقلالية ، الخبرة المالية والمحاسبية، المهام والمسؤوليات) تحسن من موثوقية التقارير المالية للمصارف السودانية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لجمع البيانات من المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى أن إستقلالية لجان المراجعة تؤثر على مصداقية التقارير المالية وأن الخبرة المالية والمحاسبية والمهام والمسؤوليات تؤثر على موثوقية التقارير

¹ — إسماعيل الهادي عبدالله، عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن، خصائص لجان المراجعة ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد 3، العدد3، 2016م) ، ص ص8-126 .

المالية. وأوصت الدراسة بضرورة دراسة تحليلية للتقارير المالية للشركات التي بها لجان مراجعة وتلك التي لا توجد بها، وضرورة زيادة مستوى الإهتمام بلجان المراجعة والمحافظة عليها وإستمراريتها في المصارف السودانية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر خصائص لجان المراجعة المتمثلة في (الإستقلالية و الخبرة المالية والمحاسبية، المهام والمسؤوليات) على موثوقية التقارير المالية، بينما تناولت دراسة الباحثة دور لجان المراجعة في تحقيق زيادة جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية وهذا ما يختلف عنه دراسة الباحثة عن الدراسة السابقة .

دراسة ايمن (2017م) (□):

تمثلت مشكلة في السؤال الرئيسي المتمثل في ماهو الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية ؟ الذي تفرعت منه الاسئلة الآتية : هل هنالك أثر ذو دلالة إحصائية بين الإصلاح المحاسبي في الجزائر وجودة المعلومات المالية ؟ هل هنالك أثر ذو دلالة إحصائية بين بئية مهنة المراجعة في الجزائر وجودة القوائم المالية ؟ هل هنالك أثر ذو دلالة إحصائية بين الإصلاح المحاسبي وفعالية لجان المراجعة لغرض تحسين جودة المعلومات المالية ؟هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية من وجهة نظر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين والمدققين الماليين . وكان من اهم نتائج هذه الدراسة انه توجد علاقة إيجابية بين كل من استقلالية اللجنة والتأهل العلمي والخبرة المالية لها وبين جودة المعلومات المالية , كما أكدت علي أهمية تشكيل لجان المراجعة في تعزيز موثوقية أصحاب المصالح علي القوائم المالية . وخلصت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات

1- ايمن جرمان , دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية , (الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , محاسبة ومالية , 2017م) .

أهمها ضرورة توجيه الباحثين المهتمين بأدبيات المحاسبة والمراجعة لدور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية والعمل علي إنشاء لجان المراجعة في الشركات والمؤسسات الجزائرية بالإضافة إلي ضرورة قيام المنظمات والجهات المهنية في الجزائر بإصدار معيار للمراجعة يوضح دور هذه اللجان . اتفقت هذه الدراسة مع دراسة الباحث في ضرورة تشكيل لجان المراجعة لدورها الفعال في تحسين جودة المعلومات المالية وتحقيق موثوقيتها ولكنها اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث في إنها درست في بنية الاعمال الجزائرية بينما دراسة الباحثة كانت في بنية المصارف السودانية ولم تتعرض تلك الدراسة علي أنشطة لجان المراجعة المتمثلة في دعم اسـتقلال المراجع الخارجي والرقابة على التقارير المالية وعلاقتها بالملائمة وقابليتها للمقارنة خلال السنوات المالية التي تعرضت لها دراسة الباحثة .

دراسة علاء (2017م) (□):

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ماهو دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الارباح وأثر ذلك على جودة التقارير المالية لشركات التأمين العراقية في سوق العراق للأوراق المالية ؟ والذي انبثق منه عدة تساؤلات تمثلت في هل هنالك مؤشرات لإدارة الارباح في شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟ هل يوجد تعارض في المصالح بين الادارة ومستخدمي المعلومات حيث إن الادارة تراعي مصالحها في ادارة الارباح والذي ادي الى ظهور ما يعرف بالتقرير الإحتيالي ؟ ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وزعت استبانة علي المدققين الداخليين والمحاسبين العاملين في شركات التأمين العراقية العامة بلغ عددها 110 استبانة تم

1- علاء حسن كريم الشرع , دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة العراقية , دراسة تطبيقية علي عينة منشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , (العراق : مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية , جامعة المثنى , كلية الاقتصاد , قسم المحاسبة , المجلد 7 , العدد الأول , 2017م) , ص ص 25-42.

استرداد 100 استبانة وتمت المعالجة الإحصائية المناسبة للتحليل باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها إن إعداد تقارير تخص لجان التدقيق وبصفة دورية مرفقة مع التقارير وبكل صدق وأمانة يمثل دعماً للجان التدقيق لارتفاع مستوى جودة التقارير المالية وزيادة ثقة من يستخدم هذه التقارير وإن جودة لجان التدقيق بشركات التأمين العراقية يزيد من ثقة ومصادقية وشفافية معلومات التقارير المالية وبالتالي يؤدي إلى زيادة مستوى جودتها .

وأوصت هذه الدراسة الدراسة بضرورة إتباع لجان التدقيق إجراءات ملائمة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بالشركات وتغيير أعضاء لجان التدقيق بصورة دورية من فترة إلى أخرى لضمان حيادهم واستقلاليتهم ، وضرورة أن يتضمن التقرير السنوي للشركات بياناً عن مسؤوليات لجان التدقيق وعدد مرات اجتماعاتها ضلاً عن تقويم إنجازاتهم و اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث في إنها بحثت دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بينما بحثت دراسة الباحثة دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية في المصارف السودانية وضرورة تشكيل لجان المراجعة لدورها الفعال في تحسين جودة المعلومات المالية وتحقيق موثوقيتها .

دراسة : رضا (2017م) (□) :

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى وجود علاقة بين أنماط هيكل الملكية ومستوى جودة الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية . هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق

1- رضا صبحي محمد حسن ، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 39 ، العدد 1 ، 2017م) ، ص ص 181 - 202.

الأوراق المالية في مصر . تكمن أهمية الدراسة في مساعدة المراجعين الخارجيين في تحديد خطر المراجعة المناسب وتحديد حجم العينة التي سوف يتم الإعتماد عليها بما يتناسب مع مستوى جودة التقارير المتوقع في تلك الشركات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح ، وعدم وجود علاقة معنوية بين كل من الملكية الإدارية والملكية الحكومية، ملكية كبار المساهمية وملكية الأجانب وجودة الأرباح.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت العلاقة بين الملكية الإدارية والملكية الحكومية وملكية كبار المساهمين وملكية الأجانب وجودة الأرباح، وتختلف عنها هذه الدراسة بأنها تناولت دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية في المصارف السودانية وتوضيح خصائص لجان المراجعة للحد من الممارسات السلبية بالقوائم المالية لضمان جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي جودة معلومات التقارير المالية .

دراسة احمد (2018م) (□)

تمثلت مشكلة الدراسة في انعدام الشفافية التامة للمراجعة الخارجية وأثره علي التقارير المالية كما تناولت اثر المراجعة الخارجية علي جودة التقارير المالية والتنبؤ بالفشل المالي والتنبؤ بالمخاطرة وعدم استقلالية المراجع الخارجي والعوامل التي تؤثر علي المراجعة الخارجية في ظل ظروف المخاطر وهدفت هذه الدراسة إلي إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية في ظل المخاطرة وعدم التأكد وإسهامها في كشف الفشل المالي وتوصلت هذه الدراسة إلي إن المراجعة الخارجية الجيدة تزيد من جودة التقارير المالية وتساعد علي التنبؤ بالفشل المالي كما توصلت إلي إن استخدم معايير أخلاقيات المهنة يؤدي إلي تخفيض

¹ - احمد محمد عباس إبراهيم السنوسي ، المراجعة الخارجية ودورها في جودة التقارير المالية والتنبؤ بالفشل المالي في ظل المخاطرة وعدم التأكد، (السودان : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، 2018م).

المخاطر وعدم التأكد وأوصت بضرورة استخدام نماذج التحليل المالي من أجل تفادي الفشل المالي للشركات . اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث في إنها تناولت المراجعة الخارجية ودورها في جودة التقارير المالية والتنبيه بالفشل المالي في ظل المخاطرة وعدم التأكد بينما تناولت دراسة الباحث دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية في المصارف السودانية .

الفصل الأول :

الاطار النظري للجان المراجعة

المبحث الأول : نشأة ومفهوم وتطور لجان المراجعة

المبحث الثاني : أسباب وخصائص وأهداف لجان المراجعة

المبحث الثالث : ضوابط وواجبات تشكيل لجان المراجعة

المبحث الأول

نشأة ومفهوم وتطور لجان المراجعة

أولاً : نشأة لجان المراجعة :

يمكن تلخيص فكرة نشأة لجان المراجعة في النقاط الآتية :

1. نشطت فكرة تكوين لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1878م بحيث اصدر مجلس سوق نيويورك للأوراق المالية قرار يلزم فيه الشركات الأمريكية التي تتداول أوراقها بالسوق بإنشاء لجان مراجعه مكونه من بعض أعضاء مجلس الإدارة الخارجين الذين لا يشغلون أي منصب تنفيذي .

2. ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد انهيار الشركات العالمية الكبرى في عام 1940م ونتيجة للهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لتلك الشركات اقترحت هيئة الأوراق المالية الأمريكية فكرة تكوين لجان دقيق . ولكن قبل هذا الاقتراح بالتجاهل لفترة امتدت حتي عام 1967م حين أوصي المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بانه من الضروري أن يكون لدى جميع الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة لجان مراجعة تتكون من الأعضاء الخارجيين . وان يقوم مجلس الإدارة بترشيح المراجعين الخارجيين والإشراف علي أعمالهم وفحص هيكل الرقابة الداخلية ومساعدة أعضاء مجلس الإدارة في مقابلة مسئولياتهم المتعلقة بالرقابة الداخلية (1) .

3. وفي عام 1979م قرر كذلك سوق أمريكا للأوراق المالية استخدام لجان المراجعة وشجع علي ذلك الهيئة الأمريكية لتنظيم تداول الأوراق المالية وكذلك مجمع المحاسبين الأمريكيين فيما بعد ، ويرى انه بعد إنشاء مجلس الرقابة علي الشركات ازدادت أهمية لجان المراجعة في البنوك والشركات واتسع دورها .

4. وقد كان للمنظمات والمجامع المهنية يد طائلة في تكوين وتفعيل اللجان في الولايات المتحدة الأمريكية التي ثبتت تعديلات حديثه للجان المراجعة عام 1999م واعتمدت في ذلك علي التوصيات التي قدمتها لجنة Committee Blue Ribbon وكانت الأخيرة قد أوصت بعدة تعديلات لتؤخذ من قبل البورصة الأمريكية وبورصة نيويورك وبورصة الجمعية الوطنية لتجار الأوراق المالية ومعهد المحاسبين الأمريكي .

5. المملكة المتحدة : يرى بعض الكتاب أن فكرة المراجعة ظهرت في بريطانيا منذ عام 1972م في شركة سكة الحديد البريطانية وقد ثبتت بريطانيا مفهوم لجان التدقيق في نهاية الثمانينات

1- سوسن عبدالفتاح محمد لجود دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال بالبنوك التجارية ، (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية لتجارة عين شمس ، العدد الثاني ، إبريل 2007م) ص 116 .

حيث أوصت لجنة Cadlmy بأنه يجب علي جميع الشركات ببورصة الأوراق المالية بالمملكة المتحدة تكوين لجنة مراجعه وان تكون العضوية لأعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين بالشركة وان يتمتع اغلبهم بالاستغلال التام .

6. أبدت العديد من المؤسسات المهنية استخدام لجان المراجعة داخل الشركات البريطانية . وقد ظهرت نتيجة هذه الجهود في دراسة أجريت بواسطة مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا أكدت استخدام لجان المراجعة علي نطاق واسع في بريطانيا الدول الأخرى : يبدو أن لجان المراجعة ظهرت مؤخرًا في العالم العربي ففي مصر تم تأكيد وجود لجان المراجعة عندما صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 30 في 2002/06/18م بشأن قواعد قيد استمرار وشطب الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية والذي ألزم كل شركة مساهمه مقيدة ببورصة الأوراق المالية بضرورة وجود لجنه للمراجعة تتأكد من مدي التزام الشركة بقواعد الإفصاح من عدمه فضلا عن التأكيد من مدي قيام مراقبي الحسابات بواجباتهم بحياد تام . أيضا نشطت فكرة تكوين لجان المراجعة في بعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن فقد ألزم البنك المركزي الأردني البنوك بتأليف لجان تدقيق من بين مجلس الإدارة وذلك بموجب مذكرة صدرت عام 1996م. ويرى أن من أهم أسباب وجود لجان المراجعة وهو الحاجة إلى تحسين المناخ الرقابي وزيادة أداء فعالية المحاسبية.⁽¹⁾

تري الباحثة على الرغم من إختلاف نشأة لجان المراجعة من دولة لاخرى ألا إن الأنشطة والمسؤوليات التي تقوم بها تختلف بإختلاف المنشآت وطبيعة مشاكلها والظروف التي تواجهها .

ثانياً : مفهوم لجان المراجعة :

1- وليم توماس ، امرسون هنكي ، دراسات متقدمة في المراجعة ، د:ط ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2005م) ، ص 195.

لا يوجد مفهوم محدد حتي الآن للجان المراجعة التي قد تختلف من شركة لأخرى ولكن تعددت الآراء حول تعريف لجان المراجعة وصفها البعض بأنها لجنة تقتصر عضويتها فقط علي الأعضاء غير التنفيذيين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسئولة عن الإشراف علي إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية ومراجعة القيام بتطبيق قواعد السلوك .

كما يرى البعض أن لجنة المراجعة تحصر نشاطاتها في جودة المراجعة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وانها لجنة يتم تعيين أعضائها عن طريق الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة وتعتبر قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي للشركة ولها دور رقابي علي جميع عمليات الشركة (1) .

ترى الباحثة نسبة لإختلاف مفهوم لجان المراجعة إلا إن وجود لجان مراجعة في مجالس الإدارة ضروري جداً نسبة للتطور الحاصل في الأنشطة الاقتصادية واتساعها وضعف النظام الرقابي وقيام الإدارة بممارسة اشد الضغوط علي المراجع الخارجي والداخلي حول المسائل المتعلقة بالانتقادات الشديدة لمجالس الإدارة للحد من حالات التلاعب لتحسين زيادة فعالية بيئة الرقابة الداخلية ودعم استغلالية المراجع الخارجي وتوفير معلومات ذات مصداقية وموثوقية لمستخدمي التقارير المالية وقابليتها للمقارنة بين السنوات .

ثالثاً : تعريف لجان المراجعة :

"لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه حتي الآن للجان المراجعة وذلك نظرا لأن اختصاصات ومسئوليات لجان المراجعة قد تختلف من شركة الي أخرى, وذلك حسب الشركة

2- عماد الدين علوي عساف إطار مقترح لتفعيل دور لجان لمراجعة في بيئة الأعمال المصرية ، (القاهرة : المجلة العلمية للتجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول 2001م) ، ص 45 .

وطبيعة عملها ،والسياسات المحاسبية التي تتبعها ،والبيئة القانونية التي تعمل فيها "(1).ولكن هنالك عدت تعريفات للجان المراجعة منها الاتي :

لقد عرف سليمان لجنة المراجعة "بأنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة علي الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة ، وتكون مسئولة عن الاشراف علي عملية إعداد القوائم المالية ، ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ، ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات"(2)

وقد عرفها الذنبيات " بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة وأن الهدف الأساسي من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة المراجعة وزيادة مساءلة الإدارة"(3). وعرفها (Arens,et.al) بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة ، تكون مسئولة عن المحافظة علي استقلالية المراجع الخارجي عن الإدارة ، وتتكون من ثلاثة الي خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين"(4)

وقد عرفها حماد "بأنها لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة ، وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة، وتجتمع معظم لجان المراجعة كل ربع سنة، ويجب أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير

1— هاله السعيد، تطبيق حوكمة الشركات في البنوك العامة ، د: ط ، (القاهرة : المعهد المصرفي المصري ، 2006 م) ص14.

2— محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري ، د : ط ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2009م)، ص160.

3— علي الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية- نظرية وتطبيق، ط3، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 181

1. Arens , Alvin , A, and Elder, Randal , J, and Mark, S, Beasley " Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach"10th ed,2010,p84

السنوي، وتسعى اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدي تحقيق مبادئ حوكمة الشركات ، والقيام بمهمة الرقابة والمراجعة والمساءلة".(1)

كما عرفها علي وشحاته "بأنها لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين والمعينين من خارج الشركة، لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مراجع الحسابات الخارجي والإدارة ، بصورة تؤدي الي دعم استقلال مراجع الحسابات الخارجي وزيادة فاعلية عملية المراجعة، وزيادة فاعلية هيكل الرقابة الداخلية للشركة" (2).

"وقد عرفها Knapp "بأنها لجنة مكونه من ثلاثة الي خمسة اعضاء من المديرين غير التنفيذيين، تقوم بمراجعة القوائم المالية، والتحقق من مدي فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية ومعرفة نتائج مخرجات المراجعة ، والتي يقوم بها المراجع الداخلي والخارجي ، وإعطاء التوصيات التي تتعلق بترشيح وتحديد المراجع الخارجي"(3).

ومن التعاريف للجان المراجعة ما عرفته Tread Way Commission "بأنها أداة تستخدمها إدارة الشركة في اتخاذ القرارات المالية في الشركة حين لا تملك الوقت والخبرة لمعرفة التفاصيل المتعلقة بالأمور المالية " (4).

² طارق عبدالعال حماد ، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف ، د : ط ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2005م)، ص 194

³ عبدالوهاب علي، وشحاته شحاته السيد، دراسات مقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات: د: ط (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2003م)، ص 313.

⁴ Knapp, Michael .c," An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Dispute with Client Management" Journal of Accounting Research, .,(2001),p.194

¹ Treadway , J . C., Jr."Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting "Washington, D.C.,NCCFR, (1987) ,P183

كما عرفها "Spira" بأنها لجنة فرعية من إحدى لجان مجلس الإدارة لا تملك سلطة اتخاذ القرارات إذ يتمحور عملها بإخراج توصيات ويقتصر عملها كلجنة استشارية دون أن يكون لها الحق بأن توجه تقاريرها الي الهيئة العامة للمساهمين رغم أنها تقوم بأنشطة وأفعال رقابية " . (1)

عرفت لجان المراجعة بأنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط علي الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة ،وتكون مسئولة عن الإشراف علي إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية ومراجعة القيام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات .

"كما يري احدهم تعتبر لجنة المراجعة ،إحدى لجان مجلس الإدارة التي تتولي القيام ببعض مسئوليات المجلس ،ومهمة اللجنة هي مساعدة الإدارة في أداء مهامها الرقابية التي هي جزء أساسي من العمليات الإدارية وليس فقط لخدمة المساهمين وإنما لخدمة الشركات ككل ،والتي ينعكس أدائها علي جميع الأطراف المعنية(2) .

كما عرفها المعهد الأكاديمي للمحاسبين القانونيين (A.I.C.P.A.) " بأنها الأداة التي يتم من خلالها كبح جميع التصرفات غير الشرعية من قبل الإدارة العليا للشركات". (3)

وعرفها بنك "بريطانيا" بأنها لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة تكون مسئولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية والتي قد لا يكون لديه الوقت أو الخبرة لمعرفة تفاصيلها .

وعرفت أيضا : " هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة ويمكن النظر إلى تكوينها على أنها تطوير لعملية المراجعة في معناها الواسع " .

2. Spira , L . "Audit Committees: Begging the question?" Corporate Governance, An International Review, Vol.(11) Issue.3. .,(2003), p182

3. محمد مصطفى سليمان ، مرجع سابق ،ص160 .

4. محمد حسن عبدالجليل صبيحي ،دراسات في المراجعة ، د:ط. (القاهرة : الجزء الأول ،جهاز وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، 2000م) ص 17 .

كما عرفت أيضاً بأنها : " إحدى اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة ، وتتمثل المهمة الأساسية للجان المراجعة في التحقيق من كفاية النظام وتطويره إلى مجلس الإدارة بما يحقق أهداف الشركة ، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بكفاءة عالية " . كما عرفت بأنها : " لجنة أو آلية مهمتها مراقبة الأداء بالشركة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في المشروع من خلال السلطات والمسؤوليات المقررة "(1).

تري الباحثة بناء علي ما ذكر وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد للجان المراجعة إلا أن كل التعريفات تدور حول فكرة أن لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويتم اختيارهم علي أساس الخبرة والمؤهلات العلمية في مجال المحاسبة والمراجعة بالقدر الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات المالية بصورة رشيدة ، والقيام بالمهام المنوطة بهم تجاه مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والرقابة الداخلية حسب نشاط وحجم الشركات ، علي ان لا يقل عددهم من ثلاثة اعضاء .

رابعاً : أهمية لجان المراجعة :

تتبع أهمية لجان المراجعة في القيام بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالشركات ومراقبة عملية إعداد التقارير المالية والتأكد من خلوها من أي تحريفات والتنسيق ما بينها وبين الأطراف المختلفة داخل الشركة وخارجها لمساعدة الإدارة في القيام بدورها بكفاءة عالية. وأن لجان

¹. مزمل عوض طه أحمد ، دور لجان المراجعة في تفعيل حكومة الشركات لضمان جودة الإفصاح المحاسبي ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، 2012م) ، ص34.

المراجعة تعمل علي توفير الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات للأطراف المستفيدة من تقرير المراجع الخارجي ومن ثم زيادة كفاءة وفعالية المراجعة ⁽²⁾ مما سبق يمكن تلخيص اهمية المراجعة في الاتي :

— "قد تأكدت أهمية لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية حديثا حينما تأكدت اللجنة الوطنية لمكافحة الغش في التقارير المالية توصية لجميع الشركات المهمة بتكوين لجان مراجعة بها؛ مؤكدة أن هذه اللجان ذات اثر مفيد في ضمان التكامل المالي وعمليات المراجعة بنوعيتها داخلية وخارجية"⁽³⁾.

— أن لجنة المراجعة بإمكانها أن تكون خارجية فعاله نظر لطبيعة تكوينها من أعضاء غير تنفيذيين ودورها الإشرافي علي الإدارة التنفيذية من خلال الرقابة علي أدائها وان طبيعة تناولها وتعاملها مع الموضوعات والمشاكل التي تطرح عليها تتم بموضوعية وأسلوب متعمق يختلف إلى حد كبير عن طريقة تناولها ومناقشتها في إدارة الشركات فلجنة المراجعة تمثل خط الدفاع الأول لمنع وقوع المخالفات وذلك لان مجلس الإدارة يقوم بتنفيذ مسؤولية الرقابة بكفاءة اكبر وذلك عن طريق الإشراف ونظم الرقابة الداخلية وتحسين وسائل الاتصال مع المراجعين الخارجيين .

— أن أهمية لجنة المراجعة ينشأ من المنافع المتوقعة منها والتي يمكن أن تقدمها الأطراف المختلفة فوجودها يؤدي إلى زيادة الثقة في التقارير المالية.

— "أن الشركات التي بها لجنة مراجعة حدث بها انخفاض نسبي في معدل وقوع المخالفات المالية غير القانونية ؛ وزادت درجة الثقة في معلومات القوائم المالية خاصة الشركات المقيدة أسهمها في

² . ياسر محمد السيد عبد العزيز سمرة ، تقييم لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، (مصر : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الرابع ، الجزء الثاني أكتوبر 2010م) ، ص15.

³ . محمد الرملي احمد ، مرجع سابق ، ص20 .

بورصة الأوراق المالية وتمكن أهمية لجنة المراجعة في حد الضوابط الأساسية (المانعة) لحدوث الأخطاء وذلك لكونها حلقة وصل بين الإدارة من ناحية ومراقبة الحسابات من ناحية أخرى " (1) ومن مما سبق يمكن تلخيص أهمية لجان المراجعة لمستخدمي معلومات التقارير المالية في الآتي :

***أهمية لجنة المراجعة لمجلس الإدارة :**

إن إنشاء لجنة المراجعة يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة ، وذلك عن طريق دور لجنة المراجعة في تحسين الاتصال بين الإدارة والمراجع الخارجي وذلك من خلال الاجتماع بالمراجع الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع مع إدارة الشركة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، ومن ناحية أخرى فإن وجود لجنة دارة المراجعة الداخلية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة و يدعم دورها واسـتقلاليتها ويجعل مجلس الإدارة على داريه تامة بالمشاكل التي تواجهها (2) .

1 - عصمت أنور صحصاح ، دور وأعمال لجنة المراجعة ، المؤتمر العربي حول تناغم تقارير الشركات في ظل عولمة المعايير ، (القاهرة - مصر 23-24 فبراير 2008م) ص 50 .

2 - عوض سلامة الرحيلي ، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية العربي الأول ، الفترة من 24-26 سبتمبر 2005م) ص 145 .

*أهمية لجنة المراجعة للمراجع الخارجي :

من المعروف أن مهنة المراجعة الخارجية قد تعرضت للعديد من الانتقادات المتعلقة بفاعليتها، وهذا الأمر أدى إلى قيام الهيئات العلمية والعالمية بتقديم حلول من شأنها تفعيل الدور الذي تلعبه لجان المراجعة ، ومن هذه الحلول الاهتمام بالدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المراجع الخارجي بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة المنشأة ، وفي هذا الصدد قام مجلس معايير المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار مجموعة من المعايير المتعلقة بدور لجان المراجعة في عملية المراجعة الخارجية، وحددت هذه المعايير مجموعة من المسئوليات للجان المراجعة تجاه لمراجع الخارجي منها (1) .

أ. دور لجان المراجعة في تغيير المراجع الخارجي .

ب. دور لجان المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.

ج. دور لجان المراجعة في حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي ودارة الشركة.

د. دور لجان المراجعة في زيادة تفاعل المراجع الخارجي بإدارة المراجعة الداخلية في المنشأة.

هـ. أهمية قيام لجان المراجعة بمراجعة القوائم المالية نصنف السنوية والسنوية، وذلك قبل توقيعها من قبل مجلس الإدارة.

من خلال المسئوليات السابقة يتضح أن للجنة المراجعة دور هام في زيادة فاعلية واستقلالية المرجع الخارجي ، وهذا سوف يؤدي بدوره إلى زيادة جودة المراجعة الخارجية

¹ - زكريا عبده السيد احمد ، مقومات تفعيل لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين أليات الحكومة في شركات المساهمة المصرية (القاهرة : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الأول ، 2006 م) ، ص 924

بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الخارجية في تقرير المراجع الخارجي وفي مهنة المراجعة بصفة عامة .

أهمية لجان المراجعة للمراجعة الداخلية :

إن إنشاء لجان المراجعة أدى إلى وجود العديد من المنافع لقسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة له والاجتماع بهم لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجعة الداخلية ولا شك إن هذا كله سوف يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستقلالية وتفعيل إدارة المنشأة و الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية بالمنشأة.

أشارت العديد من الأبحاث العلمية التي قامت بدراسة العلاقة بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية إلى تأكيد أهمية لجان المراجعة في زيادة فعالية المراجعين الداخليين وزيادة استقلاليتهم حتى يمكنهم من تنفيذ مسئولياتهم الرقابية .

أهمية لجان المراجعة للأطراف الخارجية :

لا شك أن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة الإفصاح والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور كل من المراجعة الداخلية والخارجية والتأكيد على الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، سوف يؤدي هذا بالتأكيد إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبنى قراراتها على المعلومات المالية التي تصدرها الشركات، بل والأكثر من ذلك أن العديد من البورصات المالية العالمية تطالب الآن الشركات المسجلة بها ضرورة أن تقوم لجان المراجعة بإصدار تقرير خاص بها ويرفق ضمن القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي، تبين فيه لجنة المراجعة المسئوليات التي قامت بتنفيذها خلال الفترة

ورايها في الإفصاح عن المعلومات والتقارير المحاسبية، ولا شك أن هذا سوف يؤدي إلى زيادة درجة الثقة في هذه التقارير للأطراف الخارجية (1)

تري الباحثة بأن لجان المراجعة حظيت باهتمام بالغ من الهيئات العلمية الدولية المتخصصة والباحثين خاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية في الشركات العالمية الكبرى ويرجع هذا الاهتمام للدور التي يمكن أن تلعبه لجنة المراجعة كألية من آليات حوكمة الشركات الداخلية في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات وذلك من خلال دورها في المساعدة في التأكد من أن إعداد التقارير المالية تم وفقاً للمعايير المحاسبية المتبعة وإشرافها علي وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات ودورها في دعم وظيفة المراجعة الخارجية وزيادة الاستقلالية لها وأيضاً أهميتها في التأكد علي الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وهو الأمر الذي أدى إلى قيام البورصات المالية بمطالبة الشركات التي تسجل أسهمها بها بإنشاء لجنة المراجعة ووضعها من متطلبات آلية العمل للتعامل معها وإن يكون هذا الشرط شرطاً أساسياً لقيام الشركات بطرح أسهمها علي الجمهور.

¹ محمد مصطفى سليمان ، مرجع سابق ، ص 148 .

خامساً : تطور وتجارب فكرة تكوين لجان المراجعة في بعض الدول

1. تجربة المملكة العربية السعودية في تكوين لجان المراجعة :

في المملكة العربية السعودية نجد الحاجة إلى تكوين لجنة المراجعة جاءت مختلفة عن الدول الغربية حيث أن التطور الاقتصادي الكبير الذي تشهده الشركات المساهمة في السعودية أدى بدوره إلى تشجيع المشروع السعودي علي إصدار قوانين من شأنها حفظ حقوق المساهمين في شركات المساهمة حيث أصدرت وزارة التجارة بالمملكة القرار رقم (903) وبتاريخ 12/08/1414هـ — مطالبة كل شركة مساهمة بتكوين لجنة مراجعة تصدر بقواعد اختبار أعضائها ومدة عضويتهم وأسلوب عملها قراراً من الجمعية العامة .

2. تجربة الدول الأخرى :

يبدو أن لجان المراجعة ظهرت مؤخراً في العالم العربي ففي مصر تم تأكيد وجود لجان مراجعة عندما صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (30) في 18/06/2002م بشأن قواعد قيد استمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية والذي ألزم كل شركة مساهمة ببورصة الأوراق المالية بضرورة وجود لجنة للمراجعة تتأكد من مدي التزام الشركة بقواعد الإفصاح من عدمه فضلاً عن التأكد من مدي قيام مراقبي الحسابات بواجباتهم بحياد تام . أيضا نشطت فكرة تكوين لجان المراجعة في بعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن فقد ألزم البنك

المركزي الأردني البنوك بتأليف لجان تدقيق من بين مجلس الإدارة وذلك بموجب مذكرة صدرت عام 1996م⁽¹⁾.

3. تجربة فرنسا :

يجب أن يفهم أن عضو مجلس الإدارة المستقل ليس هو فقط عضو مجلس الإدارة غير الموظف فقط ولكنه لا تربطها أية مصلحة بها ويعتبر عضو مجلس الإدارة مستقلا عن إدارة الشركة عندما لا يكون له أية رابطة أو علاقة من أي نوع أو أي شكل بالشركة ومجموعتها بحيث تهدد ممارسته أو ممارستها للتدبير الحر ومبدأ استقلال عضو مجلس الإدارة الموظفين فحسب بل انه يتعارض مع أي عضو إدارة له أي نوع من المصلحة الخاصة في الشركة سواء كمساهم أو كمورد أو كعميل⁽²⁾.

4. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

• لقد ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل القرن العشرين . إلا ويمكن تتبع نشأة لجان المراجعة من الناحية التاريخية وذلك عندما اقترحت عام 1937 من خلال المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، ثم لاقت فكرة لجان المراجعة اهتماما كبيرا سنة 1939 في أعقاب قضية شركة Robbins Inc.&McKesson والتي تعتبر من أشهر قضايا الغش في تاريخ منشآت الأعمال والتي أوصت في أثرها بورصة نيويورك للأوراق المالية (N.Y.S.E) بأنه عندما يكون من الممكن عمليا ، فإن اختيار مراجعي الحسابات بواسطة

¹. عبدالوهاب نصر ، د. السيد شحاته ، مرجع سابق ، ص 318 .

². عائدة عثمان عبدالله ، دور جودة المراجعة في رفع كفاءة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، 2011م) ، ص 212 .

لجنة خاصة من مجلس الإدارة مكونة من أعضاء المجلس غير المتفرغين بالشركة يعد أمراً مطلوباً .

- كما عبرت بمثل هذه التوصية أيضا هيئة تداول الأوراق المالية (.S.E.C) وذلك في عام 1940 عندما أوضحت في النشرة رقم 19 عن نفس القضية بأنه لو وجدت لجنة المراجعة لكانت قد اكتشفت الغش في ملايين الدولارات في حسابات العملاء والمخزون لمنعت التلاعب بهذه الشركة ، كما أوصت بأن يقوم الأعضاء الخارجيين (غيرالتنفيذيين) بمجلس الإدارة بترشيح المراجع الخارجي (1).

- هذا وقد قوبلت توصية هيئة تداول الأوراق المالية (.S.E.C) بالتجاهل لفترة طويلة وذلك حتى عام 1967 عندما أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (.A.I.C.P.A) بأنه من الضروري أن يكون لدى جميع الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة لجان مراجعة تتكون من الأعضاء الخارجيين في مجالس الإدارة لترشيح المراجعين الخارجيين ، والإشراف على أعمالهم ، وفحص هيكل الرقابة الداخلية ، ومساعدة أعضاء مجالس الإدارة في مقابلة مسؤولياتهم المتعلقة بالرقابة على العمليات المالية والتقارير المالي . وأنه على المراجع الخارجي أن يتصل مباشرة مع لجنة المراجعة كلما كان لديه استفسار أو سؤال حول أحد الأمور ذات الانعكاس الهام على القوائم المالية للشركة ولم يتم حله بصورة مرضية مع إدارة الشركة

- وفي خلال السبعينيات ازداد الاهتمام بمفهوم لجنة المراجعة ودورها ومسئولياتها وذلك بسبب الكم الكبير من التلاعب والتحايل والتصرفات غير القانونية والتي تم اكتشافها داخل منشآت الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ، وماترتب على ذلك من قوائم مالية مضللة ، الأمر الذي ترتب عليه ظهور الحاجة إلى وسائل لتدعيم الثقة في مدى جودة عملية التقرير المالي في ظل

¹.Braiotta, L , hand Book of the Audit Committee “ ,2nd Ed , John wileys sons , Inc , New York , 1994, p16 .

الفصل بين الملكية والإدارة وحاجة حاملي الأسهم والجهات الأخرى إلى تأكيد إضافي يتعلق بعملية المراجعة الداخلية والخارجية والتقرير المالي واستجابة لهذه الاحتياجات تكررت هيئة تداول الأوراق المالية (S.E.C) في عام 1972 توصيتها الخاصة بتكوين لجان المراجعة وذلك عندما أصدرت النشرة رقم 123 والتي نصت على (تشجيع تداول الأوراق المالية في جميع شركات المساهمة على إنشاء لجان المراجعة على أن تتكون من المديرين الخارجيين ، كما شجعت مجمع الأعمال والمجتمعات المالية وحاملي الأسهم بهذه الشركات على توجيه جهودهم وتأييدهم لجعل هذه التوصية موضع التنفيذ)⁽¹⁾ .

- وفي عام 1974 أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية (S.E.C) العديد من الأحكام القضائية ضد بعض الشركات الأمريكية فيما يتعلق بضرورة إنشاء لجان مراجعة في مجالس إدارتها مكونة من أعضاء خارجيين ، وفي بعض هذه القضايا حددت المحكمة مسؤوليات وواجبات لجنة المراجعة.

- واعتبار من 30 يونيو عام 1978 ألزمت بورصة نيويورك للأوراق المالية (N.Y.S.E) جميع شركات المساهمة بضرورة تكوين لجان مراجعة لتسجيل أسهم الشركة بها ، كما طالبت بأن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة من المديرين المستقلين عن الإدارة والمتحررين تماما من أي علاقة قد تكون من جهة نظر مجلس الإدارة متعارضة مع شرط الاستقلالية ، وبالتالي فالمديرين التنفيذيين المنتمين للشركة أو أحد فروعها غير مؤهلين لعضوية لجنة المراجعة ، وهذا الشرط الخاص باستقلالية لجنة المراجعة يدعم ويؤكد مصداقية نظام التقرير المالي والذي يعتبر عنصرا حيويا من عناصر الأوراق المالية الكفاء .

¹. American Institute of Certified Public Accountants "Executive Committee Statement on Audit Committees of Board of Directors " , Journal of Accountancy , No 1 , July 1967 , P10 .

- وفي أكتوبر 1978 أوصت اللجنة القومية للحد من الغش في القوائم المالية والتي اشتهرت بلجنة تريديواي Treadway Commission وهو اسم رئيسها في ذلك الوقت بأن تقوم هيئة تداول الأوراق المالية بإلزام جميع الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة بتشكيل لجان مراجعة تتكون من المديرين الذين يتمتعون بالاستقلال ، حيث يرى James Treadway أن لجان المراجعة لها تأثير متفردا في مجال الحد من الغش في التقارير المالية ، كما أن تلك اللجان تعتبر ركنا مكملا لهيكل الرقابة الداخلية بالشركة وفي إطار الاستجابة لتوصية لجنة Treadway ، أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين⁽¹⁾

5. تجربة كندا في تكوين لجان المراجعة :

- تطور مفهوم لجان المراجعة في كندا علي نفس نمط الولايات المتحدة الأمريكية حيث اقترحت عام 1965م في إعقاب إفلاس مؤسسة Atlantic Acceptance عندما أوصت لجنة Royal التيتم تفويضا لبحث فشل الشركة بأهمية تكوين لجنة مراجعة تتكون علي الأقل من ثلاثة من ثلاثة من المديرين غير التنفيذيين ؛ أو يتم تعيينهم من خارج الشركة بهدف مراجعة القوائم وفحص القوائم المالية قبل المصادقة عليها بواسطة مجلس الإدارة وذلك بالإضافة إلى إقامة اتصال مع المراجعين الخارجيين كلما امكن ذلك .
- هذا وقد أكد المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين هذه النظرة بضرورة إصدار تشريع يلزم الشركات التي تطرح أسهمها للتداول باستخدام لجان مراجعة مكونة من ثلاثة أعضاء علي الأقل وعلي أن تكون أغلبية أعضاء اللجنة من المديرين الخارجيين غير العاملين بالشركة ؛ كما تضمنت التوصية قيام لجنة المراجعة بفحص ودراسة القوائم المالية وتقارير المراجعة قبل

¹ سالمه محمد إبراهيم أصبيح ، تحليل أثر المراجعة علي زيادة كفاءة عملية المراجعة وتدعيم استقلال المراجعين ،(الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، 2006م) ، ص ص53-76 .

عرضها علي مجلس الإدارة للموافقة عليها كما اقترحت أن تتم إتاحة الفرصة للمراجعين الخارجيين للاتصال بلجنة المراجعة كلما دعت الضرورة .

- وكنتيجة مباشرة لهذه الجهود والتوصيات ؛ اتخذت كندا موقفا تشريعيا في عام 1970م حين نص في قانون الشركات علي اعتبار تكوين لجان المراجعة شرطا أساسيا لقيام الشركات بطرح أسهمها علي الجمهور ؛ كما نص قانون الشركات الصادر عام 1979م علي أن الشركات ملزمة قانونا بعرض قوائمها علي لجنة المراجعة قبل عرضها علي مجلس الإدارة .
- وفي عام 1988م طالب الشركات المساهمة في كندا بنظرة أكثر اتساعا لأعمال لجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين والداخليين ؛ وذلك حتي تستطيع جميع الأطراف الوفاء بمسؤولياتها تجاه عملية التقرير المالي وفي العام 2000م اصدر المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين CICA إرشاداً يدعم قرار لجنة المراجعة في إجراء المناقشات مع المراجع الخارج وقد حدد هذا الإرشاد جوانب عديدة تتضمن مسؤوليات لجنة المراجعة المرتبطة بأعمال الشركات الرقابية الاخرى (1)

6. : تطوير وتجربة لجان المراجعة بالمملكة المتحدة :

- لا يوجد إلزاماً علي الشركات بالمملكة المتحدة لتكوين لجنة المراجعة ، إلا أن العديد من الشركات البريطانية قد قامت بتشكيلها ، وذلك حتي تتمكن من طرح أسهمها في أسواق المال المتحدة ، أو اختياريًا لدعم استغلال المراجعين ، وقد أدى فشل عديد من الشركات الكبرى بالمملكة المتحدة إلى ظهور العديد من التساؤلات والتي جعلت لجان المراجعة محلا للاهتمام ، وأظهرت مشكلة كيفية التحكم في إدارة هذه الشركات .

¹. عبداللطيف محمد ، نطاق مقترح لمسؤوليات المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي وإجراءات أدائها في ضوء الإصدارات المهنية العالمية دراسة تحليلية ميدانية في بيئة الأعمال المصرية ، (القاهرة : مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، العدد الأول ، المجلد الثاني والثلاثين ، يناير 2010م) ، ص 144 .

- كما أوضح البعض أن الدعوة لتطوير لجان المراجعة بالولايات المتحدة قد انبثق عن المنظمات المهنية ، إلا أن الوضع قد اختلف في المملكة المتحدة حيث كانت محاولات تشجيع وتقنين إنشاء لجان المراجعة تتم من خلال عضو البرلمان البريطاني لإجبار الشركات علي تكوين لجان المراجعة في مجالس إدارتها إلا أنها باءت جميعها بالفشل⁽²⁾.
- هذا وقد أوصت اللجنة الاستثمارية للهيئات المحاسبية بالمملكة المتحدة بمفهوم لجان المراجعة وذلك عن طريق لجنة الممارسات المحاسبية والتي شجعت الشركات علي استخدام لجان المراجعة. من خلال النشرات الإرشادية التي أصدرتها ، والتي حددت مسؤوليات لجان المراجعة وواجباتها .
- وفي عام 1992م أصدرت لجنة الشؤون المالية للشركات تقريراً اقترحت فيه إطاراً للتحكم في إدارة الشركات يعتمد علي هيكل الرقابة الداخلية ، والفصل بين المسؤوليات ، وتحقيق الاستقلال للجان المراجعة بها .
- كما أوصت لجنة CADURY بأنه (يجب علي جميع الشركات ببورصة الأوراق المالية بالمملكة المتحدة تكوين لجنة مراجعة ، وان يكون عدد أعضائها ثلاثة علي الأقل ، وان تكون العضوية لأعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين بالشركة وان يتمتع أغلبهم بالاستغلال التام عن الشركة)
- وقد أبدت العديد من المؤسسات والمنظمات المهنية استخدام لجان المراجعة داخل الشركات البريطانية ومنها بورصة الأوراق المالية ، وقد ظهرت نتيجة هذه الجهود في الدراسة التي أجريت في عام 1991م بواسطة مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز ، حيث وجد أن نحو 35% من حجم عينة مكونة 250 شركة ، ونحو 88% من حجم عينة مكونة من 50

². مجدي محمد سامي ، دور لجان في حوكمة الشركات واثرها علي جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ، (القاهرة : كلية التجارة للبحوث العلمية — جامعة الإسكندرية العدد (2) ، المجلد رقم (46) ، يوليو 2009م) ، ص 17-18

مؤسسة تستخدم لجان مراجعة كما أن ثلثي الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة لديها لجان مراجعة ، وان اكثر من نصفها تم تكوينها الخمس سنوات الأخيرة.

• ونشأة لجان المراجعة بالولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن العشرين ،وأوصت المنظمات المهنية ، والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بتكوينها ، لما لها من آثار إيجابية تعود بالنفع علي الشركة والجمهور علي حد سواء . ثم أخذت لجان المراجعة في الانتشار بصورة كبيرة في ظل تزايد الاهتمام بوظيفة المراجعة ، وتعاضم المسؤوليات القانونية الملقاة علي عاتق كل من المراجع الخارجي ومجلس الإدارة. وقد انتقلت فكرة لجان المراجعة إلى كندا وأستراليا ، والمملكة العربية السعودية ، كما بدأت الدول الأخرى تدرس إمكانية تطبيق هذا المفهوم ، كوسيلة لمراقبة سلوك وتصرف إدارة الشركة والتحقق من مدي إنجازها للمسؤوليات الملقاة علي عاتقها⁽¹⁾.

7. تجربة أستراليا :

من الأفضل أن يكون اغلب أعضاء مجلس الإدارة غير الموظفين مستقلين ليس فقط عن الإدارة بل عن أيتأثير خارجي آخر يمكن أن ينشأ قدراتهم عن العمل لمصلحة الشركة ككل ومن المحتمل أن يتحقق الاستقلال بدرجة اكبر عندما يكون عضو من الإدارة متوفر فيه الاتي :-

- ليس من كبار المساهمين في الشركة .
- لم يعين في أي وظيفة تنفيذية في الشركة في السنوات الماضية .
- أن لا يكون مستشاراً في الشركة .
- أن لا يكون له علاقة تعاقدية هامة مع الشركة بخلاف كونه عضواً بمجلس الإدارة.

8. تجربة بلجيكا :

¹ . سالمة محمد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص59 .

يمكن أن يعتبر المدير مستقلاً إلا اذا توفرت فيه الشروط الآتية :—

1. ليس عضواً في الإدارة التنفيذية أو في مجلس الإدارة في الشركات المشتركة ولم يشغل أي من تلك المناصب في خلال السنة الماضية .
2. ليس له أي روابط عائلية مع أعضاء مجلس الإدارة الموظفين قد تتدخل في ممارسته لتقديره المستقل .
3. ليس عضو في الإدارة التنفيذية أو في مجلس الإدارة أو من كبار المساهمين المسيطرين ولم يتم اختياره بناءً على رغبة وترشيح اللجنة وان لا يكون له أي تعاملات مالية أو علاقات أخرى مع أي منهم .
4. أن لا يعمل مورداً لسلع أو خدمات مع ممارسته للتقدير المستقل وليس عضواً في المنشأة التي أتى منها مستشاراً أو استشارياً للشركة .

9. تجربة البرازيل :-

يعتبر عضو مجلس الإدارة مستقلاً اذا توفرت في الشروط الآتية :-

1. لم يكن له أي ارتباط بالشركة بجانب منصبه في مجلس الإدارة وملكيته لاسهم الشركة.
2. لم يكن قط موظفاً بالشركة أو أي من الشركات التابعة أو الشركات التي معها .
3. لم يكن يقدم أية خدمات أو منتجات إلى الشركة .
4. لم يكن موظف لدى أية شركة تقدم خدمات أو تورد منتجات هامة إلى الشركة .
5. لم يكن زوجاً أو قريباً من الدرجة الأولى أو الثانية لأي موظف أو مدير أو مراقب العام .
6. لم يكن يتلقى أي مبالغ أو أتعاب من الشركة بخلاف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (1).

¹ — حسن الطيب عبدالله خالد ، مرجع ساق ، ص 17 .

تري الباحثة أن تطبيق تجربة لجان المراجعة يختلف من دولة لاخرى بإختلاف حجم وكبر المؤسسات المالية بها وإن الدول الغربية هي التي إستفادوا مبكراً من فكرة تكوين لجان المراجعة وما تقوم به من إصدار تقريراً سنوياً ، يتم نشره ضمن التقارير السنوية بحيث يتضمن المهام التي نفذتها فعلاً خلال العام وكذلك عدد أسماء أعضاء لجنة المراجعة والخبرات العلمية والعملية المتوافرة لديهم وأيضاً عدد اجتماعات اللجنة أثناء العام ونسبة حضور كل عضو فيها . وإدراج جميع المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن تقوم بأدائها لجنة المراجعة في ميثاق مكتوب ويصدق عليه مجلس الإدارة.

وتقوم اللجنة بتوفير الموارد اللازمة لقيام اللجنة بمهامها وتحمل مسؤولياتها سواء كانت موارد مالية أم بشرية.

المبحث الثاني

أسباب وخصائص وأهداف لجان المراجعة

تناولت الباحثة في هذا المبحث الأسباب التي أدت إلى تشكيل لجان المراجعة وخصائص وأهداف لجان المراجعة والمهام والمسؤوليات الملقاة علي عاتق لجنة المراجعة بشركات المساهمة العامة ، تجاه كل من المراجع الخارجي ، المراجع الداخلي ، الرقابة الداخلية ، التقارير المالية ، وغير ذلك من المهام التي أوصت بها الهيئات والمنظمات العلمية والعملية المختلفة .

أولاً : الأسباب والعوامل التي ساعدت في تشكيل لجان المراجعة :

هنالك عدة أسباب أدت إلى تكوين لجنة المراجعة في شركات المساهمة العامة حيث نجد في بعض الدول أصبح تكوين لجنة المراجعة ملزم بالنسبة للشركات المساهمة وذلك بنص القوانين واللوائح والخاصة بالجهات المنظمة لأسواق الأوراق المالية بتلك الدول ، كما وأنه توجد دول أخرى تركت حرية الاختيار في تكوين لجنة المراجعة لشركات المساهمة ، وأيضاً هنالك عوامل أخرى في شركات المساهمة تلجأ إلى تكوين لجنة المراجعة بصورة اختيارية ولقد ساعدة كثير من العوامل

علي زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة واتجاه معظم الشركات والبنوك في الخارج نحو تشكيل لجان للمراجعة وتلخصت الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بلجان المراجعة في الآتي :⁽¹⁾

1. الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك في الخارج وتزايد حالات الغش والتلاعب بها وزيادة رغبة هذه المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة علي نشاطها والتأكد من سلامة تطبيق المحاسبية .

2. زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية علي الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصوره حقيقيه وسليمه

3. التناقص الموجود بين مراجعي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة علي مراجع الحسابات لا بداء الراي المحايد.

وتري الباحثة أن من اهم أسباب وجود لجان المراجعة هو الحاجه إلى تحسين المناخ الرقابي وزيادة أداء فعالية القوائم المالية و المحاسبية ومصدقية معلومات التقارير المالية وتسهيل عملية المراجعة و إن قيام لجان المراجعة بإعداد و إصدار تقريراً سنوياً يتم نشره ضمن التقارير السنوية يبين وجود آلية أو خطة عمل للجان المراجعة من شأنه أن يعزز من فاعليتها وقدرتها علي القيام بالمهام المطلوبة منها بشكل واضح ومدرّوس .

ثانياً : خصائص لجان المراجعة :

أن نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسؤوليتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعليه ومن ثم تحقيق أهداف لجنة المراجعة ومن اهم هذه الخصائص أن يتمتع أعضاؤها بالاستغلاية التامة عن الإدارة وان يكونوا علي قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية ،وان يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة

¹ — مجدي محمد سامي، مرجع سابق ، ص ص 23-24 .

عليهم ،وان يجتمع الأعضاء بصورة متكررة تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلى فاعلية دور لجنة تؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة ، وتعظيم المنفعة المتوقعة منها ومن مما سبق يمكن تلخيص خصائص لجان المراجعة في الاتي :

1- مساعدة الإدارة في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية للشركة.

2- العمل كحلقة وصل بين الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي الأمر الذي يساعد الإدارة للتفرغ لأعمالها الأخرى .

3- الوصول الي بيانات مالية تتسم بالنزاهة والشفافية ما أجل كسب ثقة الجهات المستفيدة من تلك البيانات.

4- ضمان استقلالية كل من المراجع الخارجي والداخلي وفاعليتهما ، والتحقق من كفاءة أنظمة الشركة للحيلولة دون وقوع أي نوع من حالات التلاعب والغش والاحتيال أو الإهمال.

الخصائص الفاعلية الواجب توافر في لجان المراجعة :

أن خصائص الفاعلية التي يلزم توافرها في كل عضو من أعضاء لجنة المراجعة لا تخرج عن إطار معايير السلوك المهني والتي يلزم توفرها في المراجع الداخلي وهي :

1.النزاهة :

- أ. يؤدي وظائفه وواجباته بأمانة وأن يبذل قصارى جهده في إنجازها على أكمل وجه.
- ب.يعمل على متابعة القوانين واللوائح المرتبطة بنشاط المنشأة والإفصاح عنها في تقاريره حسب ما تقتضيه القوانين ولوائح مجلس الإدارة المعمول بها.
- ج. أن لا يكون طرفاً في أي أنشطة غير مشروعة أو يمارس أعمالاً غير مقبولة بالنسبة لمكانته أو الشركة التي يعمل بها.
- د. إن يحترم ويساهم في الأهداف المشروعة والأخلاقية للشركة.

2.الموضوعية :

أ. إن لا يشارك في أي شـاط وأن يتجنب أية علاقة قد تؤثر أو ينظر إليها على أنها تؤثر في تقديم رأيا محايداً .

ب. إن لا يقبل أي شيء قد يؤثر سلباً أو ينظر إليه على أنه يؤثر سلباً في إصدار تقرير عادل ومحايد في أي مشكلة تعرض على اللجنة.

ج. أن يفصح في تقاريره عن كافة الحقائق الهامة التي يتوصل إليها ويعلم بها والتي يترتب على إغفال ذكرها تحريف الحقائق الواردة في القوائم والتقارير المالية للمنشأة.

3. السرية :

أ. أن يكون حذراً في استخدام وحماية المعلومات التي يطلع عليها أثناء تأديته لواجباته كعضو في لجنة المراجعة .

ب. أن لا يستغل المعلومات التي تتوافر لديه في تحقيق أية مصالح شخصية ولا يستخدمها بأية طريقة تتعارض مع القوانين والأهداف المشروعة والأخلاقية للشركة .

4. الكفاءة :

أ. أن يقتصر في أداء مهامه على تلك الأنشطة التي يكون لديه فيها الدارية والمهارة والخبرة الكافية بما يمكنه من إنجازها على أكمل وجه .

ب. أن يؤدي المهام المتعلقة بالرقابة الداخلية وفقاً للمعايير الخاصة بتخفيض مخاطر الرقابة الداخلية.

ج. أن يعمل بشكل مستمر على تحسين وتطوير الدور الرقابي الذي تقوم به اللجنة وأن يعمل على تحسين فعالية وجودة خدماته.(1)

ترى الباحثة لنجاح لجنة المراجعة في القيام بمسؤوليتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من اداء وواجباتهم بصورة مسألئية وواضحة وأن يكون كل عضوًا حذرًا في استخدام لمعلومات التقارير المالية وحمايتها وأن لا يستخدمها لمصالحه الشخصية وأن لا تتعارض مع القوانين والأهداف المشروعة والأخلاقية .

ثالثاً : أهداف لجان المراجعة :

إن قيام لجان المراجعة ونشأتها بالمؤسسات المالية لتحقيق عدة أهداف التي من شأنها دعم الاستغالية التي تعتبر من المفاهيم الأساسية والمهمة التي تدعم مركز لجنة المراجعة وتقويه فاستغلال أعضائها ظاهرياً وحقيقياً من شأنه أن يزيد من قدرتهم علي ممارسة التقدير والحكم بشكل مستغل وبعيدا عن ضغوطات فان لجنة المراجعة المكونة من أعضاء مستغلين تكون في وضع افضل لتقييم نوعية الإفصاح المالي ، ومدي كفاية الرقابة الداخلية ، ودعم المدقق الخارجي في أبداء رايه بكل وضوح وصراحه ، وكذلك المقدرة علي تحليل النتائج المالية وتقييم أداء الشركة وتحقيق أهدافها المتمثلة في الاتى :-

- دعم مصداقية القوائم المالية السنوية .
- مساعدة المدراء علي أداء وظائفهم بشكل فعال .

1- خالد احمد، العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ،

مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الأول ، الجزء 2 . 2009م) ص ص 462-463

- تنسيق العمل بين المراجعين الداخليين والخارجيين .
- مساعدة المدير للقيام بمسؤولياته .
- تؤدي إلى إعادة الثقة في التقارير المالية (1) .

يري آخر أن الهدف الأساسي للجان المراجعة في زيادة الموثوقية ومصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية التي تخضع للمراجعة التأكد من وجود المعلومات الواردة والإشراف علي عملية التقرير والإفصاح عنه لحملة الأسهم والمستثمرين ولتحقيق بعض الأهداف الفرعية المتمثلة في الاتي :

- مساعدة مجلس الإدارة علي الوفاء بمسؤولياتها القانونية كوكيل للمساهمين .
 - تدعيم استقلال وظيفة المراجعة وتحسين جودتها من خلال القيام بمهمة ترشيح المراجعين الذين سيتم تعيينهم أو عزلهم أو تغييرهم .
 - الإشراف علي وظيفة المراجعة الداخلية وتدعيم استغلاها .
 - توفير خط رسمي للاتصال بين اللجان التابعة لمجلس الإدارة والتي قد تتضمن المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين ونظام المراقبة الداخلية مما يخفض درجة عدم التجانس بينهما (2) .
- مما سبق تري الباحثة أن تحقيق التجانس والترابط بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة يساعد في تحقيق أهداف المؤسسات وتطويرها وتحقيق تلك الأهداف تزيد موثوقية ودقة القوائم والتقارير المالية من خلال التأكد من صحة المعلومات الواردة بها وتوفير الثقة عند مستخدمي تلك المعلومات والتقارير المالية وبالتالي تساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة .
- رابعاً مسنوليات لجان المراجعة :**

¹ — مزمل عمر الخليل محمد ، دور لجان المراجعة في تحسين قرارات الاستثمار في السوق الأوراق المالية ، (السودان: الخرطوم ، جامعة النيلين ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2014م) ، ص 22.

¹ — عبدالرشيد سالم ، العلاقة بين الغش والتحريف في القوائم المالية محل الفحص مع تشكيل مجلس إدارة الشركات المساهمة علي وجود لجان مراجعة (القاهرة : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة بنها ، العدد الثاني ، 1998م) ، ص 876 .

ذكرت مبادئ حوكمة الشركات العديد من المهام والمسؤوليات للجنة المراجعة بإعتبارها الاداة الرقابية الأساسية لمجلس الإدارة التي تهدف الي التأكد من تحقيق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة ويحق للجنة، وبدون أي قيود الإطلاع علي كافة المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات والمراسلات، أو غير ذلك من الأمور التي ترى اللجنة أهمية الإطلاع عليها. وعلي مجلس الإدارة إتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بمهامها. وتشمل مسؤوليات لجنة المراجعة القيام بكل الأعمال التي تمكنها من تحقيق مهامها .

وتتمثل في الآتي (1):

1 - مسؤوليات اللجنة المتعلقة بإعداد القوائم المالية:

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية في التالي :

أ- مناقشة الإدارة والمراجع الخارجي حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها اللوائح والقوانين التي تفرضها الدولة وبورصة الأوراق المالية المقيدة بها الشركة اسهمها. بالإضافة الي قيام اللجنة بمناقشة جودة ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها الشركة.

ب- مناقشة الإدارة والمراجع الخارجي في كيفية إعداد التقارير السنوية للشركة والملاحظات والتفسيرات المرفقة بها.

ج- مناقشة المراجع الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها وفي التقرير الخاص به.

د- مناقشة التغيرات التي تحدث في خطة المراجعة الخارجية.

هـ- المشاكل والمعوقات التي يواجهها المراجع الخارجي في قيامه بعملية المراجعة.

و- مناقشة الأمور التي يجب أن يقوم المراجع الخارجي بتوصيلها للجنة المراجعة وذلك وفق معايير المراجعة المتفق عليها GAAP .

ز- مناقشة المراجع الخارجي في مدى جودة المبادئ المحاسبية التي تطبقها الشركة في إعداد القوائم والتقارير المالية

ح- مناقشة الإدارة والمراجع الخارجي في مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.

2 -المسؤوليات المتعلقة بالمراجع الخارجي :

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالمراجع الخارجي في التالي :

أ- تعتبر لجنة المراجعة هي الجهة المسؤولة الوحيدة عن تعيين وفصل وتحديد أتعاب المراجع الخارجي، بالإضافة الي إشرافها علي عمله وحل الخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية. ويجب علي اللجنة القيام بمراجعة وإعتماد الخدمات غير المراجعة التي قد يقوم المراجع الخارجي بتقديمها للشركة، بهدف التأكد من عدم تأثيرها علي استقلاليته.

ب- يجب علي اللجنة بشكل سنوي ، طلب تقرير من المراجع الخارجي يوضح الآتي :

i- اجراءات الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.

ii- العلاقة بين المراجع الخارجي والشركة، وذلك بهدف تقييم استقلالية المراجع الخارجي.

ج- قيام المراجع الخارجي بالإتصال مباشرة باللجنة في حالة وجود مشاكل ومعوقات من جانب الإدارة.

د- مراجعة أداء واستقلالية المراجع الخارجي.

هـ- مراجعة خدمات غير المراجعة Non-audit Services التي يقوم المراجع الخارجي بتقديمها للشركة.

3 -المسؤوليات المتعلقة بالمراجعة الداخلية :

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية في الآتي :

أ- يقوم رئيس المراجعة الداخلية بالشركة بإرسال التقارير الخاصة بالقسم مباشرة الي لجنة المراجعة، لكي تقوم اللجنة بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة من حيث كفاءة الموظفين والمكافآت المتعلقة بهم والعمليات المتعلقة بتقييم المخاطر وإنشاء خطط المراجعة الداخلية.

ب- مناقشة إدارة الشركة في الأمور الآتية:

i- كيفية قيام الإدارة بمعالجة الملاحظات التي تم اكتشافها عن طريق المراجعين الداخليين.

ii- المعوقات التي يواجهها المراجعين الداخليين والتي تؤثر عليهم في أداء عملهم.

iii- التغيرات التي تحدث في خطة المراجعة.

iv- موازنة قسم المراجعة.

4 -المسؤوليات المتعلقة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الآتي:

أ- مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي في مدى فاعلية وملائمة نظم الرقابة المحاسبية والمالية التي تطبقها الشركة.

ب- مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي حول السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها للتحكم في المخاطر التي تواجهها الشركة مثل مخاطر الأعمال والمخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بمبادئ السلوك المهني الخاص بها.

ج- مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي في الآتي:

i- مدى قوة وضعف سياسة الإفصاح للشركة ونظم الرقابة الداخلية بما تتضمن من نظم المعلومات.

ii- متابعة قيام الإدارة بنطبيق الملاحظات والتوصيات التي يقدمها كلا من المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين.

5 -المسؤوليات المتعلقة بمدى الالتزام باللوائح والقوانين:

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بمدى الالتزام باللوائح والقوانين في الآتي:

أ- مناقشة الاجراءات التي تتبعها الشركة والمتعلقة بكيفية إكتشاف وتحديد المخاطر التي تواجهها الشركة قبل القضايا المؤكدة والغير مؤكدة والخاصة بعدم الالتزام بالقوانين، والأمور التي لها تأثير مباشر علي عمليات الشركة والقوائم المالية.

ب- مناقشة المستشارين الذين تستعين بهم في الشئون القانونية والضريبة التي لها تأثير علي عمليات الشركة والقوائم المالية.

ج- مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي في مدى مناسبة أنظمة المعلومات الإدارية المطبقة بالشركة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها.

أولت الهيئات والمنظمات العلمية والعملية اهتماما كبيرا في الدول المختلفة بشأن تحديد مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة في شركات المساهمة العامة ، حيث ورد في التوصية رقم (6) والصادرة عن لجنة الشريط الأزرق عام 1999م Blue Ribbon Commite BRC لجنة

المراجعة كممثلة لحملة الأسهم ومفوضة عنهم تعتبر مسئولة عن اختيار وتقييم وتغيير المراجع الخارجي وذلك من خلال اقتراحها المقدم لمجلس الإدارة لعرضه علي الجمعية العمومية.⁽¹⁾ وفي التقرير الذي قدم للكونغرس الأمريكي والذي عرف بقانون ساربونس اوكسلي Sarbons Oxley لقد ورد في القسم رقم (203) قد حددت هيئة تداول الأوراق المالية لأي شركة مصدره يجب أن تكون مسئولة عن تعيين والإشراف على أي عمل يتم تأديته عن طريق احد منشآت المحاسبة (2)

"كما أوصي تقرير Smith الصادر في إنجلترا عام 2003م علي أن القوائم المالية السنوية يجب أن تشمل علي تقرير للجنة المراجعة يوقع عليه رئيس اللجنة ويوضح الملخص مسئوليات وواجبات لجنة المراجعة ، وأسماء أعضاء اللجنة ونسبة حضور كل عضو لهذه الاجتماعات والواجبات والمسئوليات التي قامت اللجنة التنفيذية بها خلال العام"⁽³⁾ .

ترى الباحثة أن توفر المؤهلات والخبرة العلمية يعتبر محددًا مهم في دعم فاعلية لجنة المراجعة وبالتالي فإن وجود أفراد من ذوي الدراية المالية والقدرة علي قراءة وفهم القوائم المالية بما في ذلك الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يعد أمرا حيويا يساعد لجان المراجعة من القيام بمسئولياتها باكمل وجه ومعرفة التغيرات التي تحدث في خطة المراجعة والمشاكل والمعوقات التي تقف امام طريقها .

خامساً : وظائف لجنة المراجعة :

استقر رأي معظم الكتاب وأسفرت الممارسة العلمية في الخارج علي انه ليس من مهام لجنة المراجعة توسيع مجال مسئوليات مجلس الإدارة أو زيادة الأعباء الملقاة علي عاتقه بل تنحصر مهمتها الأساسية في مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مهامه بكفاءة وفاعلية وعلي الوفاء بمسئوليته

¹ _ عبداللطيف محمد ، مرجع سابق ، ص 146 .

² _ أمين السيد احمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، د : ط ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م)، ص 132 .

³ _ سهير الطملي ، دور لجان المراجعة في تفعيل حكومة الشركات بالجهاز المصرفي ، (القاهرة : مجلة المال والتجارة ، نادي التجارة ، 11 شارع مرين باشا ، ميدان التحرير ، العدد 455 ، مارس 2007 م)، ص 15 .

وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية وإعداد التقارير المالية ودعم أنظمة الرقابة الداخلية⁽¹⁾. والسياسات والمبادئ المحاسبية حيث تعد لجنة المراجعة بمثابة المراقب النهائي لعملية إعداد التقارير المالية للتحقق من خلوها من الأخطاء والانحرافات. وقد حدد دليل تم تحديد وظائف حوكمة الشركات وظائف لجنة المراجعة فيما يلي :

1. تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية الرئيسيين .
 2. دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن آرائها وتوصياتها بشأنه.
 3. دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
 4. دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
 5. دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي والإدلاء بملاحظات عليها.
 6. دراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.
 7. تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية المراجع الخارجي واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه
 8. اعتماد قيام المراجع الخارجي بعمليات إضافية والموافقة على أتعابه عنها.
 9. دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية وكفاءتها وقدراتها.
 10. دراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها.
- أيضا تم تحديد وظائف اللجنة كالاتي⁽²⁾ :-

1. فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة .

(1) - نورة محمد عبدالله الموعد، تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية ، (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد 2 ، الجزء 2، 2011م) ، ص 24 .

1- عبد الوهاب نصر ، شحاتة السيد شحاتة ، مرجع سابق ذكره ، ص 319

2. فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغييرات الناتجة عن تطبيق سياسات محاسبية جديدة .

3. فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها .

4. فحص ومراجعة المعلومات الإدارية الدورية التي تقدمها للمستويات الإدارية المختلفة ونظم إعدادها وتوقيت عرضها .

5. فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي :-

- القوائم المالية الدورية .

- نشرات الطرح العام والخاص للأوراق المالية .

- الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية والدخل .

6. التأكد من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة علي أصول الشركة وإجراءات التقييم الدوري للإجراءات الإدارية للتأكد من الالتزام بالقواعد وإعداد تقارير بذلك لمجلس الإدارة .
وترى الباحثة إن قيام لجان المراجعة بمناقشة الإجراءات التي تتبعها المؤسسات المالية والمتعلقة بكيفية إكتشاف وتحديد المخاطر تمكنها من تحديد وظائفها والوفاء بمسئوليته وتنفيذ مهامها الأساسية.

سادساً : مهام لجان المراجعة :

بالرغم من ذلك فقد قام بعض الكتاب بتحديد بعض أنشطة ومهام لجنة المراجعة فقد أشار

بعض الكتاب إلي أن المهام الرئيسية للجنة المراجعة تمثل في الاتي :-

1. اعتماد تغيير المراجع الخارجي واستمراره في مراجعة سجلات الشركة .

2. فحص نطاق مهمة المراجعة المفتوح وتسليم وفحص نتائج المراجعة (داخلية- وخارجية)

مشملة علي تقرير فحص نظام الرقابة الداخلية

3. دراسة واختيار سياسات وطرق المحاسبة .

4. فحص وتوصيات المراجع الداخلي .

أما بعض الكتاب يري أن علي لجنة المراجعة أن تقوم بالاتي ⁽¹⁾:-

1. الفحص المنظم للنتائج المالية التي تظهرها التقارير المحاسبية التي تقدم للإدارة وتلك التي تقدم إلى المحاسبين .

2. التأكد من كفاية الإجراءات المتبعة لدراسة المعلومات التي تنشر داخليا ، والتقارير الدورية الداخلية والتنبؤات المالية وجميع المعلومات المالية الأخرى قبل عرضها علي المساهمين .

3. مساعدة المراجعين الخارجيين في الحصول علي كافة المعلومات التي يحتاجون ، وحل المشاكل التي تواجههم عند إجراء اختباراتهم المستقلة .

4. التعامل مع التحفظات الهامة للمراجعين الخارجيين بشأن إدارة الشركة وسجلاتها وحساباتها النهائية وطريقة عرض البنود الهامة .

كما يري البعض أن مهام لجنة المراجعة تتـمـثـل في ⁽²⁾:

¹. Woolf . E. "Auditing Today" London Prentice Hall international , Inc 3rd Edition 1986 ,p121

¹ - محمود سامي راضي، موسوعة المرجعة المتقدمة - مراجعة استقصائية فضائية - مراجعة الأداء البيئي - مراجعة حوكمة الشركات - جودة المرجعة ، د : ط ، (الإسكندرية: دارالتعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011) ، ص

1. مساعدة مجلس الإدارة في النهوض بمسؤولياته القانونية عن إدارة الشركة وتجاه حملة الأسهم بالحد من الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية سواء المنشورة أو غير المنشورة (المعدة لأغراض الإدارة) .
 2. الحد من الغش ومخالفة القوانين واللوائح بما فيها المسؤوليات الأخلاقية والبيئية .
 3. رفع كفاءة وفاعلية بيئة الرقابة الداخلية والخارجية .
 4. تحسين جودة التقارير وزيادة درجة الثقة في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح المحاسبي .
 5. الحد من حالة المعلومات الزائدة عن الحد وتحقيق اقتصاديات المعلومات .
 6. التحقيق من حدة أثار مشكلة الوكالة بمساهمتها في تحقيق التناسق في المعلومات المتوفرة والمعدة من قبل الإدارة مع احتياجات الأطراف الخارجية وبالتالي التخفيف من ظاهرة عدم تماثل المعلومات .
 7. الإشراف علي أداء الإدارة بهدف التحقق من الالتزام بالممارسات القانونية السليمة ومدي مطابقتها للأخلاقيات والأعراف والقوانين .
 - 8/ المساهمة في تطوير السياسات المحاسبية وزيادة فاعلية النظم المحاسبية وشفافية التقرير المالي (1).
- كما يري البعض من الكتاب ضرورة وضع صياغة محددة لأنشطة ومسؤوليات وسلطات لجنة المراجعة حيث وجد من خلال الدراسة أن الاختلاف الذي قد يحدث أحيانا بين المديرين التنفيذيين ورؤساء لجان المراجعة حول طبيعة العمل الذي تؤديه لجنة المراجعة ،ناتج عن عدم فهم مجلس الإدارة إلى طبيعة أنشطة اللجنة .

¹ .عبد الوهاب نصر ، مرجع سابق ص308 .

من ناحية أخرى فإن لجنة المراجعة تقوم بمتابعة نتائج الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات الخارجي ودراسة تقييم الملاحظات التي أبدأها ، واستلام تقرير المراجعة ودراسة التوصيات والملاحظات الواردة به ، كما تقوم اللجنة بمساعدة المراجعين في الحصول علي كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاجون إليها وحل المشاكل تواجههم الأمر الذي يترتب عليه في النهاية تحسين جودة وفاعلية المراجعة الخارجية .

ويمكن القول أن لجنة المراجعة تعمل كحلقة وصل بين المديرين والتنفيذيين ومجلس الإدارة والمراجعين وعلي دعم استقلال المراجع الخارجي⁽²⁾ والجدير بالذكر أن كافة الأمور المتعلقة بمراجع الحسابات الخارجي وتغييره وتحديد أتعابه يحكمها القانون وما تقوم بها لجنة المراجعة .

ومن ناحية أخرى فإن علي لجنة المراجعة التأكد من أن المراجع الخارجي له علاقات صحيحة مع مسئولي الشركة وانهم قادرون علي أداء المراجعة بطريقة مهنية وان الأمور التي يثيرها المراجع الخارجي يتم معالجتها بشكل سليم من جانب إدارته الشركة كما يجب علي لجنة المراجعة مراجعة أتعاب الاستشارات بخلاف المراجعة وتقرير ما اذا كان القيام بهذه العمليات يؤثر علي استقلال عمل المراجعة الخارجية وقد يكون من الضروري عمل تصنيف لأتعاب العمليات الأخرى بخلاف عملية المراجعة نفسها .

وفي رأي الباحثة أن قيام لجنة المراجعة بهذا الدور تجاه المراجع الخارجي يرفع من مستوي جودة المراجعة وزيادة مصداقية التقارير المالية .

تختص لجنة المراجعة في هذا الصدد بدراسة أنظمة الرقابة الداخلية لتحقيق فاعليتها والعمل علي تحسينها وتطويرها باستمرار وتقديم الاقتراحات الملائمة في هذا الشأن بصورة تؤدي إلى زيادة فاعلية وجودة عملية الرقابة الداخلية⁽¹⁾ .

وقد استقر العمل في كثير من المؤسسات علي انه من بين المهام الأساسية للجنة المراجعة متابعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ونظم العمل، والتحقق من تلك النظم توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات ووضع الضوابط التي تكفل اكتشافها فور حدوثها .حيث تقوم لجنة المراجعة بمراجعة التوصيات الجوهرية التي يقدمها المراجع بالنسبة لتحسينات الرقابة الداخلية ومدي استجابة الإدارة والحصول علي تقارير خاصة عن أي انتهاك للرقابة الداخلية يؤثر علي القوائم المالية ،ومراجعة صفقات الأطراف ذوي العلاقة التي تؤثر علي القوائم المالية .

كما تقوم اللجنة بمراجعة خطاب الإدارة للمراجعة عن الرقابة الداخلية ،ومراجعة البيئة العامة للرقابة في المنظمة وتقدير ما اذا كان هناك اطار للرقابة متفق عليه مستخدم وان هذا الاطار يرقى بمستوي الرقابة الجيدة علي المجالات التي قد يكون بها مخاطر غير مقبولة .

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الرقابة المحاسبية علي الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية قد أشار في المعيار الثاني الصادر عام 2004 م إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة داخل بيئة الرقابة ومكونات الرقابة الداخلية.

وقد أشار مجلس الرقابة المحاسبية علي الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهمية دور لجان المراجعة في دعم فعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية علي عملية إعداد القوائم والتقارير المالية للشركات المفيدة ببورصة الأوراق المالية وذلك عن طريق قيام لجنة المراجعة بالشركة بتقييم مدي فعالية الرقابة الداخلية علي عملية إعداد القوائم المالية للشركة وذلك من خلال تقييم لجنة المراجعة لتقرير الإدارة عن فعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية بالشركة .

يري بعض الكتاب أن قيام لجنة المراجعة بهذه المهام يجعل عملية تطوير النظم تلك عملية مستمرة بحيث يحقق هذا التطوير انسياب العمل وإلغاء أي تعقيدات في تنفيذ المهام المختلفة وفي نفس الوقت يؤدي إلي زيادة فاعلية وكفاءة عملية الرقابة الداخلية (1).

ومن ذلك ترى الباحثة أن مهمة لجنة المراجعة وظيفة إشرافيه تكاد تكون متمثلة بكل المجالات بالشركة لذلك سيقوم الباحثة بعرض بعض المجالات ذات العلاقة بلجنة المراجعة .

سابعاً : مجالات عمل لجان المراجعة :

1. عمل اللجنة في مجال القوائم المالية :

إن إطار عمل اللجنة بخصوص القوائم المالية يتمثل في مناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا كلما كان ذلك ملائماً لضمان أن جميع الأمور التي تم إثارتها من جانب المراجعة داخلية أو خارجية يتم معالجتها بشكل سليم .أيضا النظر في السياسات المحاسبية المستخدمة وتقدير المجالات التي استخدمت فيها والتقديرات المحاسبية ومدى مناسبة الأسس التي استخدمت في أجزاء هذه التقديرات وكذلك النظر في القوائم المالية عندما تكون غير عادية أو مختلفة جوهريا عن الفترة المحاسبية (2) .

2. عمل اللجنة في مجال إدارة المخاطر :

يجب أن تضمن لجنة المراجعة وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمنظمة وأنه برغم أوجه الرقابة التي أساسا معقولا لإمكانية تحقيق أهداف المنظمة ويجب أن تضمن لجنة المراجعة أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السامية وأنهامتكاملة في الممارسات العلمية وامتشية مع آليات اتخاذ القرار في كل المنظمة كذاك يجب علي اللجنة ضمان تقارير المخاطر (في شكل سجلات المخاطر) تتسق وتعد بالتوازي مع سياسة الشركة واستراتيجياتها وكذلك التأكد من أن

¹ — وليم توماس ، منكي ، مرجع سابق ص 196.

² طارق عبدالعال ، مرجع سابق ص174.

سياسة المخاطر مستمدة من مجلس الإدارة وأن مجلس الإدارة يضمن كفاءة وفعالية هذه العملية وأن المديرين التنفيذيين والإدارة العليا وقيادة فرق العمل ورؤساء الأقسام وكل العاملين يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر وأنهم يقومون بمسئولياتهم بطريقة مهنية وأن هناك وعي تدريبي وسمنارات وتطوير مستمر ومتقدم للعاملين كلما كان ذلك ملائماً.

3. سلطة لجنة المراجعة :

يحق للجنة المراجعة الدخول إلى جميع سجلات المنظمة ومعلوماتها وأفرادها ومبادئها كلما كان ذلك ضروريا للوفاء بالتزاماتها وفقا للأهداف المتفق عليها . وتكون المراجعة قادرة علي تجريب ووضع مجموعة من الأحكام المرجعية لتحقيقاتها وتلقي التقارير الناتجة في سرية ، ويكون للجنة الاتصال للحصول علي المنشورة القانونية حينما تحتاج لاتخاذ قرار يمكن أن يساعد اللجنة في التعرف علي الجوانب القانونية لموضوع معين . كما يحق للجنة المراجعة تعيين وتحديد مكافأة المراجعة ، ويجب أن يكون لديها تمويلها الخاص فضلا عن قيامها بتعيين مستشارها (1) تري الباحثة أن تلك الأعمال التي تختص بها اللجنة تمثل أعمال حيوية وهامة فإن أدت لجنة المراجعة تلك المهام علي النحو المطلوب فإن ذلك سيعود بالنفع علي المنشأة وكافة الأطراف ذوي العلاقة بها .

¹ أمين السيد أحمد لطفي ، التطورات الحديثة في المراجعة ، د: ط (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م) ، ص728.

ثامناً: الانتقادات التي وجهت للجنة المراجعة :-

علي الرغم من المهام والمسؤوليات التي تقوم بها لجنة المراجعة وما تحقّقه من فوائد تعود علي الشركات المساهمة إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات منها :

* تري لجنة كادبوري في احد تقاريرها أن لجان المراجعة تحدث خلافات ومنازعات داخل المجلس وان لجنة المراجعة تجزئ المسؤوليات .

* إنها لا تملك سلطة دعم توصياتها , وقد تكون غير عملية إذا اقتصر أعضاؤها المديرين التنفيذيين , وانها خاضعة للمجلس وانها لاتدعم المراجع الخارجي .

لايتفق عدد من الباحثين مع لجنة كادبوري في انتقاداتها لعمية إلزام الشركات المساهمة بضرورة تكوين لجنة المراجعة وذلك لأن أعضاء لجنة المراجعة يتم اختيارهم عن طريق مجلس الإدارة، وتتوافر فيهم درجة عالية من الكفاءة العلمية والعملية بمجال عمل الشركة ، كما يري أن لجنة المراجعة هي أحدي لجان مجلس إدارة الشركة الرقابية وهي حلقة الوصل بينه وبين الإدارة التنفيذية ويتم اختيار أعضائها من بين الأعضاء غير التنفيذيين وهي مستقلة تماماً عن الأعضاء التنفيذيين .

و أن لجنة المراجعة الفعالة لها دور القدرة علي دعم قراراتها لتنفيذ توصياتها واذا لم تستطع ذلك عليها بالاستقالة ، للفت نظر المساهمين اذا كان هنالك أمرا ما قد حدث وأدي إلى لجوء لجنة المراجعة إلى الاستقالة ، علما بان لجنة المراجعة في كثير من الأحيان تصبح ضحية وذلك في حالة تقديم استقالتهم⁽¹⁾

¹ السيد احمد السقا و د مدثر طه أبو الخير ، مشاكل معاصرة في المراجعة ، د: ط (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ،

2002م) ص 23 .

لاتتفق الباحثة مع تلك الإنتقادات لأن لجان المراجعة تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين مجالس الادارة واداء عمل المنشأة وعلى القيام بمتابعة ما يحدث بها بشكل مستمر وتدعم صحة ومصادقية نتائج معلومات التقارير المالية لمستفيدين منها والمتعاملين معها .

تاسعاً : معايير لجان المراجعة :

إن نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسئولياتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من المعايير في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحقيق أهداف لجنة المراجعة. وقد حددت هذه المعايير من خلال القواعد التي حددتها المنظمات والهيئات المهنية ، والتي اعتمدتها الجهات الحكومية في تشريعاتها المنظمة لعمل هذه اللجان ، وأن هذه المعايير قد تختلف باختلاف طبيعة وحجم الشركات، ولكن بشكل عام يمين تحديد أهم المعايير الأساسية لتحقيق الفاعلية في عمل لجان المراجعة بما يلي:

1/ معيار استقلالية أعضاء لجان المراجعة :

يعتبر معيار الاستغلال عن الإدارة من اهم المعايير التي تركز عليها اغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة المراجعة ،يمثل هذا المعيار احد اهم شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة حيث انه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستغلين ظاهريا وحقيقا عن إدارة الشركة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين (1).

1- عبد الله علي المنيف ، عبد الرحمن إبراهيم الحميد - مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها ، (الرياض : مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والتجارة ، المجلد 11 العدد 1 ، دار جامعة الملك عبد العزيز للنشر ، 31 مارس 1998 م) ،

هذا وقد جاء في معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية أن صفتي الاستغلالية وعمق النظر من أهم صفات لجنة المراجعة حيث تلعب دورا رئيسيا في الإشراف والرقابة المالية وتقديم التقارير ،وبهذا تعمل علي تقوية حوكمة الشركات وزيادة الثقة العامة بالبنك .

وتجدر الإشارة أن موقع لجنة المراجعة في الهيكل التنظيمي وتبعيتها لمجلس الإدارة ،حيث أنها ترفع تقاريرها مباشرة فذا أيضا من الأمور التي تعزز الاستقلالية عضو لجنة المراجعة . وقد حددت التوصية الأولى في تقرير (brc)) حول تلك الاستغلالية بوجوب تحقيق ما يلي :

1. أن لا يكون عضو لجنة المراجعة من موظفي الشركة أو احدي الشركة التابعة لها .
2. أن لا يحصل العضو علي أي مكافأة مالية من الشركة أو احدي الشركات التابعة لها بخلاف المكافآت التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة .
3. أن لا يكون احد أقاربه موظفا تنفيذيا داخل الشركة أو احدي الشركات التابعة لها.
4. أن لا يكون العضو مدير تنفيذيا في احدي الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو احدي الشركات التابعة لها .
5. لا يجوز لمن يعمل مستشار في شركة ما أن يكون عضو في لجنة مراجعتها .
6. أن لا تربط عضو لجنة المراجعة أية علاقة تعاقدية مع الشركة .
7. ليس له أية تعاملات أو أعمال مالية أو علاقات أخرى ، وان لا يكون من موردين السلع أو الخدمات للشركة .

2/ معيار المؤهلات والخبرة :

من الأمور المتفق عليها أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة والمعرفة والمهارة بالقدر الذي يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدي الالتزام بإجراءات هذه النظم بالإضافة إلى

القدرة علي فهم الأمور المحاسبية ،والتدقيق والإدارة المالية ،وان يكونوا علي دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة (1).

أن توفر المؤهلات والخبرة العلمية يعتبر محددًا مهم في دعم فاعلية لجنة المراجعة وبالتالي فإن وجود أفراد من ذوي الدراية المالية والقدرة علي قراءة وفهم القوائم المالية بما في ذلك الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يعد أمراً حيويًا في هذا المجال ،فعلي سبيل المثال في بعض الدول في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تطلب بورصات الأوراق المالية بشكل حازم أن تكون هذه المهارات لدي أعضاء لجنة المراجعة ،وفي وثائق الممارسات الفضلي لحوكمة الشركات أوصت بان يتمتع أعضاء اللجنة بالإضافة إلى المهارات الأخرى بالخبرة المحاسبية أو ما يماثلها من الخبرات المالية والحصول علي الشهادات المهنية في مجال المحاسبة أو التدقيق (2).

بالإضافة إلى التأهيل المحاسبي أو المالي يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة قادرين علي فهم النشاط الاقتصادي للشركة وعملياتها التشغيلية ولهم القدرة علي الحكم والقدرة علي الحكم والتقدير الشخصي للأمور وتوجيه الاستفسارات وتقضي الحقائق ، حيث أن أهم الصفات التي تعد من العوامل الأساسية لتأكيد نجاح اللجنة في القيام بمسئولياتها تتمثل في الاستقلالية والفهم التام للمهام والواجبات المنوطة باللجنة ،وتتنوع خبرات وخلفيات أعضائها وقدرتهم علي الحكم على الأمور ،واتخاذ القرارات الصائبة ومن ثم التقرير عنها بدقة .

¹ حسين أحمد دحدوح - دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد الأول ، 2008م ، ص 260

² محمد مصطفى سليمان - مرجع سابق ، ص 151..

كما حدد قانون (Sarbanes-Oxley-2002) مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها

في عضو لجنة المراجعة فيما يتعلق بالمؤهلات والخبرة⁽¹⁾:

• أن يكون مراجع خارجي أو محاسب سابق أو حاصل على شهادة علمية في مجال المحاسبة والمراجعة .

• أن يكون له معرفة كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وبكيفية إعداد القوائم المالية .

• أن يكون لديه الخبرة الجيدة في إجراءات عملية المراجعة التي يقوم المدقق الخارجي.

• أن يكون على معرفة وإلمام بطبيعة مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة .

وبذلك فإن الخبرة والمؤهلات العلمية لدى أعضاء لجنة المراجعة تعد من الأركان المهمة

التي تزيد من فاعلية دورها نظرا لان العديد من القضايا المحاسبية والمالية تعتمد علي الحكم

الشخصي بالإضافة إلى التخصص في مجال المحاسبة أو المراجعة ، ويمكن القول أن حجم المؤهلات

والخبرات الواجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة ترتبط أيضا بحجم وطبيعة نشاط البنك

أو الشركة ، فكلبر حجم الشركة وتعدد نشاطها يحتاج المزيد من المهارات والخبرات والمقدرة علي

متابعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفهم التقارير المالية ومراجعة خط التدقيق الخارجي.

3/ معيار حجم لجنة المراجعة :

يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى وذلك وفقا لحجم مجلس

الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها ، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة

منسجم مع مسؤوليات الواجب القيام بها، ومزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام

بدورها وتحقيق أهدافها، وبشرط ألا يؤثر هذا الحجم علي أداء اللجنة ، فطبيعة وكمية الأعمال التي

تقوم بها اللجنة في قطاع البنوك مثلا تختلف عن طبيعة وكمية الأعمال التي تقوم بها في قطاع

¹ أمين السيد أحمد لطفي ، التطورات الحديثة في المراجعة ، مرجع سابق ، ص 132

آخر مثل الصناعات ،حيث نجد أن مهامها في قطاع البنوك تتميز بالحساسية والتنوع مما يستدعي زيادة حجم اللجنة .

ولهذا الشأن اهتمت العديد من الهيئات والمؤتمرات العلمية والدراسات بتحديد الحجم لعدد أعضاء اللجنة والذي يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد يمتد ليشمل سبعة أعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا ومصر والسعودية ،وان التشكيل الجيد للجان المراجعة يجب أن يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان عنصر الخبرة ،وتحديث وجهات النظر ولذلك من الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة المراجعة بالشكل الذي يساعدها علي تحقيق أهدافها ،بحيث لا يؤثر زيادة عدد الأعضاء أو نقصه أو علي قيام اللجنة بدورها بكفاءة وفاعلية ،وان يتناسب عدد أعضائها مع حجم المهام المطلوبة منهم وذلك حتي يتسنى للجنة المراجعة ممارسة دورها الرقابي والإشرافي بفاعلية أكثر.

4 - معيار عدد مرات اجتماعات اللجنة:

تناولت الإصدارات المهنية المتعلقة بلجنة المراجعة واجتماعاتها تحديد عدد مرات الاجتماع خلال العام حيث بينت بأنه يتم الاجتماع مرة كل ثلاثة شهور على الأقل ولكن هناك دراسات أكدت بأنه كلما ازد حجم الشركة وتعدد عملياتها كلما أدى ذلك إلى زيادة عدد مرات الاجتماعات في لجنة المراجعة . وإن عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام يعد من الامور التي تؤثر في فعالية لجنة المراجعة، إذ يعد ذلك مقياسا مهما علي مقدرة اللجنة علي القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي. وعدد المرات هذا يحدد علي أساس حجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة، كما يعتبر عدم اجتماع لجان المراجعة

بشكل دوري محدد دليل علي عدم فاعلية لجان المراجعة وعدم إيلاء الاهتمام الكافي بالمسؤوليات المكلفة بها (1).

وفي هذا الخصوص جاء في بعض الدراسات أن أربعة اجتماعات علي الأقل خلال العام الواحد تعتبر الحد الأدنى المطلوب وعلي النحو التالي (2):

أ- اجتماع يخصص لتخطيط أعمال اللجنة ويكون بعد الانعقاد السنوي للجمعية العامة للمساهمين.
ب- اجتماع يخصص لمناقشة نتائج أعمال المدقق الخارجي والقوائم المالية السنوية، ويكون قبل انعقاد مجلس الإدارة.

ج- اجتماع يخصص خلال العام أو في وقت متأخر منه لفحص مشاكل القوائم المالية، ومتابعة تنفيذ ملاحظات المدقق الداخلي والخارجي.

د- اجتماع يخصص للإعداد للاجتماع السنوي للجمعية العامة للمساهمين .
وتجدر الإشارة الي أن عدد اجتماعات اللجنة أمر يخص اللجنة ذاتها، فذلك يتقرر وفقا لظروفها الخاصة، كما أنه يرتبط بحجم الشركة من ناحية أخرى، فكلما زاد حجم الشركة نتج عنه زيادة في عمل اللجنة ومن ثم احتياجها الي مزيد من الاجتماعات.

وفضلا عما سبق فإن الإعداد الجيد والمسبق لهذه الاجتماعات من قبل أعضاء اللجنة ، والانتظام في مواعيد عقد الاجتماعات يتيح مجالا أكثر لمناقشة الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي بصورة أوسع ومعالجة القضايا في الوقت المناسب والاتصال الدائم مع المسؤولين في الشركة.

¹ -Sori et.al ,Zulkarnain &Hamid, Mohmad,Ali & Saad, Siti Shahratulfazh&Evan,Jonathan,Audit Committee Authority and Effectiveness: The Perception of Malaysian Senior Managers, International Research Journal of Finance and Economics, Issue8,2009,p319

²- سامي وهبة متولي، لجنة المراجعة ودورها في زيادة فاعلية عمل المراجعين ودعم استقلالهم ، (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 1992م) ، ص123

ترى الباحثة إن هذه المعايير قد تختلف باختلاف طبيعة وحجم الشركات والنشاط الاقتصادي بها وعملياتها التشغيلية .

عاشراً : صلاحيات لجان المراجعة :

لا شك أن تحديد صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة بصورة تفصيلية وواضحة سوف يمكنها من القيام بأعمالها بكفاءة وفاعلية ، الأمر الذي يستوجب منحها الصلاحيات التي تؤهلها للقيام والاطلاع بالمسؤوليات الواجب القيام بها لتمكينها من اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطتها .

وعليه حتي تستطيع لجنة المراجعة القيام بمهامها ومسؤولياتها يجب أن تتوفر لديها صلاحيات معينة تمكنها من ذلك كأن لديها صلاحية الحصول علي أية معلومة من الإدارة التنفيذية واستدعاء

أي موظف أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها ،طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي لمناقشته في امر يتعلق بالشركة ،التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي لانتخاب من الهيئة العامة ،وكذلك ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة (1) .

ترى الباحثة إن تحديد صلاحيات لجان المراجعة يساعدها في إعادة الثقة التي تؤهلها للقيام والاطلاع بامسؤولياتها الواجب القيام بها لتمكينها من اتخاذ القرارات المناسبة والمثلى فى الوقت المناسب التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطتها .

المبحث الثالث

ضوابط وواجبات تشكيل لجان المراجعة

في معظم دول العالم يتم تشكيل لجان المراجعة بواسطة مجالس إدارة الشركات التي تتولي اختيار أعضاء لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين ، ويتم تحديد مهامهم وواجباتهم وصلاحياتهم، وتحديد مكافآتهم وقبول استقالاتهم والاستغناء عن خدماتهم .وغالباً ما يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجالس الإدارة او مدراء سابقين لشركات اخرى أو من كبار رجال الخدمة المدنية أو محاسبين قانونيين، أو أساتذة الجامعات أو السياسيين السابقين والذين لهم

¹ إياد سعيد محمود الصوص ، مدي فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي ، (غزه : الجامعة الإسلامية فلسطين ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه منشورة 2012م) ص ص45-37 .

خلفية عملية وعلمية في مجالات المحاسبة وإدارة الاعمال او التمويل أو الاقتصاد ممن يتمتعون بعقلية تحليلية ومقدرة علي تقصي الحقائق . وغالبا ما يتم اختيار لجنة المراجعة لمدة ثلاث سنوات وقد تصل الي أكثر من سبع سنوات، ثم يتم تغيير جميع أعضاء اللجنة لضمان استمرار استقلاليتهم وتشجيع الحصول علي خبرات وأفكار جديدة، مع مراعاة أن مدة عضوية اللجنة يجب أن لا تتجاوز مدة عضوية مجلس الإدارة⁽¹⁾.

اولاً : ضوابط تشكيل لجان المراجعة :-

1- الضوابط الخاصة بتشكيل لجنة المراجعة :

هناك مجموعة من الضوابط الخاصة بتشكيل لجنة المراجعة في أي شركة حتي تؤدي هذه اللجنة أعمالها بكفاءة أو بفاعلية ويمكن تلخيصها في الآتي:-

1- — التحديد الواضح لسلطات ومسئوليات اللجنة

¹- عماد وليم تامر، دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي في البنوك التجارية ، د:ط , (القاهرة : مصر , د :

ينبغي تحديد سلطات ومسؤوليات لجنة المراجعة بصورة تفصيلية وواضحة بصورة تمكن لهذه اللجنة أن تقوم بأعمالها بكفاءة وحتى لا يحدث تداخل أو تعارض بين اللجنة وبعض الأجهزة التنفيذية بالشركة أو المصرف .

2- ضرورة توافر الخبرة والمهارة في أعضاء لجنة المراجعة

من الأمور المتفق عليها أن أعضاء لجنة المراجعة يجب أن يكونوا من غير التنفيذيين والذين يتمتعون بالخبرة والمهارة والقدرة علي متابعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدي الالتزام بالإجراءات هذه النظم ويجب أن يتوافر في أعضاءها القدرة علي فهم بعض الأمور المحاسبية والمراجعة والإدارة المالية والتي تعرض عليهم ويجب أن يكونوا علي دراية ببعض المفاهيم البسيطة لعملية إعداد التقارير أو المجال الذي تعمل فيه .

3- ضرورة تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة المراجعة :

من الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة المراجعة بحيث يكفي هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها مع مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية وقد لوحظ أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتراوح بين ثلاثة وخمسة أعضاء.

4 — وضع مستقل للجنة المراجعة في الخريطة التنظيمية :

تعتبر لجنة المراجعة بمثابة احدي اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها لمجلس الإدارة وهي عبارة حلقة الصلة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في الأمور التي تدخل في اختصاصها ،وقد استقر الراي علي ضرورة عدم قيام أعضاء لجنة المراجعة باي عمل من أعمال الإدارة التنفيذية وذلك لتحقيق الموضوعية والاستغلال في أداء اللجنة لأعمالها .

5 — عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة :

أوصي تقرير 2003smith report في المملكة المتحدة بان العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام في حين أوصي tread way commission في الولايات المتحدة بان يكون الاجتماع علي أساس ربع سنوي وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن هذه الاجتماعات يجب أن تشمل علي كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي لكي يمكن مناقشتها في المشاكل التي يواجهها كل منهما فيما يخص إجراءات المراجعة والأخطاء التي تم اكتشافها وعلاقتها بإدارة الشركة ومن ناحية أخرى العمل علي زيادة الاستقلالية لهما في الأعمال التي يقومان بها⁽¹⁾ .

6- الإفصاح عن لجنة المراجعة :-

تنادي العديد من الدراسات والتقارير التي تصدرها الهيئات العلمية وشروط القيد في البوصات العالمية في الوقت الحالي بضرورة الإفصاح عن تكوين عضوية ومهام لجان المراجعة بالشركات وذلك لما لها من تأثير مباشر علي زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات والإفصاح في هذه الحالة يشمل الإفصاح عن عقد اللجنة والقيام اللجنة بإصدار تقريرها السنوي الذي يوضح المهام التي قامت بها .

2. ضوابط تشكيل لجنة المراجعة في منظورا لحوكمة :

هناك مجموعة من الضوابط الخاصة بتشكيل لجنة المراجعة والتي تمثل في حد ذاتها دعائم لتحقيق نجاح لجنة المراجعة وقدرتها علي إنجاز الأعمال المناط بها بكفاءة وفعالية وهو الذي ينعكس إيجابيا في تفعيل حوكمة الشركات ولعل اهم هذه الضوابط الاتي :

. سهير الطمنلي, مرجع سابق , ص 15

1. التحديد الواضح لسلطات ومسؤوليات لجنة المراجعة بحيث تكون محددة بصورة واضحة وتفصيلية من خلال توصيف مكتوب في شكل لائحة charter تحدد اختصاصات الإدارة ولجنة المراجعة وسلطة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في اختيار وتقييم وتغيير مراقب الحسابات .

2. تمتع أعضاء اللجنة بالخبرة والمهارة الكافية .

3. ادراك لجنة المراجعة لدورها في حكومة الشركات .

3 – تشكيل لجان المراجعة يتم من خلال مداخل معينة تتمثل في الاتي :

إن هنالك مدخلين يمكن إتباعها عند تكوين لجان المراجعة هما:

أ- المدخل الاختياري :

يعني عدم وجود أي إلزام قانوني بتكوين لجان المراجعة ويترك الاختيار للشركة في تقرير مدى حاجتها للجنة مراجعة وهذا المدخل يتم تطبيقه في المملكة المتحدة على اعتبار أنه أكثر فعالية ومرونة من المدخل الإلزامي .

ب - المدخل الإلزامي :

يعني أن تكوين لجان المراجعة داخل الشركات يتم بحكم القانون المنظم لهذه الشركات أو كشرط أساسي لتسجيل أسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية وقد أخذت بهذا المدخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والمملكة العربية السعودية ومصر .

4. تشكيل لجان المراجعة من خلال الخبرة والاستقلالية :-

تعتبر خبرة واستغلال أعضاء لجان المراجعة من اهم معايير اختيار أعضاء تلك اللجان إلا أن ذلك قد لا يحدث علميا حيث قد أوضحت احدي الدراسات أن اختيار أعضاء لجان المراجعة في

اغلب الأحيان يتم بالتناوب ،وان هناك فجوة بين مايعتقد جمهور المهتمين انهم يقومون به وبين ما يقوم به فعلا مما يعني وجود مشكلة شفافة بين أعضاء تلك الجنن وجمهور المهتمين ،كما وان التزام الشركات بمتطلبات تشكيل لجان المراجعة يكون اكبر في حالة الشركات الخاضعة لمتطلبات إفصاح البورصة، وأخيرا فقد وجدة الدراسة أنالإفصاح عن أنشطة تلك اللجان يحدث بمعدلات اكبر وبصورة اكثر انتظام في الشركات كبيرة الحجم أيأن هناك علاقة طردية بين انتظام ومعدلات الإفصاح عن أنشطة لجان المراجعة وحجم الشركة وان تشكيل اللجان ينعكس علي كفاءة ادائها⁽¹⁾ ترى الباحثة حتى يتم تشكيل لجان للمراجعة لابد أن تتوفر فيهم مجموعة من الضوابط الخاصة والضرورية لتشكيل تلك اللجان بما فيها الخبرة والفعالية والمهارات والصلاحيات والمسؤوليات والقدرات العلمية والعملية لتدعم تحقيق نجاحها والاهداف التي انشئت من اجلها.

ثانياً : واجبات أعضاء لجنة المراجعة :

¹ عبد الوهاب نصر علي ، د احمد كامل سالم ، المحاسبة عن الأدوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجات السياسية ، د:ط (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) . ص251

يتم منح أعضاء لجان المراجعة مكافآت نظير جهودهم المبذولة في أداء مهامهم وواجباتهم ، كما يجب أن تكون مكافآت أعضاء لجنة المراجعة كافية بالقدر الذي يجذب ويحفز ذوي المهارات العالية، ويمكن أن تتضمن أتعاب سنوية، وبدل حضور جلسات وأتعاب إضافية مقابل رئاسة اللجنة، وأن تتاح لأعضاء لجنة المراجعة الحصول علي مكافآتهم في صور أسهم الشركة ⁽¹⁾. تتمثل واجبات عضو لجنة المراجعة في التالي ⁽²⁾ :

1. الإنتظام في حضور جلسات اللجنة والمشاركة الفعالة في أعمالها، وعلي العضو الذي يطرأ ما يستوجب غيابه عن إحدى جلسات اللجنة أن يخطر رئيس اللجنة كتابة بذلك. ولا يجوز للعضو الإنصراف نهائيا من الجلسة قبل ختامها إلا بإذن من رئيس اللجنة.
2. المحافظة علي أسرار الشركة، ولا يجوز لعضو اللجنة أن يذيع الي المساهمين في غير الجمعية العامة، أو الغير ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله وإلا وجب تغييره، فضلا عن مساءلته عن التعويض عن الضرر الذي ترتب علي ذلك.
3. عدم القيام بأي أعمال تنفيذية في الشركة.
4. أن يحافظ علي الكفاءة اللازمة لمزاولة الاعمال المناطة به، ومواكبة التطورات الحديثة ذات العلاقة باعمال الشركة.
5. أن يتصف بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والإستقلال، أن يتجرد من المصالح الشخصية وألا يخضع حكمه لأراء الآخرين ، وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن معلومات علي غير حقيقتها.
6. ألا يشترك العضو عن علم في أي أعمال أو أنشطة تعتبر مخلة بكرامة المهنة أو الشركة التي ينتمي إليها .

¹ - أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة، (القاهرة : ورقة عمل للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، 2005م) ، ص18

² - محمد مصطفى سليمان ، مرجع سابق، ص ص 103-105

7. أن يتمتع عضو اللجنة عن الدخول في أي نشاط قد يكون متعارضا مع مصلحة الشركة أو قد يضر بقدرته علي القيام بواجباته ومسئوليته بموضوعية.
8. ألا يقبل أي شئ له قيمة ذات شأن من موظف ، أو تابع، أو عميل، أو مورد، أو ممن له علاقة عمل مع الشركة قد تؤدي الي ضعف في استقلالية عضو اللجنة شكلا وموضوعا أو يهدم أو يفترض أن يهدم ما يتوصل إليه من قرارات.
9. أن يفصح لمجلس الإدارة عن العمليات التي تمت بينه وبين الشركة وطبيعة العلاقة ، وذلك وفق مايتطلبه معيار العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة، وأن يفصح عن العلاقة التي تربطته بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركة .
10. يوقع عضو اللجنة إقرارا يؤكد بموجبه استقلاليته وفقا للنموذج الذي تعتمد الجهات الإشرافية المعنية.
- تري الباحثة مما سبق واجبات لجان المراجعة تتمثل في الدور الذي تقوم به نحو تعزيز الثقة والمصداقية في البيانات المالية المنشورة وتعزيز واجباتها المتمثلة في ربط مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركة وفق مايتطلبه معيار العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة ويجب أن يحصل عضو اللجنة علي مكافأة متناسبة مع الوقت والجهد الذي يبذله .

ثانياً : آليات عمل لجان المراجعة :

يتم منح أعضاء لجان المراجعة مكافآت نظير جهودهم المبذولة في أداء مهامهم، كما يجب أن تكون مكافآت أعضاء لجنة المراجعة كافية بالقدر الذي يجذب ويحفز ذوي المهارات العالية، ويمكن أن تتضمن أتعاب سنوية، وبدل حضور جلسات وأتعاب إضافية مقابل رئاسة اللجنة، وأن تتاح لأعضاء لجنة المراجعة الحصول علي مكافآتهم في صور أسهم الشركة (1).

وفي ضوء ما سبق يتبين أهمية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة نحو تعزيز الثقة والمصداقية في البيانات المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة، خاصة بسبب إزدياد حالات إفلاس الشركات الناشئة عن الممارسات غير الشرعية من تلاعب وتضليل وغش في بياناتها المالية المنشورة ن لذلك وحتى تستطيع لجان المراجعة إعادة ثقة المستثمرين بالقوائم المالية، والقيام بما هو مطلوب ومأمول منها(2).

يجب أن يحصل عضو اللجنة علي مكافأة متناسبة مع الوقت والجهد الذي يبذله، وتكون المكافأة في شكل بدل حضور عن كل اجتماع من اجتماعات اللجنة، لا يتجاوز بدل الحضور المقرر لأعضاء مجلس الإدارة بهذه الصفة، ومبلغ معين عن كل ساعة من الساعات التي يمضيها العضو خارج اجتماعات اللجنة لأعمال تتعلق بعمل اللجنة، وتعويض عن المصاريف الفعلية التي يتكبدها لأعمال تتعلق بممارسة مهام عمله. ويجب أن يفصح تقرير مجلس الإدارة للجمعية العامة عن المكافآت والمزايا الأخرى التي صرفت لأعضاء اللجنة(3).

¹ - أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة، (القاهرة : ورقة عمل للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، 2005م) ، ص18

² - صبري ماهر صبري مشتهي ، تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة، (عمان : الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2008م) ، ص 35.

³ . محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق ، ص105

يجب أن تكون مكافأة أعضاء اللجنة بشكل مناسب في مقابل خدماتهم المقدمة، وغير مبالغ فيها لتجنب حدوث نزاعات أو النظر لعضوية اللجنة كمصدر للدخل، وفي معظم المنشآت بسوق الأوراق المالية تقع مسئولية تحديد المكافآت علي لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة ثم العرض علي الجمعية العامة للاعتماد (1).

لذلك فإنه من الأهمية وضع خطة متكاملة لتنفيذ آليات ومهام عمل تلك اللجان بالكفاءة والفاعلية المطلوبتين، وذلك من خلال الآتي (2):

1. إدراج جميع المهام والمسئوليات التي ينبغي أن تقوم بأدائها لجنة المراجعة في ميثاق مكتوب ويصادق علي مجلس الإدارة.
2. أن يقوم رئيس اللجنة بعمله علي أساس التفرغ الكامل، للتنسيق الدائم بين مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية والأعضاء الآخرين.
3. أن تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري وعلي أساس شهري.
4. تعقد اللجنة اجتماعات أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.
5. تدعو اللجنة لحضور اجتماعاتها من تراه ضروريا من المديرين أو الموظفين أو غيرهم.
6. تقوم اللجنة بتوفير الموارد اللازمة لقيام اللجنة بمهامها وتحمل مسئولياتها، سواء كانت موارد مالية أو بشرية.

1- عبير بيومي محمود محمد امين ، مرجع سابق ص 410

2- موسي سلامة السويطي، تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي ، (عمان : جامعة عمان العربية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، 2006م) ، ص217.

7. قيام اللجنة بإصدار تقريراً سنوياً يتم نشره ضمن التقارير السنوية بحيث يتضمن المهام التي نفذتها فعلاً خلال العام وكذلك عدد أسماء أعضاء لجنة المراجعة والخبرات العلمية والعملية المتوافرة لديهم ، وأيضاً عدد اجتماعات اللجنة أثناء العام ونسبة حضور كل عضو فيها ⁽¹⁾ ترى الباحثة أن وجود آلية أو خطة عمل للجان المراجعة يعزز من فاعليتها وقدرتها علي القيام بالمهام المطلوبة منها بشكل واضح ومدرّس .

رابعاً : الأعمال التي تقوم بها لجنة المراجعة :

نجد أن مهمتها الأساسية تنحصر في مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مهامه بكفاءة وفاعلية وعلي الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية خاصة في مجال النظم المحاسبية وإعداد التقارير المالية ودعم أنظمة الرقابة الداخلية ودعم استغلال المراجعين الداخليين والخارجيين ويمكن تلخيص اهم المهام والأعمال لكي نقوم نقوم بها لجنة المراجعة في الاتي :-
1/ مجال علاقة الشركة بمراجع الحسابات الخارجي ⁽²⁾ :

تختص لجنة المراجعة في هذا المجال بترشيح مراجع الحسابات وتقدير أتعابهم وإعداد خطاب التكاليف الصادر له ودراسة القوائم المالية قبل عرضها علي مجلس الإدارة للموافقة عليها وفحص ومراجعة الأسس التي يتم علي أساسها إعداد القوائم المالية غير السنوية وتقوم بمتابعة نتائج الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات الخارجي ودراسة وتقييم الملاحظات التي يبديها واستلام تقرير المراجعة ودراسة التوصيات والملاحظات الواردة به وتقوم بمساعدة المراجعين الخارجيين في الحصول علي كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاجون إليها وحل أي مشاكل قد تواجههم الأمر الذي يترتب عليه في النهاية تحسين جودة وفعالية عملية المراجعة الخارجية .

¹ - وجدي حامد حجازي ، مؤشرات تحسين فعالية لجان المراجعة واثرها في تفعيل الحوكمة الجيدة للشركات ، (القاهرة: مجلة البحوث الإدارية ، ديم أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، العدد الثالث ، 2007م) ، ص 100.

² عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته ، مرجع سابق ، ص ص 201-203 .

2/ تختص اللجنة في هذا الصدد بدراسة أنظمة الرقابة الداخلية لتحقيق فاعليتها والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار وتقديم الاقتراحات الملائمة في هذا الشأن تؤدي إلى زيادة فاعلية وجودة عملية الرقابة الداخلية، تعمل على متابعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ونظم العمل والتحقق من أن هذه النظم توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات ووضع الضوابط التي تكفل اكتشافها فور حدوثها. ويتطلب القيام بهذه المهام من لجنة المراجعة ودراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل ونظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية في تقييم فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية كمصدر للمعلومات عن مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة ويمكن أن تكون إدارة المراجعة الداخلية تابعة للجنة المراجعة في الأمور الفنية، وذلك لدعم استغلالها وموضوعيتها والتخفيف من أي نظرة عدائية لها ومن الضروري أن تقوم اللجنة المراجعة في هذا المجال بالتنسيق بين عمل المراجعين الداخليين والخارجيين مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية المراجعة الداخلية والخارجية وتحقيق التكامل بينهم .

3/ مجال متابعة مؤشرات الأداء :

تعتبر الرقابة الداخلية مفهوماً شاملاً كما سبق الإشارة إليه حيث يشتمل هذا المفهوم بالإضافة إلى ضمان صحة التقارير المالية وحماية الأصول على ضرورة تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية بواسطة الإدارة، ونري أن تحقيق تلك الأهداف عن طريق تحليل المؤشرات المالية للنشاط وبيان مصادر الربحية وتحليل الاتجاهات والتحقق من تنفيذ سياسات المجلس في مجال التوظيف وعرض التوصيات ومتابعة تنفيذها وموافاة المجلس بتقارير دورية في هذا الصدد ويتطلب القيام بتلك المهام ضرورة تعاون جميع الأجهزة التنفيذية وإقناعهم بأهمية أعمال اللجنة لتحقيق الأهداف المرجوة .

4/ بعض مجالات العمل الأخرى للجنة المراجعة :-

تختص لجنة المراجعة بالقيام لأعمال أخرى قد يكفلها به مجلس الإدارة لمساعدة مجلس الإدارة تنحصر في زيادة فاعلية وكفاءة مجلس الإدارة في الوفاء بمسئوليته الحالية نحو تحقيق الأهداف المخططة ويمكنها أن تقوم ببعض الأعمال التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف مثل التأكد من سلامة البحث عن أي حقائق ينبغي الإفصاح عنها ومراجعة ما يصدر عن الشركة أو البنك من معلومات وتقوم بفحص ومراجعة تقييم بعض الأصول أو تقدير بعض الالتزامات المحتملة ودراسة معاملات الشركة مع بعض الأطراف التي لها علاقة بالشركة أو البنك ودراسة مدى التزام الشركة بالقوانين واللوائح السارية عند ممارسة أعمالها وتقوم بالكشف عن الحقائق والأفكار والمشاكل والصعوبات التي تواجهها الإدارة⁽¹⁾.

يجب على كل لجنة مراجعة أن تقرر لنفسها عدد اجتماعاتها والزمن الذي يستغرقه كل اجتماع وفقاً لما تعتقد أنه ضروري للوفاء بشكل ملائم بمسئولياتها في المواعيد المطلوبة وكثيراً ما يتم وضع مواعيد اجتماعات لجنة المراجعة لتتوافق مع الانتهاء مع إعداد القوائم المالية البينية والمقوية مع إعطاء العضو وقتاً كافياً قبل الاجتماع لاستعراض المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ويقوم رئيس اللجنة بوضع جدول الأعمال ورئاسة اجتماعات اللجنة كما يكون مسئولاً عن التأكد من توفير المعلومات اللازمة لكل عضو وبحيث يشارك بفعالية في الاجتماع دون ممثلي الإدارة سيشاركون في لجنة المراجعة بأنه ينبغي أيضاً إتاحة الفرصة الكافية في اجتماعات لجنة المراجعة لكي تتمكن اللجنة والمراجعين الخارجيين من الاجتماع دون ممثلي الإدارة ومن بين البنود التي تبحث في هذه الاجتماعات البند الخاص بتقييم المراجعين المستقلين لأداء العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية والمراجعة ومدى التعاون ولكي تقوم اللجنة بممارسة مسئولياتها بشكل ملائم فإنه يستحسن بصفة عامة أن تكون اللجنة

1. المرجع السابق ، ص ص 201-203 .

المراجعة كل السلطة في تعيين أي مستشارين خارجيين مثل المحاسبين والمحامين ما كانت هنالك حاجة لذلك .

مما سبق ترى الباحثة أن تحديد صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة بصورة تفصيلية وواضحة سوف يمكنها من القيام بأعمالها بكفاءة وفاعلية، الأمر الذي يستوجب منحها الصلاحيات التي تؤهلها للقيام بالمسؤوليات الواجب القيام بها لتمكينها من اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطتها .

خامساً : تبعية اللجنة في الهيكل التنظيمي :

يجب أن تكون تبعية اللجنة في التكوين والاختصاصات إلى مجلس الإدارة وبرغم أن ظهور لجنة المراجعة كانت بهدف دعم مجلس الإدارة إلا أنه بتوسع مهامها الرقابية خرجت بذلك إلى دور الرقابة على مجلس الإدارة وبذلك إذا كانت تابعة لهذا المجلس فسوف ينقص ذلك من استقلاليته في الهيكل التنظيمي وسوف نسعى لدراسة واستقصاء ما إذا كان وضعها تحت قيادة مجلس الإدارة ينقص من استقلاليته أم لا وهل من الأفضل أن تكون لجنة المراجعة تابعة للجمعية العامة للمساهمين أم أن هذا هو الوضع الأفضل لها .

ترى الباحثة ان تبعية لجان المراجعة لهيكل الشركة ولأعضاء غير تنفيذيين بها ويتمتعون باستقلالية تامة عنها يساعدها في تحقيق اهداف مجلس الادارة وتوفير معلومات صادقة في قوائمها المالية للمستفيدين منها .

سادساً : أسلوب عمل لجنة المراجعة :

يتناول أسلوب عمل لجنة المراجعة تقييم جودة ميثاق عمل لجنة المراجعة واجتماعات لجنة المراجعة، والتحضير لهذه الاجتماعات، ويتمثل أسلوب عمل اللجنة في الآتي:—

*ميثاق عمل لجنة المراجعة The Audit Committee Charter

يقوم بتنفيذ مسئولياتها ، ويجب أن يكون هذا الميثاق مكتوباً أو مدوناً يوضح فيه الغرض ، الذي أعدت من أجله اللجنة وتشكيل اللجنة ورئيسها ومؤهلات أعضائها واختصاصات هذه اللجنة وعلاقتها بالأطراف الأخرى داخل وخارج الشركة كما يتم وضع هذا الميثاق في تشكيل مصفوفة تسمى مصفوفة ميثاق عمل لجنة المراجعة The Audit CommitteeMatrix حيث تبين خلاله ميثاق عمل لجنة المراجعة وخطوات تحقيق الهدف والأهداف القابلة للتحقيق والموعد المحدد للتنفيذ وتاريخ الانتهاء من التنفيذ .

اجتماعات لجنة المراجعة

يجب علي كل لجنة مراجعة أن تقرر لنفسها عدد مرات اجتماعاتها والزمن الذي سيستغرقه كل اجتماع وفقاً لما تعتقد أنه ضروري للوفاء بمسئولياتها، وكثير ما يتم وضع مواعيد اجتماعات اللجنة لتتوافق مع الإنتهاء من إعداد القوائم المالية البينية والسنوية مع إعطاء عضو اللجنة الوقت الكافي قبل الاجتماع لاستعراض المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ويتولى رئيس اللجنة وضع جدول الأعمال ورئاسة الاجتماعات، وتوفير المعلومات لباقي الاعضاء حتى يكون الاجتماع مفيد وفعال⁽¹⁾.

وبالنسبة لتحديد العدد المناسب للرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام، اوصى تقرير Smith,2003 في انجلترا بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاثة مرات في العام .

حيث أوصت لجنة Treadway,1987 في الولايات المتحدة الأمريكية ان يكون الاجتماع علي أساس ربع سنوي. وفي هذا الصدد يجب الإشارة الي أن هذه الاجتماعات يجب أن تشمل علي المراجع الخارجي، ورئيس قسم المراجعة الداخلية لكي يمكن مناقشتها في المشاكل التي يواجهها

1. عطية صلاح سلطان، دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة ، (القاهرة : (المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات) ، المنظمة العربية ، (الفترة من 24-26 ديسمبر) ، 2005 م) ، ص 222 .

كل منهما فيما يخص إجراءات المراجعة والأخطاء التي تم إكتشافها منها وعلاقتها بإدارة الشركة، ومن ناحية أخرى العمل علي زيادة الاستقلالية لهما في الاعمال التي يقومان بها (1).

وعليه تري الباحثة حتى تستطيع لجنة المراجعة القيام بمهامها ومسئولياتها يجب أن تتوفر لديها الصلاحيات التي تمكنها من ذلك، حتي يكون لديها صلاحية الحصول علي أية معلومة من الإدارة التنفيذية واستدعاء أي موظف أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعتها، وكذلك طلب حضور المراجع الخارجي لمناقشته في أي أمر يتعلق بالشركة .

سابعاً : دور لجنة المراجعة :

لكل لجنة من لجان المراجعة في الشركات شكل خاص بما يعني أن كل لجنة مراجعة ستكون مختلفة تماماً ولا يوجد معيار محدد موضوع يمكن استخدامه لتحديد دورها أي أن وجود معيار يناسب لجان كل الشركات هو أمر غير واقعي ومع ذلك يوجد أدلة لتوفير أفضل الممارسات وليس من الضروري أن تكون بشركة معينة (2).

ودور لجنة المراجعة يمكن أن يدخل فيه المكونات التالية :

1- عملية المراجعة الخارجية :

فإنه لفحص عملية المراجعة الخارجية وعمل توصيات لمجلس الادرة فإنه يكون من الضروري أن تشمل الاتي :

أ. تعيين وتحديد أjour ومدى الاحتفاظ بالمراجع الخارجي على أساس تقييم أدائه.

ب. مراجعة خطاب الارتباط ومدى الاحتفاظ بالمراجع الخارجي على أساس تقييم أدائه.

1- محمد مصطفى سليمان ، مرجع سابق، ص 172

2 ليلي تزين صليب ،دراسات انتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية ، (ا المنصورة : المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة المجلد 28 ، العدد 2 ، 2004م) ، ص ص124-125 .

ج.النظر في خطط المراجعة الخارجية وطريقة برامج العمل خلال العام المالي ونهاية العام .

د.التأكد من أن المراجعة الخارجية تكمل كافة جوانب خطة المراجعة.

ه.التأكد من أن المراجع الخارجي مستقل وإن كل الأمور التي تفسد هذا الاستقلال يتم معالجتها بشكل سليم . بشكل .

و.التأكد من أن كل الأمور التي يثيرها المراجع الخارجي يتم معالجتها من إدارة الشركة بشكل جيد.

ز.التأكد من أن المراجع الخارجي له علاقات صحيحة بمسؤولي الشركة وأنهم قادرون على أداء المراجعة بطريقة مهنية.

ح.مراجعة أتعاب الاستشارات بخلاف وتقدير ما إذا كان القيام بهذه العمليات يؤثر على استقلال عمل المراجعة الخارجية(1) .

2 - القوائم المالية :

لفحص القوائم المالية وعمل توصيات لمجلس الادرة فإنه يجب النظر في القوائم المالية وتقرير المراجع المتعلق بها والقيام بما يلي :

أ- ضمان أن جميع الأمور التي تمت إثارتها بواسطة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية قد تم معالجتها بشكل سليم.

ب- ضمان موافقة مجلس الإدارة على القوائم المالية.

ت- النظر في السياسات المحاسبية المستخدمة وتقدير المجالات التي استخدمت فيها.

ث- مناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا.

¹ طارق عبدالعال حماد , مرجع سابق , ص ص173-181.

ج- تقدير مدى توفير التقرير السنوي للمعلومات التي يحتاجها المساهمين.

ح- النظر فيما إذا كان هناك مجال للتحريف في التقارير المالية.

3- نظام الرقابة الداخلية :

لفحص مدى كفاية نظام المراقبة الداخلية يجب الأخذ بالآتي:

- أ. التشاور مع المراجع الخارجي والمراجع الداخلي على رأيهما بخصوص كفاية نظام المراقبة الداخلية.
- ب. مراجعة التصويبات الجوهرية التي يقدمها المراجع على نظام المراقبة الداخلية ومدى استجابة الإدارة لها.
- ج. الحصول على التقارير الخاصة بأية خروج عن نظام المراقبة الداخلية يؤثر على القوائم المالية.
- د. مراجعة صفقات الأطراف ذوي العلاقة التي تؤثر على القوائم المالية .
- هـ. تقدير ما إذا كان هناك إطار للمراقبة مستخدم متفق عليه وإن هذا الإطار يرتفع بمستوى الرقابة الجيدة على المجالات التي قد يكون بها مخاطر غير مقبولة.
- و. الحصول على المعلومات الخاصة بمجلس الإدارة على مدار العام التأكد من أن المديرين الأساسيين واضحين في أهدافهم.
- ز. تقدير اللجنة على مدى فاعلية المراجعة الداخلية.
- ح. خطاب الإدارة للمراجع الخارجي.
- ط. تقرير عن الخسائر من مجلس الإدارة.
- ي. تقرير عن الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة من تاريخ الميزانية.

4- المراجعة الداخلية:

تتولى لجنة المراجعة ما يلي:

- أ. المشاركة في تعيين المراجعين الداخليين .
- ب. مراجعة أهداف المراجعة الداخلية وضمان أنها توفر الحد الأساسي للتحقق من إدارة المخاطر⁽¹⁾.
- ج. الإشراف على أنشطة المراجعة الداخلية.
- د. الموافقة على استراتيجية المراجعة الداخلية وخططها السنوية والتغييرات التي تجري عليها.
- هـ. مناقشة مدى كفاية الرقابة الداخلية مع المراجع الداخلي.
- و. النظر في أي مسائل قانونية تؤثر على الشركة.
- ز. ضمان أن المراجعة الداخلية تعمل وفقا للمعايير المهنية .
- ح. النظر في التقارير الواردة من المراجعة الداخلية.
- ط. ضمان وجود اتصالات جيدة بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين.

5 - إدارة المخاطر :

يجب أن تضمن لجنة المراجعة وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالشركة وإنه يدعم أوجه الرقابة، ويجب أن تضمن لجنة المراجعة إن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة وأنها متكاملة مع الممارسات العملية ومتماشية مع آليات اتخاذ القرار . وكذلك يجب التأكد من الأمور التالية⁽²⁾:

¹ فاروق جمعة عبد العال ، دور آليات وأساليب المراجعة في معالجة فجوة التوقع في حكومة الشركات في البيئة المصرية ،

(القاهرة : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الأول ، 2006م) ، ص43

² محمد أحمد إبراهيم خليل ، تطوير أداء لجان المراجعة واثرها على عملية المراجعة في الشركات المساهمة المعيارية ، (القاهرة :

مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الأول ، 2006م)، ص ص164-165.

أ- وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير إدارة المخاطر في كل المستويات بالشركة. ب. إن سياسة المخاطر مستمدة من مجلس الإدارة الذي يضمن بدوره كفاءة وفاعلية هذه المهمة.

ب- إن المديرين التنفيذيين والإدارة العليا، وكذلك كافة العاملين بالشركة يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر.

ت- ضمان أن هناك هياكل مناسبة وترتيبات فعالة موجودة لضمان وجود إدارة فعالة للمخاطر.

ث- إن يتم توفير التقارير إلى التنفيذيين.

ج- التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية. ز. وجود سجلات معدة للمخاطر توفر أساسا لرقابة داخلية فعالة .

6- المرونة والتوافق والملائمة :

يجب ان يتضمن عنصر المرونة والتوافق والملائمة :

أ- الإشراف على النظم والإجراءات الموجودة لضمان أن الشركة قادرة على منع واكتشاف الرد على ادعاءات الغش.

ب- مراجعة دليل السلوك الأخلاقي وتلقي تقرير ملخص عن أي خروج عنه وتقييم أية إجراءات حياله.

ت- ضمان وجود أوجه رقابة مناسبة تعمل ضد الغش وعدم النظام.

ث- ضمان وعى العاملين بمخاطر الغش ووجود إجراءات مهمة لاكتشاف الغش أو إساءة الاستخدام عند حدوثها .

ج- ضمان دراسة مجالات المخاطر العالية وتفهم الجوانب والأحكام القانونية بشأنها وكيفية مواجهتها في الشركة.

7- الإدارة المالية :

فحص التمويل والإنفاق في الشركة وضمان ما يلي :

- أ- وجود نظام تقارير مالية جيدة وانه يغذي بشكل صحيح علي عملية إعداد القوائم المالية السنوية.
- ب- وجود نظام موازنات مناسب، ومبني على أساس سلطات محددة، وتفويض واضح وحدود مالية معينة.
- ت- تقييد أية إمكانية لتحريف التقارير المالية ووجود رقابة محكمة على المجالات التي يتاح فيها مرونة للمحكم المهني.
- ث- التأكد من أنه يتم النظر وتصويب الملاحظات التي يبديها المراجع الخارجي في القوائم المالية.
- ج- التأكد من أن المعلومات المالية تلبى معايير الجودة .
- ح- التأكد من أن كان هناك مبالغة في تقارير الدخل وما إذا كان الأمر يخلق انطباعاً مختلفاً لدي مستخدمي القوائم المالية (1).

8- التحقق الخاص :

قد تطلب لجنة المراجعة تحقيقاً من المراجعة الداخلية أو من المسئول عن الاتساق مع القوانين واللوائح أو المراجع الخارجي أو خبراء خارجيين حينما تكون هناك حاجة إلي استكشاف مشاكل حساسة تقع في نطاقها وأن هذه التحقيقات الخاصة يمكن أن تحدث في مجالات غير معتادة .

¹ انتصار حسين علي عبدالله ، لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها علي جودة التقارير المالية (السودان : الخرطوم ، جامعة الرباط الوطني رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، 2016م) ، ص ص 47-75

ترى الباحثة يجب أن يوصي مجلس الإدارة بترشيح مراجع خارجي للانتخاب من الجمعية العمومية، وترشيح وتعين مراجع داخلي للشركة وأن يكون إختيار لجان المراجعة يمكن أن يكون اختياري ويترك الاختيار للشركات في تقدير مدى حاجتها للجنة المراجعة ويمكن أن تكون إلزاميه إذا نص القانون المنظم لعمل الشركات بضرورة وجودها أو كشرط أساسي للتسجيل .

ثامناً : النظام الأساسي للجان المراجعة :

الوظيفة الأساسية للجنة المراجعة هي مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه الاشرافية وذلك عن طريق مراجعة المعلومات المالية التي يتم نشرها علي المساهمين والعمليات المتعلقة بإعداد التقارير المالية والأنظمة الخاصة بالإفصاح، ومراجعة نظام الرقابة الداخلية الذي قام مجلس

الإدارة والإدارة بإنشائه، ومراجعة أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة والتأكد من استقلال المراجع الخارجي، بالإضافة الي التأكد من أن الشركة تلتزم بتطبيق المتطلبات القانونية والسياسات السلوكية. ولكي تقوم لجنة المراجعة بأداء تلك المهمات ، يجب أن يكون هنالك اتصال بينها وبين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي.

وللجنة المراجعة جميع السلطات والمسؤوليات الواردة في هذا النظام الأساسي، مع العلم بأن ليس من واجبات لجنة المراجعة تقديم خبرات أو المشاركة في أداء وظيفة المراجعة أو تحديد ما إذا كانت القوائم المالية للشركة كاملة ودقيقة ومتفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليه ، لأن تلك المسؤوليات تخص إدارة الشركة والمراجع الخارجي، ولكي تقوم لجنة المراجعة بإداء مسؤولياتها يجب أن يكون لديها المرونة الكافية لكي تتمكن من التعامل مع المتغيرات والظروف الجديدة التي تواجه الشركة ⁽¹⁾.

ترى الباحثة إن الوظيفة الأساسية للجنة المراجعة هي مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه الإشرافية وذلك عن طريق مراجعة المعلومات المالية التي يتم نشرها علي المساهمين والعمليات المتعلقة بإعداد التقارير المالية والأنظمة الخاصة بالإفصاح وكشف النقاب عن ما يحدث بالشراكة من فساد مالى أو إدارى ومعالجة مواطن الضعف وتعزيز مواطن القوة .

الفصل الثاني

2 طارق عبدالعال ، مرجع سابق ، ص ص 173-183 .

التقارير المالية

المبحث الأول : مفهوم ومكونات واغراض التقارير المالية

المبحث الثاني : أهمية وأهداف التقارير المالية

المبحث الثالث : أنواع التقارير المالية

وُل

مفهوم ومكونات واغراض التقارير المالية

تتبع أهمية التقارير المالية من تعاظم دورها البالغ في توفير المعلومات المالية وغير المالية لمستخدمي تلك التقارير تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات للأطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات الإقراض والهيئات الحكومية

والضريبية وأصحاب المصالح ،كما إنها تعتبر محوراهاً من محاور تنشيط وفاعلية أسواق الأوراق المالية، فمن خلالها يمكن الاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهمة بالشركة وذلك من ما توفره من معلومات عن المركز المالي وللمنشآت المالية وما حققته من نتائج (1).

أولاً : مفهوم التقارير المالية :

يختلف الباحثون والكتاب في تعريف ماهية التقارير المالية وفي مجال الاهتمام فمنهم من يعتبر التقارير المالية هي القوائم المالية، ومنهم من يعتبر القوائم المالية جزء من التقارير المالية او هي الوسيلة التي التي يتم من خلالها نقل وتوصيل المعلومات لمستخدمي التقارير المالية.

وفي هذا الشأن أتفقت كل من المعايير الدولية الي أن التقرير المالي ليست غاية في حد ذاته، ولكن يقصد به توفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وأخرى تتعلق بأنشطة الأعمال، وأن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية والمتمثلة في المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، بالإضافة الي الايضاحات لبعض البنود ، فضلاً عن الخانات المقارنة للقوائم المالية عن السنوات السابقة حتى يتمكن مستخدميها من تكوين فكرة جيدة عن اتجاه أداء المنشأة المستقبلي من أجل اتخاذ القرارات على أساس سليم (2).

"إن التقرير المالي هو الوسيلة الطبيعية للاتصال ونقل البيانات المتعلقة بأوجه النشاط بصفه دورية الي المستويات الإدارية المختلفة لاتخاذ القرارات اللازمة وفرض رقابة علي العمليات والموجودات، كما يمكنها من تدارك الأخطار التي تحدث في الوقت المناسب ، وبارسة هذه

¹ توفيق عبدالمحسن الخيال ، الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، د: م ، العدد الثالث 2009 م) ص 105.

² - شوقي حامد، حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة لاسواق المتقدمة صعبة المنال بالنسبة لاسواق الناشئة ، د : ط ، (ليبيا :

مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2002م) ، ص ص 16-18.

التقارير يمكن للإدارة متابعة العمليات ومراجعة كفاءتها وتعزيز إمكان القوة ومعالجة أماكن الضعف⁽¹⁾.

"أن التقارير المالية أحد المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية نظرا لأنها المنتج النهائي للنظام. كما يعتبر أحد قنوات الاتصال المستخدمة بالوحدة في توصيل المعلومات إلى الإدارة بغرض تحقيق أهداف الإدارة"⁽²⁾.

إن إعداد التقارير المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المنشآت الموجودة حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد إلى آخر إلا أن هناك فروقا بينها تسببت فيها ظروف إجتماعية وإقتصادية وقانونية وتحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي، وأن هذه الظروف المختلفة أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة للقوائم المالية، مما ينتج عن هذا الاختلاف استخدام معايير مختلفة من الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي أعطاء أسس مختلفة للقياس⁽³⁾.

ترى الباحثة أن التقارير المالية هي الغالب الذي يصب فيه جميع نتائج اشركة التشغيلية والانتاجية والادارية والمالية سواء كانت تقارير دورية او نصف سنوية او سنوية

ثانياً : تعريف التقارير المالية :

¹ حسن عبدالسلام محمد المحروقي ، دور التقارير المالية في تحقيق وتقييم الأداء ، د : ط (القاهرة : مجلة كلية التجارة، كلية التجارة، جامعة حلوان ، 2004م)، ص 4 .

² - محمد حامد تمرار ، حمدي محمود قابوس، مقدمة في القوائم المالية ، ط2، (القاهرة : جهاز توزيع ونشر الكتاب الجامعي ، 2002م) ، ص7.

³ - عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، د : ط ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1999م) ، ص21 .

عرف الكبيسي التقارير المالية " بأنها المنتج النهائي للمحاسبة فهي تلخص قدراً كبيراً من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المنشأة بقصد اتخاذ قرارات معينة، وأنها ليست حسابات وإنما هي تقارير أو كشوفات تصور نتيجة عمر المنشأة ومركزها المالي"⁽¹⁾.

وعرفت "بأنها المعلومات التي تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة .

بينما يرى أحد الباحثين "أن التقارير المالية أحد المقامات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية نظراً لأنها الناتج النهائي للنظام، كما تعد أحد قنوات الاتصال المستخدمة بالوحدة في توصيل المعلومات إلى الأفراد المسؤولين بغرض تحقيق أهداف الإدارة"⁽²⁾

يرى آخر "أن التقارير المالية تعتبر مخرجات للنظام المحاسبي والتي عن طريقها يتم عرض وتوصيل المعلومات الاقتصادية من المنشأة إلى المستفيدين من هذه المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما تعتبر القوائم المالية أهم هذه التقارير ،وتتضمن التقارير المالية بجانب هذه القوائم المالية معلومات إضافية ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية، كما تتضمن التقارير بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى مالية وغير مالية عن توقعات الإدارة وشرح الخطط المستقبلية والأداء الإجمالي للمنشأة"⁽³⁾.

¹ - عبد الستار الكبيسي ، الشامل في مبادئ المحاسبة ، د: ط ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2003م) ، ص 423 .

² احمد رجب عبدالعال ، المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية والاتجاهات السلوكية ، د : ط (الإسكندرية : مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية للنشر ، 1984م) ص 431.

³ منير محمد سالم ، نظم المعلومات والمحاسب الإلكتروني ، د: ط ، (القاهرة : مكتبة دار النهضة العربية ، 1980م) ، ص 27

" كما عرفت بأنها نتائج النظام المحاسبي ويجب أن يحتوي علي بيانات صحيحة ودقيقة وملائمة للغرض ومعدة في الوقت المناسب "(1)

"عرفت التقارير المالية بأنها الوسيلة الرئيسية التي تستخدم في توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وتشتمل علي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية .

كما عرفت بأنها كل وسائل توصيل المعلومات المتعلقة بالمحاسبة والتي لا تقتصر علي القوائم المالية(2)

عرفها آخرون "بأنها تشمل القوائم المالية العديد من الأشكال مثل خطاب رئيس الإدارة للمنشأة الموجه للمساهمين والمستثمرين محتملين وغيرهم وتوقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط المنشأة الحالي والمستقبلي وكذلك أثر نشاط المنشأة علي البيئة المحيطة ومشاركتها في حل مشاكل المجتمع مثل تخفيض البطالة ومكافحة التلوث وغيره" (3).

"تم تعريف التقارير المالية بأنها "العمليات التي تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع بهدف مساعدة المستويات الإدارية في إختيار الأهداف ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقويم أداء الأنشطة المختلفة"(4).

"وعرفت بأنها إعلام يعتقد بصحته ويتم توصيلها بإستخدام القيم النقدية تصف خصائص المنشأة وفقاً للنواحي المالية والتي تعبر العدالة عن أنشطة المنشأة " .

¹ محمد حامد تماراز ، حمدي محمود فادوس، مرجع سابق ، ص 7 .

² يوسف محمد جربوع ، نظرية المحاسبة ، د: ط ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر ، 2001م) ، ص 164 .

³ محمود سامي راضي ، المحاسبة المتوسطة ، د : ط ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 7 .

⁴ أحمد رجب عبدالله ، مرجع سابق ، ص 33.

"عرفت بأنها المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية الفترة أو السنة المالية والنظام المحاسبي يشمل على معلومات مالية وغير مالية والتي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة (1)".

"كما عرفت بأنها تقارير تصدر عن إدارة المنشأة والتي تلتزم عند إعدادها لها بالموضوعية والدقة والوضوح في توصيل المعلومات المالية".

"عرفت بأنه عبارة عن وسيلة إتصال ودية بين المستثمرين كتب به تهم الموظفين بماثبة (كتلوج) لمنتجات الشركة، ومعلومات اقتصادية مفيدة للصحافة المهتمة بشؤون الأعمال وأداء لتقوية الروابط بين المجتمع الذي يعيش فيه (2)".

إن التقارير المالية تعتبر مخرجات للنظام المحاسبي والتي عن طريقها يتم عرض وتوصيل المعلومات الاقتصادية للنشاط الى مستخدمي تلك التقارير للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما تعتبر القوائم المالية أهم هذه التقارير، وتتضمن التقارير المالية بجانب هذه القوائم المالية معلومات إضافية ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية ، كما تتضمن التقارير بالإضافة الي القوائم المالية معلومات أخرى مالية وغير مالية عن توقعات الإدارة وشرح الخطط المستقبلية والأداء الإجمالي للمنشأة(3).

يختلف الباحثون والكتاب في تعريف التقارير المالية، حيث يرى أحد الباحثين "أن التقرير هو الوسيلة الطبيعية للاتصال ونقل البيانات المتعلقة بأوجه النشاط بصفة دورية إلى المستويات الإدارية المختلفة حتى تستطيع أن تتخذ القرارات اللازمة وفرض رقابة غلي العمليات والموجودات

¹عبداللطيف محمد باشيخ واخرون ، القوائم المالية ، د: ط (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز ، 2006 م) ، ص1.

²محمد سمير الصبان، عبدالعظيم هلال ، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ، د: ط ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2002م)، ص367.

³- منير محمود سالم، مرجع سابق ' ص27 .

كما يمكننا من تدارك الأخطاء التي تحدث في الوقت المناسب وبدراسة هذه التقارير يمكن للإدارة متابعة العمليات ومراجعة كفاءتها وتحسينها وتدعيم نقطة الضعف⁽¹⁾.

تعد التقارير المالية عن فترات منتظمة خلال حياة المنشأة حتي ينتهي إبلاغ المعلومات التي تم تجميعها ي حسابات المنشأة للأطراف المستفيدة من تلك التقارير وهي تقسم إلى نوعين رئيسيين هما :

1- تقارير خاصة (أوداخلية) : وهي التقارير التي تعد خصيصاً لتحقيق هدف معين أو بناءً علي طلب محدد ، في العادة تكون تقارير داخلية لخدمة إدارة المنشأة أو أصحابها، وليس هنالك عدد أو شكل محدد لها وهي تختلف باختلاف الغرض منها .

2- تقارير خارجية (أوعامة) : وهي التقارير ذات الغرض العام ، والتي تعد لخدمة اطراف مختلفة خارج المنشأة ، عادة ما يكون لهم اهتمامات مختلفة ، ويلتزم معد هذه التقارير بمجموعة من معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى ، ومن اهم التقارير ذات الغرض العام التقرير السنوي الذي ينشر في نهاية السنة المالية ، و تختلف بإلزامية نشر بعض معلوماته وقوائمه المالية من دولة لأخرى حسب التشريعات والقواعد المهنية المعمول بها في الدولة⁽²⁾.

وبوجه عام فإن التقرير السنوي علي القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها وبعض المعلومات المالية وغير المالية .

ومن خلال التعريفات السابقة للتقارير المالية يتضح الاتي :-

- التقارير المالية تحتوي علي المعلومات التي تعتبر المحصلة والنتائج النهائي للنظام المحاسبي .
- التقارير المالية وسليه لتوصيل المعلومات إلي مستخدميها .

¹ محمد جوده عبدالفتاح ، إطار مقترح لتطوير نظام المحاسبة الحكومية في مصر لخدمة تقييم الأداء الحكومي (القاهرة : جامعة حلوان ، رسالة ماجستير غير منشوره كلية التجارة وإدارة الأعمال ، 2001م) ص 4 .

² وابل بن علي الوابل ، أسس المحاسبة المالية ، د: ط ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، 1995م) ، ص 133.

- تعد التقارير المالية خلال فترة معينة لتعكس الجوانب المالية وغير المالية المختلفة للمشروع خلال تلك الفترة .
- التقارير المالية أداء لتقييم أداء المشروع خلال فترة معينة ⁽¹⁾.

تري الباحثة ان التقارير المالية هي عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بعد ان يتم ادخالها كبيانات اولية يتم تشغيلها حتي تطلع بصورة معلومات مالية او محاسبية تمثل ما يحدث بمصادقية وودقة وتفصيل وإن مفهوم التقارير المالية هي جزء لايتجزأ من تعريفها .

ثالثاً : مكونات التقرير المالي :

¹ ماجد إسماعيل ابوحمام ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة عي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (غزة : الجامعة الإسلامية بغزة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، 2009م) ص 54 .

يتضمن التقرير المالي وفقاً لمتطلبات مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، وذلك في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) (SFAC.6) ووفقاً لمجلس المعايير المصرية الخاص بعرض التقارير المالية⁽¹⁾.

التقارير المالية ، تتضمن الآتي : (2)

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية .
- تقرير مجلس الإدارة .
- الملاحظات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

تقرير مراقب الحسابات

تري الباحثة ان التقارير المالية تتكون من مجموعة من القوائم المالية وان دلة ذك يدل على صحة ودقة معلوماتها وبياناتها المنشورة وبالرغم من عدم تفرقة البعض بين التقارير المالية والقوائم المالية ألا إن القوائم المالية تختلف عن التقارير المالية، حيث تتضمن القوائم المالية مجموعة من البيانات المسجلة في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع بعض التقديرات الشخصية والتي تتوقف على مدى تمكن وخبرة القائمين بإعداد القوائم المالية ومدى استيعابهم وتفهمهم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتستخدم هذه القوائم في إعداد التقارير المالية والتي تعكس مدى نجاح الإدارة في تحقيق أهدافها ومدى سلامة الاستثمار داخل الوحدة .

رابعاً : الأغراض الأساسية للتقارير المالية :

¹ أمين السيد لطفي ، مراجع سابق ، ص 165 .

² قاسم محمد إبراهيم ، زياد يحي ، نظام المعلومات المحاسبية ، د : ط ، (العراق : بغداد ، الحداثة للطباعة والنشر ، 2003م) ، ص 35-37 .

قام مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز بإجراء دراسة في عام 1975م تعرف باسم تقارير الشركة وتهدف الى استطلاع رأي المهتمين في تسديد الأغراض الأساسية للتقارير المالية المنشورة وطرق تحقيق ذلك، وقد انتهت الدراسة الي ما يلي⁽¹⁾:

1. تقييم أداء الشركة.
2. التحقق من امكانيات وخبرات العاملين .
3. تقدير مدى استقرار المنشأة وقدرتها على مواجهة أي ظروف غير عادية.
4. تقييم درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة حالياً ومستقبلياً ومدى احتياجها الي الأموال وقدرتها على الإقتراض.
5. التنبؤ باحتمال ازدهار المنشأة ونجاحها في المستقبل وقدرتها على إجراء توزيعات الأرباح والتنبؤ بحجم الاستثمارات والانتاج والعمالة المستقبلية.
6. قياس أداء المنشأة بالنسبة للمنشآت الأخرى.
7. تقييم وظيفة المنشأة الإقتصادية و أدائها وعلاقتها بالأهداف القومية والاجتماعية والمنافع والأعباء على مستوى المجتمع.
8. التحقق من التزام المنشأة بالقواعد والقوانين واللوائح والنظم في المجتمع كقوانين التجارة والضرائب.
9. إعداد مقارنات اقتصادية بالقياس للوحدات الأخرى .
10. التحقق من حقوق الملكية والرقابة على نشاط المنشأة.

¹ سيد عطا الله السيد ، المفاهيم المحاسبية الحديثة ، د: ط ، (الاردن : دارالراية للنشر والتوزيع ، 2013م)، ص181

ترى الباحثة ان اغراض اعداد التقارير المالية تختلف من شركة لآخرى حسب رغبة الشركة والاسباب التي ادت لإعدادها وضرورة إكتساب الخبرة من المشاركين اصحاب المهارات فى إعدادها حتى تحقق الاغراض الخاصة التى انشئت من اجلها .

خامساً : المشاكل التي تواجه إعداد التقارير المالية :

في مجال تقويم المعلومات المحاسبية الصادرة عن المنشأة في التقارير المالية يمكن تحديد المشاكل التالية :

1. عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي المعلومات على فهم واستخدام الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها .
2. عدم إلمام المنشأة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من معلومات .
3. تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمنشأة الأمر الذي قد يضر بمصلحة المنشأة حسب اعتقاد إدارة المنشأة .
4. عجز المعلومات الحالية عن مقابلة التغيرات في النظم التصنيعية والبيئية وذلك لأنه اعتباراً من العام 1980م ظهرت تقنية متقدمة في التصنيع وأساليب التصنيع وتغيرات في عملية الإنتاج في معظم المنظمات بما يساعد على تحقيق أهداف الجودة للإنتاج.
5. يؤدي الإفصاح عن المعلومات داخل التقارير المالية إلى تحسين المناخ التفويضي مع الاتحادات العمالية مما يزيد من التكاليف المترتبة على المنشأة⁽¹⁾.

ترى الباحثة أن مشاكل إعداد التقارير المالية سابقة الذكر هي مشاكل فنية داخلية يمكن التغلب عليها بواسطة تكوين لجان المراجعة من أشخاص مختصين ذوي خبرة و التي

¹ حسين اليحيى وآخرون ، تحليل وتقييم المشاريع ، د ط ، (عمان : ام السباق للنشر ، 1998م) ، ص 365 .

تشرف على إعداد التقارير المالية ، والتأكد من احتوائها على المعلومات الجيدة التي تساعد جميع مستخدميها على اتخاذ القرار الرشيد .

سادساً : العوامل الملزمة لإعداد التقارير المالية :

الجدير بالذكر أن التقارير المالية الحالية كانت ناتجة عن التطور الذي وصلت اليه خلال مراحل تطوراتها التاريخية من حيث الالتزام بإعدادها، وفي الوقت الحاضر أصبح الالتزام بإعداد التقارير المالية يرجع للعوامل التالية⁽¹⁾:

1. المتطلبات القانونية التي ترد في القوانين كقانون الشركات والقوانين الضريبية.
 2. المتطلبات التي تفرضها الهيئات المنظمة للتعامل في أسواق الأوراق المالية، وذلك بالنسبة للشركات المسجلة أو التي ترغب التسجيل في هذه الأسواق.
 3. متطلبات المنظمات المهنية للمحاسبة، كالمنقابات أو الجمعيات المهنية التي تحدد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP).
- المعلومات الاختيارية التي تنشرها الشركات طوعية لقرار التقارير المالية دون أي التزام مهني أو قانوني للإفصاح.

ترى الباحثة ان عوامل اعداد التقارير المالية هي عوامل مرتبطة ببيئة المنشأة التي تقوم بإعداد التقارير وقد تكون هذه العوامل إقتصادية او قانونية او سياسية تختلف باختلاف حجم المؤسسة وقدراتها الادارية والبنية حتى توفى بالمتطلبات الضرورية والهامة المطلوبة والتي تصيب الهدف المطوب فى الوقت المناسب .

¹ - محمد أحمد العظمة ، يوسف عوض العادلي ، المحاسبة المالية ، د: ط , (الكويت : ذات السلاسل ، 1986م) ، ص 41.

المبحث الثاني

أهمية وأهداف التقارير المالية

أولاً : أهمية التقارير المالية :

يعتبر المستثمرون والدائنون الحاليون والمرتقبون وكذلك الموردون والعملاء ومن لهم إرتباطات مالية حالية أو مقبلة مع المنشأة هي الفئات الرئيسية التي تستخدم التقارير المالية ذات الغرض العام خارج المنشأة، وكل هؤلاء الأفراد لديهم مصلحة إقتصادية مباشرة أو غير مباشرة فهي تعمل على توصيل المعلومات اللازمة عن قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة مستقبلية تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة رشيدة ويتم التركيز على احتياجات المستخدمين الخارجين لأنه لا يتوافر لديهم السلطة للحصول على المعلومات المالية التي يحتاجون إليها من المنشأة، ومن ثم لا يجدون سوى الاعتماد على معلومات تقدمها اليهم الإدارة. ولذلك تنبع أهمية التقارير المالية من أهميتها لهؤلاء المستخدمين كل حسب حاجته. لذلك نتلخص أهمية التقارير المالية في الآتي :

1 - الأهمية بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين :

يهتم مقدمي رأس المال بالمخاطر الملازمة لإستثماراتهم والعائد المحقق منها، اذا نجدهم يحتاجون الي معلومات تساعد في تحديد ما اذا كان يمكنهم اتخاذ قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالاستثمار، كما نجدهم يهتمون بالمعلومات التي تساعد في تقييم مقدرة المنشأة علي توزيع الأرباح، إذ يحتاج المستثمون الحاليون والمرتقبون الي المعلومات المناسبة في الوقت نفسه

ولأجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية الأخرى واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم⁽¹⁾.

2- الأهمية بالنسبة للمقرضين الحاليين والمرتقبين :

ويشمل دائني المنشأة من المقرضين الحاليين والمرتقبين والمتمثلة في البنوك والمؤسسات المالية أو حملة السندات، والدائنون، وكل هؤلاء يعتمدون على المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية لتقييم مخاطر الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في تواريخ استحقاقها⁽²⁾.

3- الأهمية بالنسبة للعاملين :

يهتم العاملون في المشأ بالمعلومات الصادرة عن النظام المحاسبي والمتمثلة في القوائم المالية لتمكينهم من الحكم على مدى استقرار وربحية المنشأة، وكذلك تقييمهم لمقدرة المنشأة على دفع أجورهم وكل التعويضات ومزايا التقاعد وتوفير فرص العمل⁽³⁾.

4- الأهمية بالنسبة للموردين والعلاء :

تحتاج هذه الفئة الى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة وقدرتها على الاستمرار في ممارسة نشاطها خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها (العلاء) وقدرتها على

¹- أحمد محمد نور وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، د : ط ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2008م) ، ص43 .

²- محمد أبونصار، وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية ، ط2،(عمان: دار وائل للنشر، 2009م)، ص ص 4-5 .

³- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص46 .

دفع الالتزامات فى تاريخ استحقاقها وما اذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونة (الموردين) ⁽¹⁾.

5- الأهمية بالنسبة للجمهور :

تؤثر المعلومات المقدمة في شكل قوائم مالية للمنشأة على مجموعة كبيرة من الجمهور وهذا على مستوى قراراتهم من خلال تقديم مساعدات كبيرة للاقتصاد بطرق مختلفة ، إذ نجدها تستخدم مجموعة كبيرة منهم وتعاملاتها مع الموردين المحليين ، كما يمكن أن تساعد القوائم المالية في مد الجمهور بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة بالنسبة لنمو المنشأة والتنوع فى نشاطها، لكن لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، فنجدها تقدم معلومات تفي باحتياجات عامة لكل المستخدمين ولذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية على قوائم مالية ذات الغرض العام تكون أكثر إفادة لمختلف المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة وعادة ما يقع علي عاتق الإدارة مسئولية إعداد القوائم المالية.

6- الأهمية بالنسبة للحكومات ووكالاتها :

تهتم الحكومات ووكالاتها بالمعلومات الصادرة عن المؤسسة عن طريق القوائم المالية بما يسمح لها بعملية توزيع الموارد، ولكي تتمكن من رسم بعض السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني مثل استخدامها على مستوى إدارة الضرائب لغرض احتساب الضريبة على الأرباح، كما تعتبر وسيلة للخطيط والمتابعة والاحصاء بالنسبة للمحاسبة الوطنية.

7- الأهمية بالنسبة للإدارة :

¹- هاشم أحمد عطية ، محمد محمود عبدربه ، دراسات في المحاسبة المالي ، د : ط ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ص 45 .

تبدو حاجة الإدارة للمعلومات أكثر إلحاحاً وأهمية من حاجات الأطراف الأخرى، والسبب في ذلك يتمثل في طبيعة نشاط الإدارة، والمتمثل في التخطيط والرقابة ، والتقييم وإعداد التقارير عن نتائج أنشطتها.

8- أهمية التقارير المالية في منظور الباحثين :

رأي الباحث الأول : لخص أحد الباحثين أهمية التقارير المالية في الآتي⁽¹⁾:

1. ضمان لحماية المصالح وتعظيم المنافع من خلال توفير الشفافية وإضفاء المصداقية .
- 2 . ضرورة توسيع نطاق البحث والدارسة ليشمل الإدارة الحاكمة للشركات بوجه عام .
3. العمل على ضمان الشفافية وتحقيق جودة التقرير المالي .
4. تحمل المراجعين بمسئولية أكبر من العديد من الجوانب الحساسة المتعلقة بفجوة التوقعات.
5. تعمل على توفير الشفافية للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية.
6. تتمكن من القيام بمهامها الإشرافية والرقابية.

¹ محمد محمد عبدالقادر الديبسي ، اطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي ، (القاهرة :

المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، المجلد 29 العدد الأول 2005م) ص 54

7. تعزز من ثقتهم في خطوات إعداد التقارير المالية ، وما يواكبها من التحقق من مدى عدالتها لتأكيد إصدارها بما يتفق مع المعايير والمتطلبات الصادرة عن الهيئات التنظيمية المختلفة .

رأي الباحث الثاني : لخص أحد الباحثين أهمية التقارير المالية في الآتي: ⁽¹⁾

1. تعمل على توافر المعلومات في التوقيت المناسب .
- 2- مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها .
3. تتسم بها المعلومات المحاسبية كي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها.
4. الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة.
5. مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين .

رأي الباحث الثالث : نظر أحد الكتاب إلى أن أهمية التقارير المالية تتمثل في الآتي: ⁽²⁾

1. التوقف على قيمة ما يقدمه من خدمات للمجتمع ، ولأطراف التي تسعى لخدمتها.
2. أن أهمية جودة التقارير المالية تصبح من القضايا الأكثر إلحاحاً على الباحثين كما تفجرت الأزمات المالية أو توافرت مؤشرات على وجودها .
3. حماية مصالح مستخدمي التقارير المالية ، وحماية أموالهم ، وترشيد قراراتهم .
4. تقديم معلومات محاسبية على درجة كبيرة من الجودة .

¹ رشا حمادة ، الإفصاح المحاسبي الاختياري في جودة التقارير المالية ، (الاردن : المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة الأردن ، المجلد 10 . العدد 4 ، 2014م) ص 682 .

² بديع الدين ريشو، جودة التقارير المالية – العوامل المؤثرة ووسائل القياس ، (ال قاهرة : المجلة العلمية للتجارة في التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2012م) ص 153 .

رأي الباحث الرابع : نظر أحد الكتاب إلى أن أهمية التقارير المالية تتمثل في الآتي: (1)

1. تعد التقارير المالية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية حيث تمثل الوسيط الناقل لأحداث ومعاملات وأنشطة المنشآت في صورة معلومات مالية إلى المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة ، وتشمل التقارير المالية على قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة المركز المالي إضافة إلى تقارير مجلس الإدارة ، والملخصات المالية ، وتقارير أخرى خاصة مثل التقارير القطاعية وقوائم القيمة المضافة وغيرها .

2. تعد التقارير المالية بمثابة مدخلات لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (المخرجات) بعد دارستها وتحليلها (التشغيل) .

3. دور المحاسبة والمراجعة في توفير معلومات تتسم بالمصداقية والموثوقية ، مما أدى ، إلى زيادة الاهتمام بجودة التقارير المالية واعتبارها من الموضوعات الأكثر ظهوراً على الساحة المحاسبية ، نتيجة لأهمية التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات .

رأي الباحث الخامس : أشار أيضاً أحد الكتاب إلى أن أهمية التقارير المالية تتمثل في إعداد وعرض تقارير مالية ذات جودة عالية تؤثر إيجاباً على المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات الأخرى المتعلقة بتوزيع الموارد.(2)

رأي الباحث السادس : أشار أيضاً أحد الكتاب إلي دور الهام الذي تلعبه أهمية جودة المعلومات وتم توضيحه على النحو التالي (3):

¹ احمد هريدي محمد مرعي ، طرق القياس المحاسبي واثرها علي جودة التقارير المالية ، (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد4 المجلد 3 ، 2012م) ، ص 1469 .

² صلاح حسن علي سلامه مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوي جودة التقارير المالية مجلة الفكر المحاسبي (القاهرة : كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد 2 الجزء 2، 2011م) ، ص 236

³ انعام محمد احمد علي ، تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات علي جودة التقارير المالية (القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة كلية التجارة وإدارة الأعمال 2011 ، ص 85 .

1. تؤدي إلى كفاءة تخصيص رأس المال للاستخدامات عالية القيمة ، حيث تساعد جودة المعلومات عن الشركات ومنافسيهم كلاً من المديرين والمستثمرين على تقييم الفرص الاستثمارية وتحديد تلك التي تحقق قيمة ، وبالتالي تشجيع تدفق رأس المال النقدي والبشري تجاه القطاعات ذات العوائد المرتفعة المتوقعة وبعيدا عن القطاعات ذات الأداء الشيء المتوقع .

2. تساعد جودة المعلومات المحاسبية على تخفيض تكلفة رأس المال من خلال طريقتين يمكن توضيحهما على النحو التالي :

أ. الطريق الأول : تخفيض عدم تماثل المعلومات بين كبار وصغار المستثمرين مما يقود إلى تخفيض مخاطر السيولة وزيادة إمكانية تمويل الاستثمارات طويلة الأجل ، التي تتسم بانخفاض السيولة بدون مطالبة المستثمرين بالاستغناء عن أموالهم على المدى الطويل ، على أساس أن جودة المعلومات تنخفض عن مخاطر خسارة صغار المستثمرين من الإتجار مع المستثمرين العاملين ببواطن الأمور ، مما يؤدي لجذب المزيد من رؤوس الأموال إلى الأسواق .

ب. الطريق الثاني : تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين يتمخض عنه تخفيض تعارض المصالح تكاليف الوكالة على أساس أن المعلومات التي تتسم بالموضوعية والقابلية للتحقق تسهل من فعالية ممارسة المساهمين لحقوقهم ورقابتهم للمديرين.

3. يساعد توفير المعلومات والحقائق عالية الجودة على توقع حدوث الأزمات المالية من خلال حصر الأخطاء واستقرائها وأيضاً على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء أثناء الأزمة المالية في حالة حدوثها ، ومن ثم يرى الباحثة أن جودة المعلومات المحاسبية تسمح للشركات بامتلاك مستويات منخفضة من النقدية وتخفيض الاستثمارات غير المنتجة في المركز المالي في ظل انخفاض احتمال حدوث الأزمات.

4. تلعب جودة المعلومات المحاسبية دوراً في تمكين أعضاء مجلس الإدارة في تحسين قيمة المساهمين ، وتوفير سلسلة واسعة من المتغيرات التعاقدية التي تحدد النتائج والعوائد المالية من الخطط التحفيزية المصممة لالتقاء المصالح بين المديرين والمستثمرين.

اما الباحثة تري أن اهمية التقارير المالية تكمن في جودة المعلومات التي يخرجها نظام المعلومات المحاسبي والتي تلعب دوراً نقابياً يساهم في تحسين الأداء عن طريق ضبط كفاءة إدارة الاداريين للأصول وتنفيذهم أفضل المشروعات وتخفيض مصادرتهم لثروة المستثمرين إظهار الارباح على حقيقتها دون تحريف .

ثانياً : أهداف التقارير المالية :

تتقسم أهداف التقارير المالية الى عدة أقسام هي :

أ- أهداف رئيسية وتتمثل في الآتى ⁽¹⁾:

1- تقديم المعلومات لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين :

¹ - عبد المنعم عوض الله وآخرون ، تحليل ونقد القوائم المالية ، د : ط ، (القاهرة : مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1993)، ص

يعتبر الهدف الرئيسي للتقارير المالية ذات الغرض العام تقديم المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات المستفيدين الخارجين الرئيسيين للمعلومات عند اتخاذ قرارات تتعلق بمنشأة معينة. وعلى وجه التحديد يحتاج المستفيدون الخارجيون الرئيسيون الى معلومات تساعد على تقييم قدرة المنشأة في المستقبل على توليد تدفق نقدي ايجابي كافي.

2- القياس الدوري لدخل المنشأة :

من المعروف أن قدرة المنشأة على تحقيق الدخل وتحويله الى تدفق نقدي في المستقبل يعتمد على تغيرات كثيرة منها الظروف الاقتصادية العامة، والطلب على منتجاتها، وظروف العرض في الحاضر والمستقبل والاستفادة من تلك الفرص.

3- تقديم معلومات تساعد علي تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي :

يجب أن يكون قياس الدخل وما يرتبط به من معلومات التي يتم الافصاح عنها فى القوائم المالية مفيد بالقدر المستطاع للمستفيدين فى تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي ، ويعتبر مبدأ الاستحقاق أساسا لقياس الدخل الدوري أكثر فائدة في تقييم التدفقات النقدية من مبدأ الأساس النقدي لهذا الغرض، ولكي تكون المعلومات التي تفصح عن القوائم المالية عن الدخل مفيدة يجب أن يبين مصادر ومكونات دخل المنشأة مع التمييز بين المصادر المتكررة وغير المتكررة، ولا يقتصر اهتمام المستفيدين على مقدار الدخل الذي حققته المنشأة في مدة معينة وإنما يمتد ليشمل اهتمامهم الى معرفة مصادر تلك الدخول وأجزائها والأحداث التي أدت الى تحقيقها، نظرا لأن هذه المعلومات تساعد في تكوين توقعاتهم عن المستقبل وعلاقتها بالماضي.

4- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها :

يسعى المستفيدون الخارجيون عادة الى مقارنة أداء المنشأة بغيرها من المنشآت، وتجرى هذا المقارنات في معظم الأحيان على أساس نسبي وليس أساس مطلق، بمعنى أن الدخل ينسب

عادة الى صافي الموارد المتاحة للمنشأة قبل إجراء المقارنات، وبناءا على ذلك فإن هؤلاء المستفيدون يهتمون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادر تلك الموارد.

5- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية :

يهتم المستفيدون الخارجيون اهتماماً مباشراً بقدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال بدون تقليص نطاق عملياتها الجارية، وعلى ذلك يجب أن تحتوى القوائم المالية للمنشأة على معلومات عن التدفق النقدي للمنشأة . وتعتبر المعلومات التالية مفيدة عند تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال :

أ- الأموال الناتجة أو المستخدمة فى التشغيل.

ب- الأموال الناتجة من الإقراض أو المستخدمة لتسديد القروض.

ج- الأموال الناتجة من استثمارات جديدة من قبل أصحاب رأس المال.

د- التدفقات النقدية الأخرى

ب - أهداف ثانوية وتتمثل فى الاتي :

تنقسم أهداف التقارير المالية الى عدة أقسام تتمثل فى الاتي :

1- الأهداف العامة للتقارير المالية

أ. توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الإستثمارية والإئتمانية، مع ضرورة صياغ هذه المعلومات بحيث يمكن إستيعابها فهمها من قبل أولئك المستخدمين والمفترض تملكهم القدر الكافي من الدراية والفهم للأنشطة الإقتصادية.

ب. توفير المعلومات التي تفيد في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوقيت هذه التدفقات ودرجة عدم التأكد المحيطة بها .

2- الأهداف التفصيلية :

أ. توفير المعلومات التي تفيد بتقييم أداء المنشأة، وتحديد أرباحها وذلك بإستخدام مقاييس الربحية المعدة وفقاً لأساس الإستحقاق، والتي تعطي مؤشر أفضل من المقاييس الربحية المعدة على الأساس النقدي، وذلك لأنها تحدد حجم للإنجازات الخاصة بالفترة بعد مقابلتها بالمجهودات المرتبطة بها.

ب. توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة أو الإعسار وتدفقات الأموال.

ج. توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مدى نهوض الإدارة بمسئوليتها، ومدى نجاحها في المحافظ على موارد المنشأة ومدى الكفاءة التي تدار بها هذه الموارد.

د. توفير المعلومات التي تتعلق بملاحظات تفسيرات الإدارة المساعدة لفهم ما يرد بالتقارير التالية.

4- أهداف التقارير المالية المالية في منظور الباحثين :

أشار احد الباحثين إلي أن أهداف التقارير المالية تتمثل في الاتي :

- تقييم أداء المنشأة ومدي تحقيقها لأهدافها وذلك علي مستوي الإدارة .

- تقييم الأداء للإدارة وكفاءتها والتحقق من إمكانية وخبرات المديرين .
 - استخلاص بعض المقاييس المحاسبية التي تعبر عن درجة المخاطر من خلال المعلومات المحاسبية لمدة فترات مقارنة .
 - تقدير درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة حالياً أو مستقبلاً واحتياجاتها للأصول وقدرتها علي الاقتراض .
 - القدرة علي التنبؤ باحتمالات نجاح المنشأة ومدي قدرتها علي إرجاء التوزيعات للأرباح والتنبؤ بحجم الاستثمارات والإنتاج والعمالة .
 - اشتغال التقارير المالية المنشورة علي معلومات مفيدة عن درجة المخاطر لمتخذي القرارات الاستثمارية .
- من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والمالية الأسس التي أعدت علي أساسها القوائم المالية والتقارير المالية معلومات من التدفقات النقدية , معلومات عن الإنفاق الاستثماري المستقبلي معلومات تفيد في تقييم الأوراق المالية للمنشأة المطروح أوراقها في السوق .
- وان التقارير المالية تشتق من احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية وغالباً ما تسمى قوائم مالية ذات عرض عام نظراً لأنها تعد لخدمة جميع المستخدمين الخارجيين وهو الأمر الذي يصعب مهمة وضع أهداف واضحة للتقارير المالية , فلاشك أن هذه المهمة قد تكون أيسر فيما لو كان لكل المستخدمين الخارجيين نفس الاهتمامات والمصالح, وان كان ذلك غير ممكن من الناحية العلمية , فعلي سبيل المثال البنك الذي يقوم بفحص القوائم المالية بغرض الموافقة علي منح قرض لمدة ثلاثة شهور , تتصب اهتماماته أساساً علي العناصر التي تتعلق بإظهار مدي فترة

المنشأة علي الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، في حين أن المستثمر أو المالك يهتم بالمقدرة الكسبية للمنشأة والتي تمكن من القدرة علي البقاء والاستمرار⁽¹⁾

5- أهداف التقارير المالية وفق مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة :

نظراً لأن القوائم المالية ذات غرض عام ، فإن احتياجات واهتمامات بعض المستثمرين المستخدمين قد تلقي مزيداً من الاهتمام مثل احتياجات المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين ، ولقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة بمفهوم رقم (1) والسابق الإشارة إليه مبيناً أهداف التقارير المالية .

كما اصدر الإصدار رقم (2) متضمناً الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وحدد فيه نوعية تلك المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية علي النحو التالي⁽²⁾:

1- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات تكون مفيدة لكل من المستثمر والدائنين الحاليين والمحتملين ومستخدمي المعلومات الأخرى في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالاستثمار والاقتراض .

2- يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مفيدة تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين ومستخدمي المعلومات الآخرين في تقييم قيمة وقت عائد الاستثمار ودرجة التأكد من تحقيقه وفي تقدير الأسعار السوقية والمحتملة للاستثمارات في اسهم أو سندات في صورة توزيعات وفوائد .

¹ مصطفى نبيل علي الشامي ، دراسة وتحليل نفعية المعلومات كمحتوي إعلامي للتقارير والقوائم المالية المحاسبية في سوق الأعمال الاستثمارية ، (المنصورة : المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الأول ، 2000) ، ص ص 158-160 .

² أمال محمد محمد عوض ، مرجع سابق ، ص 92 .

3— يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للوحدة والحقوق علي تلك الموارد والنتائج المترتبة علي المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي إلي حدوث تغيرات هذه الموارد والحقوق علي تلك الموارد .

4— يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة فالمستثمرين والدائنين غالباً ما يستخدمون المعلومات عن الماضي في تقرير التوقعات عن المنشأة وظروفها المستقبلية .

5— يجب أن تركز التقارير المالية بصفة أساسية علي معلومات عن أداء المنشأة مزوداً بمقاييس للقدرة الكسبية للمنشأة وظروفها المستقبلية .

6— يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية حصول المنشأة علي النقدية وكيفية استخدامها , وعن الافتراض وكيفية سداد القروض .

7— يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية قيام إدارة المنشأة بمسؤولياتها تجاه الملاك (حملة الأسهم) بالنسبة لاستخدام الموارد التي أوتمن عليها .

8— يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مفيدة للمديرين وأعضاء مجلس الإدارة يمكن الاعتماد عليها حال قيامهم باتخاذ القرارات .

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج أفئدة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وتعتبر التقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة المالية فالتقارير المالية هي الوسيلة الأساسية للاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهمة بأنشطة الشركة ، من خلال التقارير المالية يمكن للأطراف الأخرى المهمة بأنشطة الشركة التعرف على المركز المالي للشركة والأداء والتدفقات النقدية للشركة ، حيث اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية بتحديد أهداف التقارير المالية ، وفيما يلي عرض لأهداف التقارير المالية وفقاً لبعض الهيئات والمنظمات الدولية .

6- أهداف التقارير المالية التي وضعها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين⁽¹⁾:

قد حدد المعهد الأمريكي مجموعة من الأهداف يمن ذكرها علي النحو التالي :—

- أن أهداف التقارير المالية هدف خدمة هؤلاء المستثمرين الذين تتوفر لديهم سلطة محددة أو إمكانية محددة أو مصادر محددة للحصول علي المعلومات والذين يعتمدون علي القوائم المالية كمصدر معلومات رئيسي لتقديم النشاط الاقتصادي للمنشأة .
- أن الهدف الأساسي من التقارير المالية هو التزود بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية .
- إن أهداف التقارير المالية تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الدائنين من اجل التنبؤ والمقارنة وتقديم التدفقات النقدية من جني المبلغ والتوقيف ونسبة عدم التأكد .
- 4. إن من أهداف التقارير المالية تزويد المستثمرين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمشروع.
- 5. إن من أهداف التقارير المالية تقديم معلومات مفيدة في الحكم على قوة الإدارة في استخدام موارد المشروع لتحقيق هدفه الأساسي.
- 6. أن من أهداف التقارير المالية تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقديم المقدرة الكسبية للمشروع ويجب الإفصاح عن الغرض.
- 7. تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل مما يزيد من قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ والتقييم للأحداث الاقتصادية المتوقعة.
- 8. تقديم قائمة المركز المالي تفيد في التنبؤ والمقارنات والتقييم للقدرة الإيرادية للمنشأة .
- 9. تقديم قائمة الدخل الدوري ، وبحيث يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل.

¹¹إسماعيل محمد احمد شبو، تقييم أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، 2007م) ص 103-102.

10. تقديم قائمة الأنشطة المالية تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الإيرادية للمنشأة.
11. تقديم المعلومات المفيدة للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح لتقويم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.
12. التقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يكون لها أثر على المجتمع بصفة عامة، والمسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية⁽¹⁾.
- أن المعهد الأمريكي للمحاسبين حدد أهداف التقارير المالية في المعلومات التي توفرها القوائم المالية الثلاثة قائمة المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية دون ذكر لقائمة التغير في حقوق الملكية.

7- أهداف التقارير المالية وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي⁽²⁾ (FASB) :

- فقد قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بإصدار قائمة المفاهيم رقم (1) في نوفمبر عام 1978م والمختصة بأهداف التقارير المالية للمنشآت التجارية وقد جاءت هذه الأهداف على النحو التالي :
- 1- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات المماثلة.
 - 2- توفير المعلومات المتعلقة بموارد الشركة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت على هذه الموارد والالتزامات.

¹ محمد حسن سويلم ، رد فعل سوق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية عن ربحية المنشأة ، (القاهرة : مجلة البحوث العلمية والتجارية ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، 2002م) ، ص 82 .

² نهله محمد السيد إبراهيم ، تأثير جودة التقارير المالية علي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ، 2008م) ، ص ص 67-

3. توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء الشركة وتحديد أرباحها، والمعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والإعسار وتدفق الأموال .

4. توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسئولية الإدارة وتقييم كفاءتها، والمعلومات التي تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة .

5. معلومات تفيد في كيفية المنظمة على النقدية وكيفية إنفاقها وأيضاً كيفية حصول المنظمة على موارد نقدية سائلة أخرى وكيفية إنفاقها، وبمعنى آخر من أين أتت تلك الأموال وفيما أنفقت ومن أين حصلت على القروض وكيف سيتم سدادها كما يجب أن تتضمن تلك التقارير أية معلومات تتعلق بأية عوامل أخرى من شأنها أن تؤثر على السيولة في تلك المنظمات⁽¹⁾

8 – أهداف التقارير المالية وفقاً للمجلس القومي الأمريكي للمحاسبة الحكومية NCGA :

حيث ذكر في التقرير الصادرة في العام 1980 م أن التقارير المالية تهدف إلى توفير الآتي (2):

1. المعلومات المفيدة واللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومساءلة الإدارة

2. المعلومات المفيدة واللازمة لتقويم الأداء الإداري والتنظيمي .

لتحقيق هذين الهدفين يستلزم الأمر الوفاء بستة أهداف أساسية أوردها التقرير

السابق المشار إليه ، وهي توفير المعلومات المالية المفيدة واللازمة للاتي :

أ.تحديد النفقات المالية والأرصدة ومتطلبات الوحدة من الموارد المالية قصيرة الأجل والتنبؤ .

¹ صالح سليمان عيد ، اطار محاسبي لقياس وتقويم الأداء الحكومي ، (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، 1991م) ، ص 200

² محمد جودة عبدالفتاح ، مرجع سابق ص ص 6-7

- ب. تحديد المركز المالي للوحدة الحكومية والتغيرات التي تطرأ عليها والتنبؤ بها . ج. الرقابة على الأداء في ظل المتطلبات القانونية والتعاقدية والإجرائية .
- د. أغراض التخطيط وإعداد الموازنة والتنبؤ بأثر اقتناء وتخصيص الموارد على تحقيق أهداف التشغيل .
- هـ. تقويم الأداء الإداري والتنظيمي للوحدة الحكومية⁽¹⁾ .

9 - أهداف التقارير المالية وفقاً لمجمع المحاسبين القانونيين بأستراليا :

قد حدد هذا البيان الأهداف كما يلي:⁽²⁾

- أ. الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي هذه التقارير لاتخاذ وتقييم القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية، هذا ويتكون مستخدمو التقارير المالية من (مقدمي الموارد ، والمستفيدين من ناتج المنشأة) العملاء في المشروع التجاري والأعضاء في الوحدات غير التجارية ، والجهات المسؤولة عن الإشراف والمتابعة .
- ب. تعد إدارة المنشأة التقارير المالية ذات الغرض العام بطريقة تساعد على إخلاء مسؤولياتها.
- ج. يجب أن تفصح التقارير المالية عن المعلومات اللازمة لاستخدامها في مجالات (تقييم الأداء، تقييم المركز المالي، تقييم التمويل والاستثمار، تقييم مدى التقيد بالحدود والقوانين واللوائح المنظمة).

10- أهداف تقرير تروبلود :

¹ علي هويدي ، العلاقة بين المعلومات المحاسبية والعائد المتوقع ، (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة

جامعة عين شمس ، العدد 2 ، 2000م) ، ص 67

² محمد جودة عبدالفتاح ، مرجع سابق ص 11

وقد قامت اللجنة المشكلة من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لتحديد أهداف المحاسبة لإعداد تقرير باسم تروبلود في أكتوبر عام 1973، وقد تضمن التقرير اثني عشر هدفا للتقارير المالية على النحو التالي⁽¹⁾:

1- يتمثل الهدف الأساسي من التقارير توفير معلومات تفيد في اتخاذ قرارات اقتصادية .
2- خدمة هؤلاء الأطراف الذين لديهم قدرة أو موارد أو سلطة قاصرة على طلب معلومات مباشرة ، ومن ثم فهم يعتمدون على التقارير المالية كمصدر أساسي للمعلومات عن المنشأة.
3- إمداد المستثمرين والمقرضين بالمعلومات التي تفيدهم في إجراء التنبؤات والمقارنات وإجراء التقييم لاحتمالات التدفقات النقدية المستقبلية من حيث مقدار وتوقيت تلك التدفقات ودرجة عدم التأكد.

4- إمداد القراء بالمعلومات لأغراض التنبؤ والمقارنات وتقييم المنشأة على خلق الأرباح.
5- إمداد القراء بمعلومات تفيد في تقرير مدى قدرة إدارة المنشأة على استخدام مواردها في تحقيق الأهداف بفاعلية.

6- توفير معلومات فعلية وتفسيرية عن تلك العمليات والأحداث التي تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المنشأة على خلق ربحية.

7- توفير معلومات من المركز المالي التي تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المنشأة على خلق الربحية.

8- توفير قائمة بالأرباح الدورية التي تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المنشأة على خلق الأرباح.

9- توفير معلومات مفيدة عن قدرة المنشأة على خلق الأرباح عن طريق قائمة بالأنشطة التمويلية.

¹- عبدالناصر محمد درويش، تقييم اتجاهات التنبؤ في تطبيق معايير المحاسبة في إعداد البيانات الخاصة ، (المنصورة : المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2008م) ، ص 79

- 10- توفير معلومات للأغراض التنبؤية حيث يتم توفير معلومات عن التنبؤات المالية.
- 11- توفير معلومات للهيئات الحكومية وتلك الهيئات الغير هادفه لتحقيق الربح تفيد فى تقييم فاعلية إدارة الموارد فى تحقيق أهداف المنظمة.
- 12- إعداد تقارير عن تلك الأنشطة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن تحديدها وقياسها ، والتي تعتبر هامة لإبراز دور المنشأة في المجال الإجتماعي .

من ذلك إستنتجت الباحثة إن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة و إنما تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها التقارير وأيضاً باختلاف أنشطة ومجال عمل المنشآت المقدمة للتقارير وأن هذه الظروف المختلفة أدت الى استخدام تعاريف مختلفة للقوائم المالية، مما ينتج عن هذا الاختلاف استخدام معايير مختلفة من الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي أعطاء اسسس مختلفة للقياس ساهمت في إعداد التقارير المالية حسب أهداف المنشود الذي اعدت من أجله .

ثالثاً : دور التقارير المالية في المعلومات المالية التي تحتويها :

تتبع أهمية التقارير المالية من أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها، والتي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدم الخارجي. ومن أهم الأدوار التي تؤديها التقارير المالية للمعلومات المالية التي تحتويها والتي تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

1- على مستوى المستثمر الفرد :

- أ- الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها .
- ب- الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار .

¹- محمد أحمد العظمة ، يوسف عوض العادلي، مرجع سابق ، ص 49

ج- التمكن من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة و تقدير التوازن بين درجة الربحية والمخاطر.

د- الحصول على معلومات تمكن من التعرف على القنوات الاستثمارية الملائمة لتوجيه المدخرات.

2- على مستوى السوق المالية :

أ- حماية المستثمر وإشاعة الثقة بينهم.

ب- تخفيض أثر المعلومات الضارة أو المضاربات التي قد تؤدي الى تسعير خاطئ للأوراق المالية مما يؤدي في النهاية الى التخصيص غير الكفؤ للموارد المتاحة.

ج- توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم.

د- العمل على التوصل الى اسعار التوازن غير تبادل حقوق الملكية .

هـ- خلق مجالات الابتكار لأدوات الاستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

3- على مستوى المجتمع :

أ- توجيه الموارد والقرارات الاقتصادية المتعلقة بحسن توزيعها بين القطاعات المرغوب الاستثمار فيها اقتصاديا واجتماعيا.

ب- القضاء على أية مضاربات قد تؤدي الى عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى نقل الثروة من فئة الى فئة أخرى بدون مبرر اقتصادي.

ج- عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي.

د- تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

من رأى الباحثة إن الدور الذي تلعبه التقارير المالية ينتمل في المعلومات التي يجب أن

تحتويها التقارير والمالية التي تنشأ أساسا من احتياجات المستخدمين والذين غالباً ما يستندون

للمعلومات المقدمة من قبل الإدارة في التقارير المالية وأي تلاعب في حقيقة تلك المعلومات يمكن أن يؤثر في قراراتهم الاستثمارية المستقبلية .

رابعاً : مستخدموالتقاريرالمالية:

تعتبر تلبية إحتياجات مستخدمو القوائم المالية من المعلومات المحاسبية من الأمور الأكثر تعقيداً في المحاسبة فمن ناحية لديهم نطاقاً واسعاً متضارباً من المصالح, ومن ناحية أخرى تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات, حيث لكل مستخدم منهم هدف معين من تحليل وتفسير القوائم المالية والمعلومات المحاسبية, فهناك من يهدف إلى معرفة وتحديد نتائج الأعمال التي حصلت في الماضي ومنهم من يريد أساساً أن يبني عليها التقديرات أو الخطط المستقبلية من أجل المفاضلة بين البدائل المتاحة⁽¹⁾.

يتم تصنيف مستخدمي التقارير المالية على عدة إعتبارات كعلاقتهم بالمؤسسة (مباشرة أو غير مباشرة), أو أهدافهم (إستثمار أو قرض), أو حسب طبيعتهم (داخليين أو خارجيين) ويستعمل هؤلاء التقارير المالية لإشباع حاجاتهم للمعلومات وسنحاول الآن أن نصنفهم حسب طبيعتهم كما يلي⁽²⁾:

1. المساهمون الحاليون والمرتقبون:

المساهمون الحاليون هم الذين استثمروا أموالهم فعلاً في أسهم المنشأة ولهم حق للملكية فيها فهو يستفيد من التقارير المالية لإتخاذ القرار بالبيع أو المحافظة على الأسهم فإذا ما قرر بيع حصته الحالية وإعادة إستثمارها, أو قرر المحافظة عليها فتؤول إليه في المستقبل في صورة أرباح

⁽¹⁾ مصطفى حامد سالم, "دور القياس المحاسبي للجودة الشاملة في زيادة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية والقوائم المالية المنشورة", (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا, رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة, 2007م), ص 75.

1 أحمد الفيومي, أحمد حسين علي حسين, تصميم وتشغيل نظم المعلومات , د:ط , (عمان : مكتبة الإشعاع الفنية , 1998م) , ص 35.

حيث يحتاج المساهمون الحاليون للمعلومات التي تمدهم بها القوائم المالية لمساعدتهم في إتخاذ القرارات ومن أهم المعلومات عائد السهم, والأداء المالي للشركة⁽¹⁾.

أما المساهمون المحتملون فهم من يسعى إلى إتخاذ قرار بشراء أو عدم شراء حق من حقوق الملكية في منشأة معينة, لغرض دراسة إمكانية إستثمار أموالهم فإن المستثمرين المحتملون في أسهم

الشركة يحتاجون لكثير من المعلومات خاصة العائد الحالي للسهم والمتوقع للسهم والأداء المالي للشركة ومركزها المال⁽²⁾.

2. المقرضون:

هم طائفة البنوك والمؤسسات التي تتولى تدبير الإحتياجات التمويلية الحالية والمستقبلية للمشروع وتحتاج هذه الفئة إلى معلومات حول مصادر وإستخدامات النقدية والأموال السائلة الأخرى التي تساعد في تقييم مقدار المشروع على تحويل أرباحه إلى تدفقات نقدية ومعرفة مدى مالية هذه التدفقات⁽³⁾.

3. الموردون:

يقدمون السلع والخدمات للمنشأة نتيجة توقعاتهم في الحصول على نقد مقابل ما يقدمونه وهو الشئ الذي يجعلهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة القدرة المالية للمؤسسة للوفاء بالتزاماتهم⁽⁴⁾.

4. الجهات الحكومية:

2 أحمد بسيوني شحاته, المحاسبة المالية القياس والإتصال المحاسبي, د : ط , (الإسكندرية : الدار الجامعية , 1992م) , ص 28.
3 عبدالوهاب نصر علي , خدمات مراقب الحسابات لسوق المال , د:ط , (الإسكندرية : الدار الجامعية, 2001م) , ص 25.
(3) أحمد صلاح عطية , مبادئ المحاسبة المالية نظام المعلومات لخدمة متخذي القرارات , د : ط , (الإسكندرية : الدار الجامعية , 2004م) , ص ص 6-7.
(4) عادل عاشور , أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية , (الجزائر: جامعة عمار ثلجي بالإغواط , كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , 2006م), ص 96.

تسهر الدولة على ضمان إحترام المؤسسة لتطبيق قوانينها من خلال أجهزتها المتمثلة في إدارة الضرائب، والحماية الإجتماعية وغيرها، مستخدمة المعلومات التي تحتويها التقارير المقدمة⁽¹⁾.

5. آخرون:

هناك آخر من المستخدمين للتقارير المالية مثل الصحافة، مراكز الأبحاث، الجمعيات الحكومية، محلي القوائم المالية، سماسرة البورصة، الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية... الخ⁽²⁾.
مما سبق ترى الباحثة أن في كثير من الأحيان يستطيع مستخدم التقارير المالية تحديد محتوى التقارير المالية لذا يجب على معد التقارير المالية مراعاة إحتياجات مستخدميها بمختلف جهاتهم وإن إعداد التقارير المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المنشآت الموجودة حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء المستخدمين و بالرغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد الي آخر إلا أن هناك فروقا بينها تسببت فيها ظروف إجتماعية وإقتصادية وقانونية تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي .

المبحث الثالث

أنواع التقارير المالية

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بنجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة الى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة مثل المستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية، وغيرها⁽³⁾.

وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات، هذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم التي تعدها المنشآت باختلاف الجهات المنظمة لهذه لمهنة

(1) أحمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق ، ص 35.

(2) عليان الشريف وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية د : ط ، (عمان: دار السيرة للنشر ، 2000م) ، ص 27.

³ دوانالد كيسو وجيري، وجنت، المحاسبة المتوسطة ، أحمد حامد حجاج ، ط2، (الرياض : دار المريخ للنشر، 1999م) ، ص 22.

المحاسبة، واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم المالية، كما أن التقارير المالية يجب أن تفصح عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة⁽¹⁾.

وتعتبر القوائم المالية عصبية التقارير المالية ، وتحتوي هذه التقارير بالإضافة إلى القوائم المالية على معلومات مالية وغير مالية أخرى والتي لا توجد بالقوائم المالية ، وهي تعتبر إحدى وسائل عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية حيث أصبح من المستحيل الإفصاح عن كافة المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير المالية في صلب القوائم المالية ذات الغرض العام ، وأن هنالك قدر كبير من المعلومات (محاسبية وغير محاسبية) يتعين الإفصاح عنها خارج نطاق القوائم المالية⁽²⁾.

تمثل التقارير والقوائم المالية الخطوة الأخيرة في العملية المحاسبية ، حيث يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها وذلك من خلال القوائم المالية ، وتعرض القوائم المالية المعلومات المحاسبية عن المنشأة مثل نتائج التشغيل ، الوضع المالي ، التدفقات النقدية في نهاية كل فترة مالية بغرض مساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات المتعلقة بمعاملاتهم مع المنشأة .

وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات، هذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم التي تعدها المنشآت باختلاف الجهات المنظمة لهذه لمهنة

¹ محمد بهجت وعبدالله ويماني ، الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، (الرياض : مجلة الملك سعود ، المجلد الثاني ، العلوم الادارية ، عمادة شؤون المكتبات ، 1990م) ص 61 .

² خالد الخطيب ، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة ، (دمشق : مجلة جامعة دمشق ، كلية التجارة ، جامعة

دمشق ، المجلد 18 العدد 2 ، 2002 م) ، ص 170

المحاسبة واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم المالية، كما أن التقارير المالية يجب أن تفصح عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة⁽¹⁾.

تنقسم انواع التقارير المالية الى الاتى :

1- التقارير المالية الأساسية :

فالتقارير المالية الأساسية هي تلك التقارير التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من الحسابات، وهي توفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبة المالية، أما من ناحية إعداد التقارير المالية الأساسية فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) مجموعة متكاملة من التقارير المالية على كافة الوحدات المحاسبية ، يتم إعدادها بصورة دورية وهي⁽²⁾:

أ- المجموعة الأولى : قائمة الدخل :

قائمة الدخل : هي إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الإيرادية خلال فترة محاسبية معينة ، وهي تقرير يبين مقدار الإيرادات والنفقات للوحدة المراد احتساب صافي ربحها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة⁽³⁾.

1- محمد بهجت وعبدالله ويماني ، مرجع سابق ، ص 61 .

2- الهادي آدم محمد ابراهيم ، نظرية المحاسبة ، د : ط ، (الخرطوم : دن ، 2007م) ، ص 109.

3 محمود إبراهيم عبدالسلام ، تحليل التقارير المالية ، د : ، (الرياض : عمادة شؤون المكتبة ، مطابع جامعة الملك سعود 1995م ،

(، ص 7 .

عرفت قائمة الدخل بأنها قائمة يتم فيها بيان نتيجة الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناتها الرئيسية ، كما عرفت أيضاً بأنها تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال خلال فترة زمنية مبتدئ بالمبيعات مطروح منها تكلفة المبيعات وبقية المصاريف الأخرى⁽¹⁾.

بينما يرى أحد الكتاب بأنها قائمة تعمل على تلخيص جميع الأنشطة التي تمت في المشروع خلال الفترة المالية ومن ثم تحديد نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة وكذلك يمكن اعتبارها المؤشر الذي يمكن من خلاله تحديد ما إذا كان المشروع قادر على تحقيق الربحية⁽²⁾.

تقوم قائمة الدخل بتزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية عن الأداء المالي للمنشأة خلال فترة محددة حيث تساعد المعلومات المعروضة داخل هذه القائمة في تقييم مدى ازدهار المشروع والتركيز بشكل أولي على المعلومات التي تخص أداء المشروع بوانشطة القياس للإيرادات وعناصرها .

يتم إعداد قائمة الدخل طبقاً لمفهومين أساسيين للربح المحاسبي هما :

!. ربح النشاط التشغيلي أو مفهوم العمليات الجارية : لا تتضمن قائمة الدخل إلا تلك العناصر التي تعتبر عادية ومتكررة والتي تتعلق بنشاط الفترة المالية .

!! مفهوم الربح الشامل : هو أن تتضمن في قائمة الدخل أثر كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغير حقوق الملكية خلال الفترة ، ذلك بعد استبعاد العمليات الرأسمالية التي تتم مع أصحاب رأس المال بصفقتهم ملاكا.

¹ وليد ناجي الحيال ، محمد عثمان البطمة ، التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العلمية ، د:ط ، (عمان : دار حنين ، 1996م)، ص 20 .

² رضوان حلوة ، الممزوج المحاسبي المعاصر ، د:ط ، (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 2003م) ، ص 235 .

طبقاً للمفهوم الأول - ربح النشاط الجاري- لا تتضمن قائمة الدخل إلا تلك العناصر التي تعتبر عادية متكررة والتي تتعلق بنشاط الفترة الحالية ، ويوجه أنصار مفهوم الربح الشامل الأنظار إلى مساوئ إتباع مفهوم ربح النشاط الجاري على أساس أن تحديد العناصر غير العادية وغير المتكررة سوف يعتمد إلى حد كبير على تقدير ظروف الحال وهو ما يفسح المجال أمام إدارة المنشأة للتأثير على عملية تحديد نتائج الأعمال⁽¹⁾

تأخذ التوصيات المحاسبية المعاصرة بالجمع بين مفهومي الربح عند إعداد قائمة الدخل وذلك سعياً وراء تحقيق مزايا كل من المفهومين . طبقاً لهذه التوصيات يتم إعداد الدخل في الأساس طبقاً للمفهوم الشامل علي أن يتم الإفصاح في هذه القائمة عن ربح النشاط الجاري كمرحلة رئيسية من مراحل القياس ، وتتمثل عناصر قائمة الدخل في الآتي :⁽²⁾

الإيرادات : وتتمثل في التدفقات النقدية الداخلة أو الزيادة في الأصول الأخرى للمنشأة أو النقص في التزاماتها أو الاثنين معاً . الناتجة خلال الفترة من إنتاج وتسليم السلع أو تأدية الخدمات أو الأنشطة الأخرى المترتبة على ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي .

المصروفات : تتمثل في التدفقات النقدية الخارجية أو النقص في الأصول الأخرى للمنشأة أو الزيادة في التزاماتها أو الاثنين معاً الناتجة خلال الفترة من استلام وإنتاج السلع أو تأدية والخدمات أو تنفيذ الأنشطة الأخرى المترتبة على ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي.

¹ حسين قاضي وآخرون ، مبادئ المحاسبة ، د: ط ، (عمان : دار زهران للنشر ، 1997 م) ، ص 21 .

² طارق عبدالعال حماد ، مرجع سابق ، ص 147 .

المكاسب : عبارة عن الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) الناتج عن الأنشطة العرضية للمنشأة أو الناتجة عن أي عمليات أخرى خلال الفترة المالية فيما عدا الإيرادات أو الاستثمارات بواسطة الملاك (1)

الخسائر: هي عبارة عن النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) الناتج عن الأنشطة العرضية للمنشأة أو الناتج عن أي عمليات أخرى خلال الفترة المالية فيما عدا المصروفات أو التوزيعات على الملاك (2).

مما سبق أن قائمة الدخل تقوم بتزويد مستخدميها بالمعلومات عن الأداء المالي للمنشأة خلال فترة معينة ، وهي تعد على أساس الاستحقاق حيث تخضع بعض بنودها للتقدير الشخصي من خلال معديها ، لذلك فقد تحتوي على بعض التقديرات التي تعكس رغبة الإدارة في تحقيق رقم معين لصافي الربح وبالتالي ممارسة إدارة الأرباح.

¹ تامر محمد إبراهيم ، تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الأمريكية ي تطوير النظام المحاسبي الحكومي بجمهورية مصر العربية ، (القاهرة : مصر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، المجلد الاول ، العدد الأول ، 2012م) ، ص55

² محمد سليم وهبة ، البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، د:ط ، (بيروت : مجلة المحاسب المجاز ، الفصل الثالث العدد 23 ، 2005م) ص 17 .

اهداف قائمة الدخل :

تهدف قائمة الدخل الى الآتي⁽¹⁾:

- i- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
- ii- تقييم مدى كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها.
- iii- مدى قدرة الشركة على جذب الاستثمارات.
- iv- مدى قدرتها على الحصول على الاقتراض والتسهيلات الإئتمانية.
- v- مؤشرا لرقم الأرباح أو الخسائر واتجاهها لفترة لاحقة اعتمادا على نتائج الفترة السابقة

أهمية قائمة الدخل :

- إن قائمة الدخل تعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهي التقرير الذي يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تتبع من الآتي :
- i- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المنشأة في المستقبل.
 - ii- تساعد في التقييم الأفضل لأمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
 - iii- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

محتويات قائمة الدخل :

بالرغم من تعدد أشكال قائمة الدخل لكنها في الغالب ما تحتوي على كل او بعض العناصر

التالية (2)

- i- صافي المبيعات.
- ii- تكلفة المبيعات.

¹ - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 216

² عبدالإله جعفر، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي ، د:ط ، (عمان: دار حنين ، 2003م) ، ص 260.

iii- مجمل الربح.

iv- مصاريف إدارة الأعمال.

v- صافي الدخل من النشاط العادي.

vi- المصاريف الأخرى والإيرادات الأخرى.

vii- صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.

viii- مخصص الضرائب.

ix- صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.

x- ا عناصر غير المتكررة سواء كانت إيرادات أو مصروفات.

ب - المجموعة الثانية : قائمة المركز المالي:

1- مفهوم قائمة المركز المالي:

تعرف قائمة المركز المالي (الميزانية) بأنها كشفاً بالموارد المتاحة لدى المنشأة (الأصول) ومصادر تمويل هذه الموارد (الالتزامات) وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة⁽¹⁾. هي قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة والتزامات المنشأة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصول المنشأة، حيث يتمثل المركز المالي للمنشأة في ما لها من أصول وما عليها من التزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية في تاريخ محدد⁽²⁾.

عرفت قائمة المركز المالي بأنها تقرير يتكون من جزئين يمثل الأول مصادر التمويل في الوحدة المحاسبية (المشروع) ويشمل الثاني استثمارات مصادر التمويل ويسمى الأول بالخصوص أما الجزء الثاني فيطلق عليه الأصول والقائمة تمثل ملخص

¹ - المرجع السابق، ص 11.

² - عبد الإله جعفر، مرجع سابق، ص 266

مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة أوقائمة الدخل⁽¹⁾.

كما عرفت قائمة المركز المالي أو الميزانية بأنها تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للوحدة المحاسبية وذلك في لحظة زمنية هي تاريخ إعداد القائمة وعلية فإن محتويات قائمة المركز المالي هي عناصر لحظية وتعرف محاسبياً بمصطلح الأرصدة.

فهي تقدم معلومات عن المصادر الاقتصادية للمشروع والالتزامات على هذه المصادر الخاصة مثل تحويل التزامات المشروع لوحدات أخرى أو لحقوق الملكية والتي تؤثر في الأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات على هذه المصادر⁽²⁾ كما تعرف بأنها صورة للمركز المالي في تاريخ معين، أو كما يقال في لحظة تاريخية معينة، كما إن قائمة المركز المالي تمثل تعبيراً عن المعادلة المحاسبية الأساسية⁽³⁾.

$$\text{الأصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق الملكية}$$

وتبين قائمة المركز المالي المجموعة الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية (المساهمين) والعلاقة بين هذه المجموعات في نقطة زمنية محددة⁽⁴⁾.

¹ جميل حسن محمد النجار ، متطلبات الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية لدي الشركات المساهمة العامة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، 2007م) ، ص 87.

² عصمت سيد احمد ، مرجع سابق . ص 192

³ - يحيى محمد أبو طالب، يحيى محمد أبو طالب، نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية ، د : ط ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2005م)، ص ص 167-168.

⁴ - نعيم حسين دهمش وآخرون، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، (عمان : المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ، 2015م) ص 14 .

2- الهدف من إعداد قائمة المركز المالي:

تهدف قائمة المركز المالي الى بيان وتصوير المركز الاقتصادي أو المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية معينة ⁽¹⁾.

3- أهداف قائمة المركز المالي :

ويمكن معرفة أهداف قائمة المركز المالي من خلال الأهداف التي تحققها للمستخدمين والمتمثل في الآتي ⁽²⁾:

- i- تصوير المركز المالي والاقتصادي للمنشأة في لحظة زمنية معينة.
- ii- بيان صافي حقوق أصحاب المشروع من مساهمين ومستثمرين وغيرهم.
- iii- توفير معلومات عن موارد المنشأة والتزاماتها تجاه المودعين والمقرضين والدائنين.
- iv- تساهم في توفير معلومات تستخدم كأساس لاحتساب معدل العائد على الاستثمار.
- v- توفير معلومات حول سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير والطويل.
- vi- توفير معلومات تساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

4- أهمية قائمة المركز المالي:

تتبع أهمية قائمة المركز المالي (الميزانية) من مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي ⁽³⁾:

- i- حساب معدلات العائد.
- ii- تقييم هيكل رأس المال في المنشأة.
- iii- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة.

¹- يوسف جربوع وسالم حلس ، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية ، د: ط ، (د.م: دن، 2001م)،

²- عبد الستار الكبسي، مرجع سابق، ص 428

³- دوانالد كيسو وجيري ، وجنت، مرجع سابق، ص 224

فالميزانية تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات حول سيولة المنشأة وحول مرونتها المالية، والتي بدورها تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على درجة المخاطرة التي تعرض لها المنشأة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المنشأة ومرونتها المالية.

5- محتويات قائمة المركز المالي :

معظم ميزانيات المنشآت سواء التجارية منها أو الصناعية يتم تصنيفها كما يلي:

i- جانب الأصول: وهو الجانب الذي يمثل البنود التي استثمرت أموال المنشأة فيها بالشراء أو البيع أو الاستثمار أو غيرها، وهي تتكون مما يلي:

- الأصول الثابتة.

- الأصول المتداولة.

- الأصول المتنوعة الأخرى.

ii- جانب الخصوم:

ويتقسم الي قسمين:

القسم الأول: يمثل الالتزامات على المنشأة ويمثلها رأس المال وهو حقوق أصحاب المنشأة على المنشأة نفسها بصفاتها المعنوية المستقلة، وهو عبارة عن رأس المال المدفوع مضافا اليه الأرباح المحققة والإضافات الى رأس المال الأصل، أو مطروحا منه الخسائر والمسحوبات من رأس المال الأصل.

القسم الثاني: فهو الالتزامات الخارجية على المنشأة للغير من خارج المنشأة، وهي تتكون عادة من مما يلي⁽¹⁾:

i- خصوم طويلة الأجل (أو الخصوم الثابتة).

ii- خصوم قصيرة الأجل (متداولة).

1- عبد الإله جعفر، مرجع سابق، ص ص 268 - 269

iii- الخصوم الدائنة الأخرى.

و- إعداد قائمة المركز المالي:

تقسم الميزانية الة جانبين، يتمثل الجانب الايمن فى الأصول، والجانب الآخر فى الالتزامات وحقوق الملكية (الخصوم)، ويتم على أساس سيولة هذه العناصر . ولذلك تقسم عناصر الميزانية الى أصول وخصوم متداولة وغير متداولة

تعد الميزانية على أساس تبويب الميزانية حسب نوع النشاط. فالمؤسسات المالية والتجارية تبدأ تبويب الميزانية بالأصول المتداولة وتنتهي بالأصول الثابتة، أي البدء بالأصول الأكثر سيولة وتنتهي بالأصول الأقل سيولة والعكس صحيح بالنسبة للمنشأة الصناعية⁽¹⁾.

ج- المجموعة الثالثة: قائمة التغير في حقوق الملكية:

و تنقسم قائمة التغير في حقوق الملكية الي قسمين هما :

أ- مفهوم قائمة التغير في حقوق الملكية:

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقد تتعدد مصادر التغير في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة منفردة لبيان هذه المصادر المتعددة⁽²⁾.

ب- الهدف من إعداد قائمة التغير في حقوق الملكية:

تهدف قائمة التغير في حقوق الملكية الى تقديم معلومات مفيدة عن مصادر التغير في عناصر المركز المالي.

كما أنها تظهر رأس المال المدفوع، وكذلك كافة المتغيرات في رقم الأرباح(المحتجزة) غير الموزعة والاحتياطات ولذلك يؤثر على هذه القائمة مصدرين أساسيين: الأول: رأس المال

¹- عبدالستار الكبسي، مرجع سابق، ص 428

²- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 221

الإضافي أما الثاني فيتمثل في التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية التي قد تكون توزيعات للأرباح أو توزيعات من رأس المال (1).

أ- أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية :

تتبع أهمية التغير في حقوق الملكية من ربطها لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فتفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الفترة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التغيرات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الفترة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الفترة، لذلك قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات (2).

ب- محتويات قائمة التغير في حقوق الملكية :

تتمثل قائمة التغير في حقوق الملكية على العناصر الآتية:

i- رأس المال المدفوع وينقسم إلى رأس مال قانوني ورأس مال إضافي.

ii- رأس المال المكتسب أو الأرباح المحتجزة.

iii- رأس المال المحتسب.

iv- رصيد حقوق المساهمين في نهاية الفترة.

خ- إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

تعد قائمة التغير في حقوق الملكية برصد كافة التغيرات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورية المالية وصولاً إلى حقوق الملكية نهاية الدورة المالية.

1- يحيى محمد أبوطالب، مرجع سابق، ص 172

2- رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 292 - 296

د - المجموعة الرابعة : قائمة التدفق النقدية :

أصدر مجلس المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) المعيار رقم (95 لعام 1987م) طالب فيه بقائمة مالية جديدة هي قائمة التدفقات النقدية وتبعها إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) بقائمة التدفقات النقدية عام 1999م ومن ذلك الحين أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءاً أساسياً من القوائم المالية .

قائمة التدفقات النقدية : هي عبارة عن قائمة تزود بمعلومات نقدية للمستثمرين الحاليين والمرتبطين والمقرضين الحاليين والمرتبطين ، والمستخدمين الآخرين في تقدير المبالغ والتوقعات وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستلمة من الكوبونات والفوائد وتوابعها⁽¹⁾ .

أ- مفهوم قائمة التدفق النقدية:

تشكل قائمة التدفقات إحدى التقارير المالية الرئيسية التي ينتجها النظام المحاسبي وهي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية الخاصة بمشاة خلال فترة مالية معينة . هي قائمة توفر المعلومات الملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين، وغيرهم في تحليلهم للتدفقات النقدية⁽²⁾. هي قائمة تبين التدفقات النقدية للمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة في الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات والتي تصنف الى تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية

¹ فائز زهد الشلتوني ، دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية ، (غزة : الجامعة الإسلامية بغزة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، 2005م) ، ص44.

² -دوانالد كيسو وجيري ، وجنت، مرجع سابق، ص247

أو الأنشطة التمويلية، كما تقدم ايضاحات ملحقة ترفق بهذه القائمة بالنسبة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية⁽¹⁾.

ب- الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية:

تهدف قائمة التدفقات النقدية الى مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في المجالات الآتية⁽²⁾:

- i- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- ii- التقييم الإرتدادي للتدفقات النقدية الحالية والتاريخية.
- iii- تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات للأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.
- iv- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.
- v- تقييم صافي التغيرات في صافي أصول الشركة وهيكلها المالي.
- vi- تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الأداء لعدد من المنشآت.
- vii- مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لشركات مختلفة.

ج- أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من قائمة الدخل وقائمة الميزانية وقائمة الأرباح المحتجزة بصورة مختزلة جداً، إذ أن تلك القوائم تعد على أساس الاستحقاق، ولا تعرض أي من القوائم السابقة منفردة أو مجتمعة الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية.

وقد ساعدت في توفير إجابات عن الأسئلة البسطة الهامة التالية:

¹-نعيم حسين دهمش، مرجع سابق، ص15

²-عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 226

- i- من أين جاءت النقدية خلال الدورة (المصادر) ؟
- ii- فيم استخدمت النقدية خلال الفترة (استخدام عمليات جارية أو استثمارية أو تمويلية) ؟
- iii- تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع) ؟
- iv- تحديد مصادر الاختلاف بين مصادر الدخل (أساس الاتسحاق) وصافي التدفقات النقدية (الأساس النقدي). ؟
- v- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- vi- التقييم الارتدادي للتدفقات النقدية الحالية والتاريخية.
- د - محتويات قائمة التدفقات النقدية:
- يتم تبويب التدفقات النقدية في ثلاث مجموعات (1):
- الأولى: الأنشطة التشغيلية:
- i- كافة الأنشطة الرئيسية المنتجة للدخل (المعاملات التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة).
- ii- كافة العمليات التي لم تصنف كأنشطة استثمار أو تمويل.
- iii- كافة المقبوضات النقدية الناتجة عن البيع وتقديم الخدمات والعمولات والإيرادات وكافة المدفوعات.
- iv- كافة المدفوعات والمقبوضات النقدية المتعلقة بعقود التعامل أو الاتجار مع الآخرين.
- v- كافة المدفوعات والمقبوضات النقدية المتعلقة بضرائب الدخل وكذلك المعاملات مع شركات التأمين.

¹. رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 300

الثانية: الأنشطة الاستثمارية :

- i- الأنشطة المتعلقة بامتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها.
- ii- المقبوضات الناتجة من بيع الأصول الثابتة وغير الملموسة.
- iii- المقبوضات الناتجة من بيع الأسهم والسندات (غير المخصصة أصلا للتجارة).
- iv- المقبوضات النقدية من تصيل القروض (لا يسري على المؤسسات المالية والمصارف).
- v- المدفوعات النقدية لإقتناء الأصول الثابتة وغير الملموسة.
- vi- المدفوعات النقدية لشراء الأسهم والسندات (ليست لغرض المتاجرة).
- vii- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة للغير.

الثالثة: الأنشطة التمويلية:

- i- كافة الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية وعمليات الاقتراض.
- ii- مقبوضات نقدية عن إصدار الأسهم.
- iii- مقبوضات نقدية عن إصدار السندات أو القروض أو أوراق الدفع.
- iv- مدفوعات نقدية لسداد مبالغ مقترضة أو لتخفيض إلتزام.
- هـ- إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بإحدى الطريقتين⁽¹⁾:

الطريقة الأولى: الطريقة المباشرة:

¹- يحيى محمد أبوطالب، مرجع سابق، ص 175

يتم بمقتضاها الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية.

الطريقة الثانية: الطريقة غير المباشرة:

يتم بمقتضاها تسوية صافي الربح أو الخسارة لمراعاة أثر المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية وأي تأجيل أو استحقاق المقبوضات أو مدفوعات التشغيل الماضي أو المستقبلية، وبنود الإيرادات أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية للاستثمار أو التمويل.

وتوفر الطريقة المباشرة معلومات قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، الأمر الذي لا يكون متاحاً باستخدام الطريقة غير المباشرة.

هـ - المجموعة الخامسة: التقارير المالية الوصفية الأخرى:

أ- قائمة السياسات المتبعة والإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

تتطلب المعايير المحاسبية إعداد قائمة مستقلة للسياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وتعتبر هذه القائمة جزءاً لا يتجزأ من مصطلح القوائم المالية الأساسية. وللوحدة المحاسبية مرونة كافية في عرض الطريقة المناسبة للإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعلومات والإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية، لذلك لا توجد هناك نموذج محدد لهذه القائمة. ومن أهم الإيضاحات عن السياسات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في هذه القائمة ما يلي⁽¹⁾:

أ- عرض أسس إعداد القوائم المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة والمستخدم في معالجة المعاملات والأحداث المالية الهامة.

¹ - المرجع السابق، ص 178

ii- الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها والتي لم يتعم عرضها في صلب القوائم المالية الأساسية.

iii- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات إضافية خصوصا تلك التي لم يتم عرضها في القوائم المالية والتي يجب الإفصاح عنها لإعطاء صورة عادلة للقوائم المالية.

ب- تقرير مجلس الإدارة:

يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عن الشركة وأهدافها وكذلك معلومات عن الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالإضافة الى معلومات عن الأداء المستقبلي للمنشأة، ويحتوي هذا التقرير غالبا معلومات مالية وغير مالية تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات. وقد نصت الفقرة رقم (أ) من إطار إعداد وعرض البيانات المالية عن لجنة معايير المحاسبة الدولية أن مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية المنشورة يقع على عاتق الإدارة .

ج- تقرير مدقق الحسابات:

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي لها مصلحة في البيانات المالية المنشورة⁽¹⁾.

ويتضمن تقرير مدقق الحسابات معلومات وصفية للمستخدم مثل:

i- التأثير المادي لإستخدام مبادئ وطرق محاسبية تختلف عن تلك المقبولة قبولا عاما.

ii- تأثير التحول من طريقة محاسبية الى أخرى من الطرق المقبولة قبولا عاما.

وبصفة عامة فإن تقرير مدقق الحسابات هو النتيجة النهائية للقوائم المالية المفصح عنها حول مدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لعدالة العمليات المالية للمنشأة خلال فترة مالية معينة.

¹- نعيم حسين دهمش، مرجع سابق، ص 60

2- التقارير المالية الإضافية (الملحقة):

يطلق على هذا النوع من التقارير، التقارير المالية الإضافية أو التقارير الملحقة، وتقوم الوحدة الاقتصادية بإعدادها بصورة اختيارية أو عند موافقة الإدارة لمقابلة احتياجات خاصة⁽¹⁾. وقد ظهرت الدعوة من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وغيرها، الى تطور التقارير المالية وذلك بناء على رغبة المستثمرين والدائنين والبنوك وغيرهم، ويتجلى هذا التطور من خلال ظهور عدد من التقارير المالية الإضافية التي تلبي بعض احتياجات المستخدمين⁽²⁾.

أ- التقارير المالية المرحلية (الدورية):

هي تلك التقارير التي يتم عرضها وتقديمها عن فترة أقل من الفترة المالية (سنة) وغالبا ما يتم إعدادها بشكل (أقل من سنة) بهدف تلبية الحاجة المستمرة من جانب المحاسبين لاتخاذ القرارات في أسواق المال في الوقت المناسب .

وقد طالبت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية جميع الشركات المسجلة في السوق بضرورة الإفصاح الكامل للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية ربع السنوية.

يتم إعداد التقارير المالية القطاعية في المؤسسات التي تمارس أكثر من نشاط، وتتضمن معلومات هامة.

ب- التقارير المالية القطاعية:

¹- يحيى محمد أبوطالب، مرجع سابق، ص 181

²- محمود ابراهيم عبدالسلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، مرجع سابق ، ص ص48-54.

للمستثمرين الآخرين الذين لا يمكنهم الوصول إليها عن طريق المعلومات الإجمالية التي تقدم ضمن التقارير المالية الأساسية.

ج- التقارير المالية بالقيمة الجارية:

من خلال قائمة القيمة الجارية يستطيع المستفيدون من تقييم نتيجة المنشأة ليس على أساس ما تحققه من أرباح ولكن على أساس ما قامت بتحويله من خامات ومنتجات وسيطة الى منتجات نهائية أو خدمات، ومدى مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في تلك القيمة كما تعكس مدى إيجابية المنشأة ونجاحها في زيادة رفاهية المجتمع .

د- قوائم المحاسبة الاجتماعية:

يمكن تعريف قوائم المحاسبة الاجتماعية بأنها مجموعة من القوائم التي يتم بموجبها قياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة، وتوصيلها للمعلومات اللازمة للفئات والأطراف المختلفة وذلك بغرض مساعدتهم في عملية تقييم واتخاذ القرارات⁽¹⁾.

تعد التقارير المالية عن الأداء الاجتماعي للمنشآت من أهداف التقارير المالية، ويعد ذلك الأداء أحد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء الشركة من وجهة نظر المجتمع (رفاهية المجتمع). ويأخذ التقرير عن الأداء الاجتماعي أحد الأشكال التالية:

i- تقرير وصفي يتضمن وصفا للأنشطة دون قيم التكاليف أو المنافع التي تحققت.

ii- التقرير عن تكاليف الأداء الاجتماعي ويتضمن هذا النوع من التقارير المبالغ المنفقة على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المنشأة. أما قيمة المنافع المحققة من تلك الأنشطة فلا يتم الإفصاح عنها في هذه التقارير نظرا لصعوبة قياسها.

¹- د. عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 350

iii- التقرير عن تكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية وهو ما يعد أكثر الأنواع السابقة شمولاً فهو يعطي تصوراً معقولاً للقارئ عن الأداء الاجتماعي للمنشأة.

يجب عرض الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بصورة نمطية مع ربط الإيضاحات مع بنود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية .

3 - تقارير من ناحية التوجيه وتنقسم إلى :

أ- تقارير داخلية :

وهي التقارير التي توجه إلى الجهات الداخلية , أي التي توزع للمستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة ومنها تقارير متابعة الإنتاج والمخزون وتقارير تحليل المبيعات بعض التقارير المالية والمحاسبية وتقارير أداء الأفراد .

ب - تقارير خارجية :

وهي التقارير التي توجه إلى جهات خارج المنشأة مثل جهات الرقابة الحكومية المختلفة , والأجهزة الأمنية والمركزية والإحصائية ومنها تقارير تطور العمالة وتقارير الإنتاج والمخزون وبعض التقارير المالية .

4- تقارير من ناحية الصيغة والأسلوب وتنقسم إلى :

أ- تقارير وصفية :

وهي تقارير يكون محتوياتها في شكل فقرات وصفية وتكتب بأسلوب قصصي أو روائي ومنها دراسات الجدوى ودراسات السوق واتجاهات المستهلكين .

ب - تقارير سابقة للتصميم :

وهي تقارير تكون في شكل نماذج مطبوعة , وعلي كاتب التقرير أن يملأ بياناتها وعادتها ما بها مكان للتعليق أو إضافة بيانات ليس لها مدخل بالنموذج ومنها تقارير الحقائق المفقودة بالرحلات الجوية وتقارير أداء الأفراد وتقارير الصيانة الدورية للآلات .

5- تقارير من ناحية المحسوبي وتنقسم الى :

أ- تقارير مالية ومحاسبية :

وهي التقارير التي تعبر عن مواقف مالية وتتضمن معلومات مالية ومحاسبية ممثلة بالأرقام ومدعمه بتحليلات ومقارنات مع فترات سابقة ومنها تقارير المتاجرة والميزانية والأرباح والخسائر والقوائم المالية ونتائج الاستثمارات والحسابات المقبوضة والمدفوعة وحركة النقد بالصندوق والبنوك وتصدر هذه التقارير علي فترات دورية نسبياً قياسياً بالأنشطة الأخرى (1).

ب - تقارير تقييم الأداء :

وهي التقارير التي تقيم مستوى الأداء قياساً بمعايير موضوعة مسبقاً وتهدف هذه التقارير إلى الحكم والكفاءة أو إعطاء درجات أو تقديرات تعبر عن مستوى الأداء خلال فترات التقييم ، وعادة ما تكون هناك قواعد لكتابة هذا النوع من التقارير تحدد أسلوب القياس ومقارنة الأداء الفعلي بالمعايير المنطقية لمثل هذا العمل .

4- تقارير من ناحية الزمن :

أ- تقارير دورية :

وهي التقارير التي تغطي فترات زمنية ثابتة عادة ما تحددتها نظم العمل بالمنشأة أو قد يحددها القانون في الحالات وقد تكون هذه التقارير يومية

ب - تقارير غير دورية :

وهي التقارير التي تكون علي فترات زمنية غير ثابتة وتختلف من تقرير لآخر وعادة ما ترتبط هذه التقارير بوقوع أحداث معينة مثل وصول رصيد المخزون لأحد الأصناف الهامه إلى مستوى معين ، أو حدوث عطل مفاجئ لاحدي الآلات علي خط الإنتاج .وتسمى هذه التقارير

¹قاسم محمد إبراهيم ، زياد يحي ، مرجع سابق ص ص 37-35)).

بالتقارير الخاصة أو التقارير الاستثنائية باعتبارها تقارير ترتبط بأمر غير عادية أو نادرة الحدوث وتمثل مشكلة في الأنشطة الرئيسية للمنشأة وتتطلب إجراءات خاصة أو استثنائية⁽¹⁾ .

كما تنقسم التقارير المالية التي تعد عن فترات منتظمة عن حياة المنشأة حتى يتسنى إبلاغ المعلومات التي تم تجميعها في حسابات المنشأة للأطراف المستفيدة من تلك التقارير، وهي تنقسم إلى نوعين رئيسيين⁽²⁾:

1. تقارير خاصة (أو داخلية): وهي التقارير التي تعد خصيصاً لتحقيق هدف معين أو بناءً على طلب محدد، وفي العادة تكون تقارير داخلية لخدمة إدارة المنشأة أو أصحابها، وليس هناك عدد أو شكل محدد لها وهي تختلف باختلاف الغرض منها.

تقارير عامة (أو خارجية): وهي التقارير ذات الغرض العام، التي تعد لخدمة أطراف مختلفة خارج المنشأة، عادة ما يكون لهم إهتمامات مختلفة، ويلتزم مع هذه التقارير بمجموعة من معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى، ومن أهم التقارير ذات الغرض العام التقرير السنوي الذي ينشر في نهاية السنة المالية، وتختلف إلزامية نشر بعض معلوماته وقوائمه المالية من دولة إلى أخرى حسب التشريعات والقواعد المهنية المعمول بها في الدولة .

ترى الباحثة أن التقارير والقوائم المالية تمثل الخطوة الأخيرة في العملية المحاسبية ، حيث يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية التي يندرج من خلالها نوع التقارير المالية التي تستخدم في نهاية السنة المالية التي تتضمن أي معلومات إضافية ضرورية ليكون العرض عادلاً ويجب أن يصنف القسم الخاص بالسياسات المحاسبية ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية كل من أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم

¹ المرجع السابق نفسه ، ص ص 37-35) .

⁽²⁾ وابل بن علي الوابل، مرجع سابق ، ص 133.

المالية ، وكل سياسة محاسبية محددة تكون ضرورية لفهم القوائم المالية بصورة سليمة .وتحديد العديد من البيانات المتعلقة بالسياسات الإدارية والمالية بالإضافة إلى القرارات الجوهرية التي اتخذها مجلس الإدارة ، والأحداث المالية الهامة التي أثرت على نشاط الشركة والاحتمالات المستقبلية وأن قائمة المركز المالي تزود مستخدميها بمعلومات عن أصول والتزامات المنشأة والعناصر الأخرى ذات الصلة مثل حقوق الملكية وتعد أيضا على أساس الاستحقاق والتي قد تكون بعض بنودها تعكس رغبة الإدارة في تحقيق بعض الأهداف ، مثل تحديد بند المدينون و مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها والتي يمكن من خلالها ممارسة إدارة الأرباح .

الفصل الثالث

جودة التقارير المالية

المبحث الأول : مفهوم جودة التقارير المالية

المبحث الثاني : خصائص ومؤشرات جودة التقارير المالية :

المبحث الثالث : المقاييس والعوامل المؤثرة علي جودة التقارير

المبحث الأول

مفهوم جودة التقارير المالية

مع زيادة نشاط سوق الأوراق المالية توجه الكثير نحو مختلف قنوات الاستثمار، وزاد الطلب كثيراً على المطالبة بجودة التقارير المالية كأحد الأركان الرئيسية لنجاح أسواق رأس المال ، حيث توفر التقارير الجيدة معلومات تتصف بالكفاءة والفعالية بحيث تمكن المستثمر من اتخاذ قرارات استثمارية مناسبة ورشيدة سواء بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالأوراق المالية لمنشأة الأعمال موضوع الاستثمار بما يؤثر بالإيجاب على الاقتصاد بشكل عام ، ويعتبر مفهوم الجودة سمة هامة من سمات المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المنشورة عموماً وبالرغم من كون معنى الجودة في المحاسبة، يمثل معنى غير محدد المعالم، ونظراً لأن شريحة كبيرة من المستثمرين الحاليين والمحتملين قدرتهم محدودة في الحصول على معلومات ، وبالتالي اعتمادهم على المعلومات المنشورة في التقارير المالية ، لذلك زاد الطلب كثيراً على المطالبة بجودة التقارير المالية بحيث تحتوي هذه التقارير على معلومات تتسم بخصائص الجودة والفعالية في ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية.

أولاً : مفهوم الجودة :

حيث تعددت وتباينت التعريفات التي أوردها المهتمون بموضوع الجودة في وضع تعريف محدد لمعنى ومضمون الجودة وأبعادها بسبب اختلاف المداخل ووجهات النظر الخاصة بالجودة لذلك كان من الصعب أن يتم إيجاد تعريف بسيط يصفها ويعرفها تعريفاً شاملاً قاطعاً وسيظهر ذلك من خلال التعريفات التالية.

المقصود بالجودة في اللغة يقال "أجاد" أتى بالجيد من قول أو عمل أجاد الشيء "صيره جيداً، إستجاد الشيء "عده جيداً" "الجيد" من كل شيء خلاف الرديء"⁽¹⁾.

يرى البعض أن الجودة مفهوم فلسفي واسع يهدف إلى تحقيق التميز في ما تقدمه الوحدة الاقتصادية من خدمات أو منتجات مثل التقارير المالية، والتي تعد بمثابة المنتج النهائي (مخرجات) للنظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية والذي مدخلاته بيانات المعاملات والأحداث الاقتصادية، حيث يشبه النظام المحاسبي بدرجة كبيرة نظام الإنتاج حيث يتم تحويل المادة الخام التي تدخل نظام الإنتاج إلى منتج نهائي وبالمثل يتم عمل المعالجات المحاسبية والتسجيل (التشغيل) لبيانات المعاملات والأحداث الاقتصادية (المدخلات) التي تدخل النظام المحاسبي ويتم الحصول على المخرجات في صورة التقارير المالية⁽²⁾.

تعرف الجودة بشكل عام على أنها عمل الشيء الصحيح بالطريقة الصحيحة من أول مرة وفي كل مرة وذلك طبقاً ، لمجموعة محددة من المعايير وعندما ظهرت الجودة في أول مراحلها كانت ترتبط بالصناعة واكتشاف المنتج المعيب ، ثم بعد ذلك تطورت الجودة وأصبح هناك رقابة الجودة والتي يتم فيها استخدام الأساليب الإحصائية لتقليل العيوب، ثم ظهرت بعد ذلك مرحلة تأمين الجودة وأخيراً مرحلة إدارة استراتيجية الجودة وفيها تعتبر الجودة ميزة تنافسية للمنظمة التي تطبقها وبالتالي عندما ظهر مصطلح الجودة كان قاصراً على القطاع الإنتاجي فقط في وحدات الأعمال، ولكن مع حدوث التغيرات والتطورات في العصر الحالي انتشر مفهوم

(1) <http://www.websters-online-dictionary.org> .

(2) ماجد إسماعيل أبو حمام ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، (غزة : الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2009م)، ص 55.

الجودة بشكل لافت للانتباه وأصبح من سمات العصر الأساسية والذي اتسع استخدامه في الكثير من جوانب الحياة⁽¹⁾.

تري الباحثة أن الجودة هي صفة التميز والشذوذ للشئ وسط مجموعة أشياء متشابهة وغالباً ما تطلق على التميز والشذوذ للشئ الذي يتصف بالصفة الحسنة عن بقية الأشياء .

ثانياً : مفهوم جودة التقارير المالية :

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أنت تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات ، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة⁽²⁾ .

وأن تعدد مفاهيم الجودة في مجال التقارير المالية من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين المختصين ، فقد عرفوها على أنها تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب ، تعني مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها ، أن الجودة هي مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات ، كي تكون مفيدة وتمثل مخرجات النظام المحاسبي ، وكذلك الدقة التي تفصح بها التقارير المالية ، وما تتمتع به معلومات مصداقية ما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريفات ، هذه المعلومات تكون خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش وغيرها بواقعية ودون تضخيم فلا يوجد

(1) نعمة حرب مشابط ، دراسة تحليلية للعلاقة بين التكوين الأخلاقي والسلوكي للمحاسب وجودة التقارير المالية ، (الإسكندرية :

جامعة الإسكندرية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، 2006م) ، ص45

² زياد سليمان المطارنة ، دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية ، (عمان : المؤتمر العلمي الثاني بعنوان راس المال البشري ، في اقتصاد المعرفة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة

، 25-22 إبريل 2013م) ص860

لها تعريف نمطي محدد ، وإنما توجد تعريفات متعددة بتعدد وجهات النظر المختلفة ، وهذه التعريفات تتفاوت فيما بينها من حيث المحتوى والمجال.

ولما كانت التقارير المالية تمثل مخرجات النظام المحاسبي ، وفي ذات الوقت هي مدخلات لنماذج متعددة ومتباينة الغرض في اتخاذ القرار ، كالمستويات الإدارية والتفيزية المختلفة ، والمستثمرين ، وجهات الوساطة المالية ، وكذلك الوحدات الإدارية ذات الطابع العام ، والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ، سواء كانت هذه الأطراف المتعددة تمارس أنشطتها على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي . أفضل دراسة قدمت لجمعية المحاسبة الأمريكية لعام 2008م أن أحد التعقيدات الموجودة في بيئة الأعمال ، تتمثل في تأثير الاستثمار في جودة الإفصاح من جانب المنظمة ، على رفاهية المستثمرين ، نتيجة لانخفاض تكلفة راس المال بالنسبة للمستثمر ، وهذا ما يوضح أحد زوايا أهمية الاستثمار في المجالات التي تحقق جودة وفعالية الإفصاح ، والتي يعتبر بناء وتطوير تصنيف رسمي للمعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً إحداها.

تشمل المسؤولية عن جودة التقرير المالية من مسؤولية محاسبي منظمات الأعمال ولجان المراجعة فيها ، والمراجعين الداخليين والخارجيين ، وواضعي المعايير المحاسبية المهنية وواضعي التشريعات القانونية فضلاً عن مسؤولية هيئات الرقابة على الأسواق المالية ، وهذا ما يفسر ضرورة تضافر الجهود نحو جودة الإفصاح المحاسبي . إلا أن تجميع البيانات وتحضيرها لإعداد التقارير يستغرق فترات زمنية تحكمها متغيرات بعضها محاسبي وبعضها الآخر إداري ، فضلاً عن اختلاف وتعدد الظروف المحيطة بعملية توصيل وقبول هذه المعلومات ، وتبادلها ونشرها وسواء أكان ورقياً أم إلكترونياً أم كلاهما معا ، الأمر الذي يلقي بآثاره المتعددة على مستخدمي هذه التقارير كل حسب درجة حاجته للمعلومات التي تحمل هذه التقارير.

إن مفهوم الجودة في المعلومات المحاسبية يعني ما تتمتع به المعلومات من مصداقية ، وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريفات ، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير الفنية والقانونية والرقابية والمهنية ، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها⁽¹⁾ ترى الباحثة ان مفهوم جودة التقارير المالية يرتبط بدقة و مصداقية المعلومات التي تفصح بها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين والمستفيدين منها .

ثالثاً : تعريف جودة التقارير المالية :

"يحتاج الإستثمار وأصحاب المصالح إلى درجة عالية من جودة التقارير المالية، والتي تؤدي إلى تحقيق الكفاءة المطلوبة للإستثمار Financail Reporting Quality وتوفر جودة التقارير المالية معلومات يجب أن تتصف بالمصداقية والمنفعة للمستخدمين، مع خلوها من التحريف والتضليل"⁽²⁾.

حيث عرف أحد الكتاب جودة التقارير المالية "هي ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من إستخدامها"⁽³⁾.

¹ دعاء عبد الوهاب عبدالله عامر ، مرجع سابق ، ص ص 385-386.

(2). محمود أحمد أحمد علي، العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعلومات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد2، يوليو 2015م)، ص 25.

(3) د. محمود أحمد أحمد علي، دراسة إختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة"، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد2، مجلد 52، يونيو 2015م)، ص 362.

عُرفت أيضاً بأنها "ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريفات" (1).

عرفت جودة التقارير المالية بأنها ، مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الاقتصادي للشركة والوضع المالي بها بينما يعرفها آخرون على أنها ، الدقة التي تفصح بها التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بعمليات الشركة ، ولاسيما المتعلقة بقدرتها على تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والتي يهتم بها المستثمرون .

عُرفت أيضاً على أنها "مدى قدرة تلك التقارير على تمكين مستخدميها أو قارئها من إستخلاص الجوهر الإقتصادي الحقيقي لها ويتحقق ذلك عن أداء الشركة، ووضعها المالي بما يساعد مستخدمها أو قارئها تلك التقارير على إتخاذ قرارات إستثمارية أو إئتمانية سليمة" (2). هناك تعريف آخر "بأنها دقة توصيل ونقل التقارير المالية للمعلومات عن عمليات الشركة بشكل عام والتدفقات النقدية المتوقعة بصفة خاص للمستثمرين" (3).

تعني جودة التقارير بوجه عام أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش وموضوعة بواقعية دون تضخيم ، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تضمنتها التقارير المالية ، وما تحققه من منفعة للمستخدمين ، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل ، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف من استخدامها (4).

(1) دعاء عبدالوهاب عبدالله، مرجع سابق ، ص 385.

(2) أحمد عبدالوهاب أحمد، "أثر محددات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير في سوق رأس المال المصري، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، 2013م)، ص 248.

(3) <http://books.google.com.eg/books>.

⁴ سهير الطملي ، مرجع سابق ، ص 357.

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسات لتحقيقه ، وتتوقف خاصية الكفاية في التقرير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها ، بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردوداً عالي الجودة للمستخدمين .

كذلك عرفت عن خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقرير ، وهذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ، والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات وعلى ملائمتها وقابليتها للمقارنة ، حيث تتوقف الثقة في المعلومات على تمثيلها لحقيقة الأحداث وعدالة تلك المعلومات وقابليتها للتحقق ، أما ملائمة المعلومات فإنها تتوقف على توقيت المعلومات والقيمة التنبؤية لها والتغذية العكسية⁽¹⁾.

أيضاً عرفت بأنها الدراسات المحاسبية والتقارير النظامية استخدمت مفاهيم عديدة للتعبير عن جودة التقارير المالية ، وذلك في إطار الخصائص النوعية للمعلومات التي أوردتها توصية المفاهيم رقم (2) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) .

حدد ثلاث عوامل أساسية تحدد جودة التقارير المالية هي معايير المحاسبة التي تطبقها الدولة والعوامل النظامية السائدة في الدولة المطبقة لهذه المعايير ، ودافع الإدارة القائمة وقت إعداد التقرير المالي .

عرفت بأنها مدى تفصيل ووضوح المعلومات المحاسبية وتوافرها في الوقت المناسب . عرفها بيان مفاهيم مجلس معايير المحاسبة المالي الأمريكي رقم (2) (FASB) Concepts statement بأنها ، خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية مبوبة على شكل

¹مدثرطه أبو الخير ، مرجع سابق ، ص18 .

تنظيم هرمي تتكون من خاصيتين رئيسيتين هما ، الملاءمة والموثوقية ، ومجموعة من الخصائص الفرعية مثل صدق التعبير، إمكانية التحقق ، الحياد ، القيمة التنبؤية ، التغذية المرتدة، إمكانية المقارنة الثبات ، والتوقيت المناسب .

يعرفها بأنها مدى الالتزام بالنزاهة والشفافية عند التقرير عن الأداء المالي للشركة ويعرفها من زاوية احتياجات المستخدمين بأنها ، توفير بيانات مالية مفيدة للمستخدمين لاتخاذ قرارات استثمارية ، ومن زاوية دعم المستثمرين والمساهمين بأنها ، توفير بيانات مالية واضحة وكاملة تمنع التضليل والغموض للمستخدمين .

تري الباحثة إن مفهوم جودة التقارير المالية جزء لا يتجزأ من تعريفا وبما إن الجودة تعني ايجاد الشئ لذلك فإن التقارير المالية هي عبارته عن مدخلات لنماذج متعددة ومتباينة الغرض تم إعادة صياغتها وترتيبها حتى اصبحت مخرجات للنظام المحاسبي تتمثل في معلومات تتسم بالدقة والموضوعية والمصادقية ساعدت في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ومن هنا برزت خصائص الجودة .

رابعاً : أهمية جودة التقارير المالية في الآتي :

أشار أحد الباحثين إلى ان أهمية جودة التقارير المالية تتمثل في الآتي⁽¹⁾:

• جودة التقارير المالية ستؤثر إيجابيا على ثقة المستفيدين فيها ، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة اعتمادهم على ما تتضمنه من معلومات مالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالوحدة .

• كما أنها ستؤثر إيجابيا على قرارات المستثمرين المتعلقة بـ ضخ استثماراتهم في مجالات الاستثمار المختلفة ، وفي الإقراض ، وفي توزيع مواردهم المتاحة ، بما يؤدي في النهاية إلى زيادة الكفاءة العامة للسوق .

¹ زكريا عبده السيد، مرجع سابق ص 247 .

• دورها الرئيسي في نقل وتوصيل المعلومات المالية إلى الأطراف المستفيدة بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب .

• المعلومات الجيدة شريان حياة الأسواق النشطة القوية وبدونها تتدهور ثقة المستثمر وتتوقف الاستثمارات وتختفي الأسواق التي يسودها العدالة والكفاءة .

تري الباحثة ان اهمية الشئ تاتي من تاثيره على الاشياء التي هي من حوله لذلك ان أهمية التقارير المالية جاءت نتيجة لما تحتويه هذه التقارير من معلومات قيمة والتي تشير إلى جودة التقارير .

خامساً : متطلبات جودة التقارير المالية (□) :

تتمثل متطلبات جودة التقارير المالية في الشفافية في الإفصاح المحاسبي لإظهار جميع البيانات والمعلومات والحقائق الجوهرية عند إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية .

*** الشفافية في الإفصاح المحاسبي :**

نتيجة لأهمية التقارير المالية وما تحتويه من معلومات وأيضاً ما تعرضت له التقارير المالية من تحريفات وظهور ما يعرف بالتقارير المالية الاحتياطية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة الثقة في التقارير المالية ، وتفعيل هيكل الرقابة على التقرير المالي ، فقد كان الهدف الرئيسي لآليات حوكمة المنشآت التي تضمنها (SOX) هو زيادة

¹ لطيف زيود ، حسان قيطيم ، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار ، (اللانقية : سوريا ، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، جامعة تشرين ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 29 ، العدد 1، 2007م)

جودة التقارير المالية ، إلا أن القانون لم يوضحين ثناياه لما هو مقصودة بجودة التقارير المالية ، وما الخصائص التي يجب أن تتوافر في التقرير حتى يتصف بالجودة، فظهر بقوة مصطلح شفافية الإفصاح كأحد الخصائص الرئيسية لجودة التقارير المالية ، على الرغم من أن هذا لم يرد ضمن خصائص جودة المعلومات المحاسبية الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية .

فهناك العديد من وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي ، ويرجع ذلك إلى اختلاف مصالح الأطراف المهتمة ، فقد عرفه أحد الباحثين بأنه " إتباع منهج أو مذهب الوضوح الكامل أو الشفافية في إظهار جميع البيانات والمعلومات والحقائق الجوهرية عند إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية للشركة ، مما يساعد مستخدمي هذه القوائم والتقارير في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال ."

فقد عرف مجلس المبادئ المحاسبية (APB) الإفصاح بأن " تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد الحكم عليها من وجهة نظر المستثمر . وحيث أكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 1978م على أن الإفصاح هو أنه " يجب أن تمد التقارير المالية كلاً من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم بالمعلومات المفيدة التي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة⁽¹⁾ ."

¹ شريف محمد البارودي ، المعايير المحاسبية المصرية ومنظومة الأداء المحاسبي ، د : ط (د : م ، د : ن ، 2006م) ص 151

يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه بث المعارف من مصدر إنتاجها إلى الجهة التي تستخدمها وتستفيد منها ، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها (1).
تطرقت العديد من الكتابات إلى أهمية الإفصاح بل امتدت أيضاً إلى الاهتمام بجودة الإفصاح والتي تستخدم في تقييم المنفعة النسبية والمحملة لمحتوى التقارير المالية والتي تشير إلى جودة التقارير، حيث يعتبر الإفصاح عن المعلومات بالتقارير المالية من أهم المبادئ التي تنتج عند إعداد التقارير والتي لا بد أن تقابل مختلف احتياجات مستخدمي التقارير عن طريق الإفصاح الجيد بالتقارير المالية لإعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية .

حيث يعتبر الإفصاح أساس أي سوق مالية وسبب نجاحه ، فنجاح أي سوق مالية يعتمد بشكل مباشر على مدى جودة نظام الإفصاح المحاسبي المتبع في الدولة ، فالإفصاح يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة التقارير المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات ، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة .

ويمكن تبويب الإفصاح المحاسبي لثلاثة اتجاهات من خلال الاتي :

1- من حيث نوع المعلومات المفصح عنها :

¹ حمد حسني عبدالجليل ، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية دراسة تحليلية، (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، المجلد الاول ، العدد الأول ، 2002م) ، ص 2 .

ويتمثل هذا الاتجاه فيما يلي⁽¹⁾:

أ. الإفصاح الوقائي :

أي التركيز عن المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها والوثوق فيها والتي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية بحيث تجعل التقارير المالية غير مضللة لأصحاب الشأن بصفة عامة وحماية المستثمر العادي ذوي الخبرة المحدودة بصفة خاصة .

ب. الإفصاح الإعلاني :

أي التركيز في الإفصاح على توفير عنصر الملائمة بالمعلومات كأحد خصائص جودة المعلومات بالتقارير المالية بما يفيد في اتخاذ القرارات مما يتطلب توافر درجة أكبر من الدراية والخبرة لمستخدمي هذه التقارير .

2- من حيث كمية وحجم المعلومات المفصّل عنها:

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي وفقا لكمية وحجم المعلومات المفصّل عنها إلى الآتي:

* الإفصاح الكامل :

يهتم الإفصاح الكامل بشمول التقارير المالية على كافة المعلومات ذات الأثر المحسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية التقارير المالية باعتبارها المصدر الأساسي في اتخاذ القرارات⁽²⁾.

ب. الإفصاح العادل :

¹ هشام حسن عواد المليجي ، إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وأثرها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر ، (القاهرة : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد 2 ، 2006م) ، ص 5 .

² حسين أحمد ، يونس حسن عقل - نظرية المحاسبة - مدخل الاطار المفاهيمي والفكر المحاسبي ، د:ط ، (القاهرة : مكتبة عين

شمس ، 2009م) ، ص 137

يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية ، إذ يتوجب إخراج التقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح أو التحيز إلى مصلحة فئة معينة على مصلحة الأطراف الأخرى ، ويتحقق ذلك من خلال مراعاة مصالح جميع الأطراف بشكل عادل ومتوازن⁽¹⁾.

ج- الإفصاح الكافي :

يقصد به أن تتضمن التقارير المالية الحد الأدنى من المعلومات بما يجعلها مفهومة وغير مضللة⁽²⁾ وأن التقارير المالية ذات الحاجة العاملة لجميع المستخدمين من ناحية المحتوى الإعلامي للمعلومات المنشورة يمكن أن يخلق واقع على مصداقيتها والوثوق فيها من قبل جميع مستخدميها ويعكس جودتها بشمولها على كافة المعلومات ذات الأثر المحسوس للقارئ.

3- من حيث الإلزام بالمعلومات المفصّل عنها:

يتمثل هذا الاتجاه فيما يلي:

أ. الإفصاح الإجباري :

يقصد به الإفصاح المقنن أو الإلزامي الذي يتم في ضوء وجود هيئة أو منظمة معينة تصدر معايير أو متطلبات تشريعية أو مهنية تحكم عملية إعداد التقارير المالية.

ب. الإفصاح الاختياري:

يكون هذا النوع الإفصاح بدون إلزام من أي جهة حيث تقوم الوحدة الاقتصادية بالإفصاح اختبّارا عن المعلومات⁽³⁾.

¹ محمد ذا النون عصفور - تقييم مدى الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في بورصة عمان ، (عمان : رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة الأكاديمية العربية للمالية والمصرفية ، 2005م) ، ص 28

² زكريا فريد عبد الفتاح - دراسات في نظرية المحاسبة ، د : ط' ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2000م) ، ص 46

³ كمال الدين مصطفى الدهراوي - دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، د: ط' ، (القاهرة : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2001م) ، ص 43

وأجمع المهتمون بأسواق المال على ضرورة توافر الشفافية لتحقيق الجودة بالتقارير المالية وبالتالي المحافظة على الاستقرار وزيادة النمو ، وأنه يتم ضمان الشفافية في التقارير المالية من خلال الإفصاح الكامل وتوفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلى مدى واسع من المستخدمين والمشاركين في السوق ، حيث أن المعلومات الشفافة تتيح للمشاركين في السوق تقييم المخاطر وترشيد قراراتهم الاستثمارية مما يوفر أسواق مالية فعالة .

يرى بعض الكتاب أن شفافية المنشأة نظام يوفر رؤية واضحة عن الحالة الحقيقية للمنشأة لأصحاب المصالح والأطراف الأخرى من خلال معلومات موثوق فيها حيث تخفض الشفافية حالة عدم التأكد بشأن تقييم مستخدمي المعلومة لحالة المنشأة⁽¹⁾.

حيث أن الشفافية لا تعني إتاحة المعلومة عن المنشأة فحسب وإنما إتاحة معلومة ذات منفعة لمستخدميها تساعدهم على فهم وتقييم حالة المنشأة واتخاذ ما يلزم من قرارات تحقق أهدافهم ، ولتحقيق الشفافية المالية يتطلب الأمر تحقق ما يلي:

1. أن تكون الأرقام المالية معبرة عن الحالة الحقيقية.
2. اكتمال الإفصاح المالي بالإفصاح غير المالي.
3. جودة المعايير المحاسبية المطبقة.
4. جودة نظم المعلومات المحاسبية المسؤولة عن إنتاج المعلومات.
5. جودة هيكل الرقابة الداخلية وما تتضمنه من مراجعة داخلية وآليات رقابية تهدف للتحقق من جودة المعلومات المقررة.
6. جودة نظم المراجعة الخارجية وخدمات التأكد المقدمة من قبل مراقبي الحسابات المستقلين .

¹ — هشام فاروق الأبياري ، نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية ، (القاهرة : جامعة طنطا ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، المجلد الأول ، العدد2، 2009م) ، ص ص331-362 .

ويتفق هذا مع رأي الباحثة بأن الإفصاح طبقاً لنوع المعلومات المفصح عنها يحقق الجودة للتقارير المالية لما يوفره من الخصائص الأساسية لجودة المعلومات من ملائمة وموضوعية أو إمكانية الاعتماد عليها والوثوق فيها والتي من شأنها زيادة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين ومتخذي القرارات .

سادساً : العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية :

هناك عاملان أساسيان تحدد جودة التقارير المالية يتمثلان في الآتي⁽¹⁾:

1. معايير المحاسبة:

تبدأ محددات جودة التقارير المالية في دولة من معايير المحاسبة التي تطبقها تلك الدولة, فالمعايير تحدد قواعد القياس والإثبات والعرض والإفصاح للعمليات والأحداث المالية المؤثرة في أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

2. العوامل النظامية :

التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة الدولية يتوقف على العوامل النظامية السائدة في الدولة المطبقة لهذه المعايير, فمجموعة المعايير واحدة وتطبيقها بشكل موحد بين دولتين مختلفتين, في حالة تماثل دوافع مطبقي المعايير بين دولتين, قد ينتج عنه تماثل في جودة التقارير المالية المنتجة في الدولتين .

تري الباحثة ان العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية تختلف باختلاف البيئة المحيطة ونوايا ورغبة المعدين لها وقد تكون هذه العوامل اقتصادية او سياسية او قانونية او احتالية مضللة.

(1). مدثر طه أبو الخير, مرجع سابق , ص ص 26-27.

سابعاً : اهداف جودة شفافية التقارير المالية :

- أ. أن تكون الأرقام المالية معبرة عن الحالة الحقيقية .
 - ب. اكتمال الإفصاح المالي بالإفصاح غير المالي .
 - ج. جودة المعايير المحاسبية المطبقة .
 - د. جودة نظم المعلومات المحاسبية المسؤولة عن إنتاج المعلومات
 - هـ. جودة هيكل الرقابة الداخلية وما تتضمنه من مراجعة داخلية واليات رقابية تهدف للتحقق من جودة المعلومات المقررة.
 - و. جودة نظم المراجعة الخارجية وخدمات التأكد المقدمة من قبل مراقبي الحسابات المستقلين⁽¹⁾
- ترى الباحثة أن أهم ما يؤثر على درجة الشفافية والوضوح بالتقارير المالية هو لجوء إدارة الشركات إلى التلاعب في القوائم المالية بهدف التأثير على الأرباح وتقوم الإدارة بذلك لوجود دوافع لديها لمعالجة وإدارة الأرباح ، حيث يؤثر ذلك على جودة الأرباح المفصح عنها وبالتالي يؤثر على هدف جودة التقارير المالية .

¹ هشام فاروق الابياري مرجع سابق ، ص 362

المبحث الثاني

خصائص ومؤشرات جودة التقارير المالية

يعد مفهوم الجودة سمة هامة من سمات المعلومات المحاسبية ، حيث يرى البعض أن جودة التقارير المالية جوهرها له مظهر يقاس به جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تلك التقارير والتي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية بحيث تكون مفيدة لمستخدميها. حيث يعني مفهوم الجودة في المعلومات المحاسبية ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريف ، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير الفنية والرقابية والمهنية ، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. وينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص جودة المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير وبداية فإنه يجب التسليم بأنه لا يوجد اتفاق بين الهيئات أو الباحثين على مجموعة الخصائص.

أولاً : الخصائص الأساسية لجودة التقارير المالية : -

تتمثل خصائص جودة التقارير المالية في خاصيتين أساسيتين هما الملاءمة والمصداقية ويرتبط بها خاصيتين ثانويتين هما القابلية والأهمية النسبية والتحدث عن ماهي الخصائص بشئ من التفصيل⁽¹⁾.

(1) سهير الطمنلي، مرجع سابق ، ص 359.

1. الملاءمة :

يقصد بالملاءمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، لكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة بإتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها مستخدمي المعلومات المالية، بحيث تمكن متخذ القرار من تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار⁽¹⁾.

مما تقدم يمكن القول بأن خاصية الملاءمة تتكون من خصائص ثانوية أو فرعية وهي⁽²⁾:

أ. التوقيت الملائم: أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب، إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الإحتمال كبير في التأثير على قراراتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة.

ب. القدرة على التنبؤ: وتعني إحتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكن مستخدمي المعلومات من إشراف أو تقدير المستقبل وتكون صورة إحتماالية (تقديرية) عنه، فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

ج. القدرة على إعادة التقييم: ويقصد بذلك إحتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الإرتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعي معلومات النظام.

(1) مهدي مامون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية ، د : ط ، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013م)، ص210.

(2). سهير الطملي، مرجع سابق، ص359.

2. المصدقية :

وتعني قدرة المعلومات المحاسبية على خلق حالة الإطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية, لكي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته المختلفة, بالتالي تعتبر درجة الثقة بالمعلومات المحاسبية إنعكاساً واضحاً لطرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات, وتتطلب تلك الخاصية الخصائص الثانوية التالية⁽¹⁾:

أ. القدرة على التمثيل: وتعني أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث بها بصورة سليمة وأمنية وخالي منأي تلاعب معتمد.

ب. الحياد (عدم التحيز): وتعني أن تكون المعلومات محايدة, أي خالية من التحيز ولا يعتبر التقرير المالي محايداً إذا كان إختيار أو عرض المعلومات يؤثر على عملية إتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً ويقصد بذلك أن يكون الهدف من نشر المعلومات هو خدمة الأطراف دون أي تحيز في توجيه المعلومات.

ج. قابلية الموضوعية أو التحقق: وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من أكثر من شخص, إذا ما تم إستخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية.

3. القابلية للمقارنة:

هذه الخاصية تعني أن المعلومات تصبح مفيدة عندما ترتبط بأساس معين أو معيار أن المعلومات يتم مقارنتها بنفس المعلومات لشركة أخرى أو نفس الشركة في فترات مختلفة. والتقارير المحاسبية يجب أن تقدم معلومات تسمح بالمقارنة بين شركة وشركة مماثلة. وهذا يتطلب

(1) إلهام محمد أحمد علي, تقييم تأثير الإختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية, (القاهرة: جامعة حلوان, كلية التجارة, رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة, 2011م) ص 82.

أن الأشياء المماثلة يتم المحاسبة عنها بنفس الطريقة في القوائم المالية. وبالتالي فإن التشابه والإختلاف في الأنشطة الخاصة بالشركة يجب أن يكون واضحاً من القوائم المالية بالتالي لا يجب أن تتأثر هذه القوائم بإختيار طرق محاسبية مختلفة⁽¹⁾.

4. الأهمية النسبية :

تركز هذه الخاصية على عرض المعلومات على التوالي وفقاً لأهميتها النسبية وتعتبر المعلومات مهمة إذا ترتب على تجاهلها أو عرضها بصورة غير صحيحة تضليل المستخدم والتأثير جوهرياً على إتخاذ قرارات سليمة، وتتوقف أهمية العنصر على حجمه النسبي أي على علاقته بعنصر أو عناصر أخرى في التقارير المالية ذات صلة وثيقة به⁽²⁾.

ثانياً : الخصائص الأساسية للتقارير المالية في نظر الباحثين :

الرأي الاول : هنالك اتفاق على بعض الخصائص الأساسية ، يقول إن هذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات من ناحية ، وعلى ملائمة تلك المعلومات من ناحية ثانية ، وعلى قابلية تلك المعلومات للمقارنة من ناحية ثالثة ، فالعوامل الثلاثة مجتمعة تساهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ، والتي سوف نتعرض لها بشيء من التفصيل فيما يلي :

1. الملائمة :

تعد الملائمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي⁽³⁾.

¹ . كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ، د : ط ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 37.

² — نهلة محمد السيد إبراهيم، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2008م)، ص 82.

³ — على مانع المطري ، دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية ،

(الكويت : جامعة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الأعمال ، 2010 م) ، ص 24.

فقد عرفت آخر الملائمة بأنها " المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات " ،مقدرة المعلومات على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار"⁽¹⁾ .

وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ينبغي أن تكون مؤثرة القرار ، بعبارة أخرى يلزم أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية كما يجب توفيرها في الوقت الملائم ، حيث تساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها في عمل تنبؤات عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية والقيمة التنبؤية للمعلومات وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة (القيمة الاسترجاعية للمعلومات)⁽²⁾.

يري البعض أن الملائمة يقصد بها ضرورة أن تكون المعلومات قادرة على التأثير على قرارات المستخدمين حتى ولو لم ينتفع المستخدمون منها (اختارالمستخدمين عدم استغلالها) ولم يترتب عليها تغيير فعلي في الماضي أو لن يترتب عليها تغيير في المستقبل ، وتتحقق الملائمة خلال توافر القدرة التنبؤية ، والقدرة التأكيدية أو كلاهما ويقصد بالأولى قدرة المعلومة على أن تكون ضمن مدخلات عملية التنبؤ المستخدمة بواسطة أصحاب رؤوس الأموال لتشكل توقعاتهم عن المستقبل أما الثانية فتشير إلى قدرة المعلومة على تأكيد أو تصحيح التقييمات السابقة. ويرتبط مفهوم الملائمة بمادية المعلومة أي تلك المعلومة التي إذا حذقت أو حرفت أثرت على القرارات الاقتصادية التي قد يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية.

¹ — محمد نواف حمدان ، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية ، (القاهرة : الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، 2006م) ، ص19.

² — أمين أحمد السيد لطفي ، نظرية المحاسبة مرجع سابق ، ص15.

ولأجل تحقيق صفة الملائمة في المعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

أ. التوقيت المناسب:

تعد هذه الخاصية من الخصائص الهامة للحكم على جودة المعلومات ، بحيث تصل نفس المعلومات إلى جميع متخذي القرارات في التوقيت المناسب وفي الوقت ذاته حتى لا تفقد قيمته. وقد أكد الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية على أنه إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها لذا فإن الإدارة بحاجة إلى الحصول على البيانات في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها⁽¹⁾. إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسباً تؤثر على القرار الذي سيتم تبينه من قبل متلقي المعلومة والمعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة إليه أيضاً ، لذا فإن تقديم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرار يعد دليلاً واضحاً على كفاءة المحاسب والنظام المحاسبي .

ب. التغذية العكسية:

تعني خاصية التغذية العكسية توافر المعلومات عن نتائج القرارات الماضية للمساعدة في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة وفي اتخاذ القرارات المستقبلية.

ج. القيمة التنبؤية:

التنبؤ بالمعلومات يعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع فإنها تكون أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها

¹ — علي عبد الله الزعبي ، حسن محمود الشناوي ، تأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية ، (القصيم : مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة القصيم ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 2012م) ، ص235

المراقبة على الأداء المستقبلي للمنشأة ومعرفة الانحرافات ومواجهتها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها⁽¹⁾.

إن قدرة المعلومات المحاسبية خاصة المعلومات التي تجسدها الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية أو التدفقات النقدية المستقبلية تعكس إحدى خصائص جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية ، وزيادة القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية يلبي أحد أهم أهداف التقارير المالية والتي صدرت عن الجهات المهنية المنظمة لإصدار المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية ، ويستند قياس خاصية القيمة التنبؤية على اختبار قدرة الأرباح الحالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية أو كليهما معا ، باعتبار هذه القدرة محدد رئيسي لجودة التقارير المالية. يستنتج مما سبق أن المعلومات المحاسبية حتى تكون ملائمة في اتخاذ القرار يجب أن تتصف بالآتي:⁽²⁾

أ. أن تقدم هذه المعلومات في الوقت الذي يساعد متخذ القرار على اتخاذ القرار السليم
ب. أن تكون المعلومات مرتبط وثيق بأحدث المنشأة الماضي حتى تساعد متخذ القرار بالاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المستقبلية والتي من صحة القرارات المتخذة سابقا.
ج- أن تعكس المعلومات ما يمكن أن يكون في المستقبل حتى تكون لمتخذ القرار خلفية عن حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة.

وفي بعض الأحيان عندما تقوم المنشأة بتقديم معلومات محاسبية ملائمة فإن ذلك قد يكون على حساب الدقة في القياس ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب ، حيث أن المعلومات

¹— محمد أحمد خليل ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (ا) لزقازيق : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة الزقازيق ، دراسة نظرية تطبيقية ، كلية التجارة ، العدد الأول ، 2005م ، ص743.

²— دعاء عبد الوهاب عبد الله ، مرجع سابق ، ص369

الملائمة هي التي تقدم لصالح متخذي القرار في الوقت المناسب حتى ولو كان ذلك على حاسب الدقة في القياس وعدم التأكد في المقاييس الناتجة وبالتالي يجب الموازنة بين كل حتى تتصف المعلومات المحاسبية المنشورة بشيء من الجودة العالية وتحقيق منفعة متخذي القرار⁽¹⁾.

2. إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية (الموثوقية)⁽²⁾:

عرفت لجنة المعايير المحاسبية إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل وقابلية التحقيق والحياد) وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملائمة ولتكون المعلومات مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها.

حيث أنه يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية والأحداث التي تعبر عنها ، وتوفر هذه الخاصية ضمان يؤكد خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز وأنها معروضة بأمانه وبطريقة موضوعية وحتى تتوافر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية يجب أن تكون هذه الأخيرة للتحقق منها ، وتعني القابلية للتحقق أن تكون المعلومات لها دلالة محددة ، وأن يكون لها استغلال بصرف النظر عن يقوم بإعدادها أو باستخدامها.

ولأجل تحقيق صفة الاعتماد والموثوقية في المعلومات المحاسبية يجب أن تتوافر الصفات النوعية الفرعية التالية :

¹— صلاح حسن علي ، مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية ، (القاهرة : مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد 2 ، الجزء 2 ، 2011م ، ص280.

²— أحمد سعيد حسانين ، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية - رؤية مقترحة لدعم مقدرتها التفسيرية في سوق الأوراق المالية ، (القاهرة : المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد 2 ، 2003م) ، ص72.

أ. القابلية للتحقيق⁽¹⁾:

تعني هذه الخاصية ضرورة أن تتصف المعلومات بالموضوعية بحيث يمكن التحقق منها وأن تكون غير متحيزة ، وتعتبر بصدق وأمانة عن الأحداث الاقتصادية للوحدة وبالتالي الوصول لنفس النتائج والمقاييس باستخدام أكثر من طريقة لحسابها باستخدام أكثر من شخص.

استخدام قواعد محاسبية يؤدي إلى صعوبة مقارنة النتائج المالية للمنشآت المختلفة مع المعلومات المماثلة لنفس المنشأة خلال عدة فترات محاسبية فهذه الخاصية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على التعرف على أوجه الشبه والاختلاف في حالة استخدام نفس القواعد المحاسبية.

يساعد اعتبار القابلية للتحقق ضمن الخصائص المحسنة للجودة على التغلب على عيوب اعتبارها من الخصائص الفرعية للاعتمادية والتي تتمثل في استبعاد بعض المعلومات من التقارير المالية والتي قد تكون مفيدة في صنع القرار مثل المعلومات التي تصور وتصف رأي ونية الإدارة نظرا لعدم إمكانية التحقق منها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب. الموضوعية:

بمعنى عدم التحيز ، أي إعداد المعلومات بشكل محايد ، وليس بغرض إظهارها بشكل يتلاءم مع ما ترغب به أحد الأطراف المستخدمة للمعلومات.

ج. صدق العرض:

حيث أن التمثيل هو العنصر الأكثر أهمية الذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثل ، وأن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.

¹ — حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة ، د: ط ، (عمان : دار الثقافة ، 1999م) ، ص 110.

أي يجب أخذ بعين الاعتبار كل الحوادث والعمليات المتعلقة بالدورة بدون استثناء سواء السلبية أو الإيجابية ، كتأجيل فاتورة إلى السنة المقبلة لعدم إتمام العمل المحاسبي وهي تختلف عن مبدأ استقلالية الدورات.

ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالمصدقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ، أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة⁽¹⁾.

وقد حدد واضعو المعايير أسباب وصف المعلومات المحاسبية بخاصية العرض الصادق والعادل بدلا من خاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد كالاتي⁽²⁾ :

- i. العرض الصادق والعادل يعبر عن مضمون الظاهرة الاقتصادية.
- ii. العرض الصادق والعادل يركز على الجوهر فوق الشكل ، وبالتالي فإن المعلومات تكون مفيدة لاتخاذ القرارات.
- iii. صعوبة التحديد الدقيق والواضح لمفهوم الموثوقية وإمكانية الاعتماد وبالتالي اختلاف التفسيرات.

iv. صعوبة القياس الكمي للموثوقية وإمكانية الاعتماد

د. القابلية للمقارنة:

تمثل القابلية للمقارنة إحدى الخصائص المحسنة للمعلومات على أساس أن فائدة المعلومات تزيد عند إمكانية مقارنتها مع المعلومات المتشابهة عن الكيانات الأخرى أو المعلومات المتشابهة

¹— محمد حلو داود ، أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، (البصرة : جامعة البصرة ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2002م) ، ص 82.

²— حساني عبد الحميد ، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات ، (الجزائر : جامعة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، 2010م) ، ص 120.

عن نفس الكيان على مدار الزمن لأنها تمكن المستخدمين من تحديد التماثل والاختلاف بين مجموعتين من الأحداث الاقتصادية.

حيث تركز هذه الخاصية على الثبات أي ثبات الوحدة الاقتصادية في إتباع نفس السياسات والمعايير والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى بحيث يمكن مقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية بنتائج وحدة اقتصادية أخرى مماثلة أو بنتائج نفس الوحدة في فترات أخرى⁽¹⁾

هـ. الأهمية النسبية :

لقد عرفت الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أنها مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة ، الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف⁽²⁾

بالإضافة إلى الخصائص السابقة فإن هنالك بعض القيود على فائدة المعلومات المحاسبية ومن تلك القيود ما يلي :

- i. أن تكون المنافع الناتجة عن استخدام المعلومة أكبر من تكاليف إعدادها.
- ii. أن تكون الأهمية النسبية للمعلومة عالية ، بمعنى إذا ترتب على تجاهلها أو عرضها بصورة غير صحيحة تضليل المستخدم والتأثير جوهريا على قدرته في اتخاذ قرارات سليمة .
- i. أن تعبر بصدق وأمانة عن الإحداث الاقتصادية للمنشأة

¹— محمد سليم وهبة ، البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، (بيروت: مجلة المحاسب المجاز ، الفصل الثالث، العدد23، 2005م) ، ص17

²— عماد محمد علي أبو عجيبة ، علام حمدان ، أقر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح ، (الجزائر : جامعة فرحات عباس ، مؤتمر الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، أكتوبر ، 2009م) ، ص7.

ii. أن لا تعكس رغبة أي طرف من الأطراف المستفيدة من المنشأة من المنشأة بقدر ما أنها تعكس الواقع الحقيقي.

iii. أن تتميز بالدقة وعدم الاختلاف من فترة إلى أخرى حتى يسهل مقارنتها

iv. أن تكون ذات مغذي ومفيدي للمستخدم ، أي عدم الاهتمام بالشكل دون الجوهر .

مما سبق يستج أن المعلومات حتى تتصف بالمصادقية والموثوقية يجب أن يتوفر فيها الآتي :

i. أن تعبر بصدق وأمانة عن الإحداث الاقتصادية للمنشأة

ii. أن لا تعكس رغبة أي طرف من الأطراف المستفيدة من المنشأة من المنشأة بقدر ما أنها تعكس الواقع الحقيقي.

iii. أن تتميز بالدقة وعدم الاختلاف من فترة إلى أخرى حتى يسهل مقارنتها

iv. أن تكون ذات مغذي ومفيدي للمستخدم ، أي عدم الاهتمام بالشكل دون الجوهر⁽¹⁾ .

الرأي الثاني : أشار أحد الباحثين إلى أن خصائص جودة التقارير المالية تتمثل في الآتي⁽²⁾ :

1. الملائمة : يقصد بها ضرورة أن تكون المعلومات قادرة على التأثير على قرارات المستخدمين ، حتى ولو لم ينتفع المستخدمون منها (اختيار المستخدمين عدم استغلالها) ، ولم يترتب عليها تغيير فعلي في الماضي أو لن يترتب عليها تغيير في المستقبل .

2. التمثيل الصادق : يقصد بها التقارير المالية الصادقة للأحداث والظواهر الاقتصادية أن تصف تلك التقارير الجوهر الاقتصادي للأحداث وليس الشكل الاقتصادي فحسب ، وتتطلب تلك الخاصية توافر مجموعة من الخصائص الفرعية سيتم توضيحها على النحو التالي: (الاكتمال ، الحيادية ، الخلو من الأخطاء).

¹سالم أحمد المصباح ، تأثير إدارة الأرباح على المعلومات الواردة بالقوائم المالية وموقف المراجع الخارجي ، (الإسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 49 ، العدد الأول ، 2012م ، ص387.

²الهام محمد احمد على سطلول ، مرجع سابق ، ص ص 91-92 .

كما أن هنالك خصائص أخرى تعزز وتحسن من الخصائص الأساسية ، وتحمل تلك الخصائص على تحسين فائدة معلومات التقارير المالية ، والتي تتسم بالملائمة والتمثيل الصادق وتشمل على الخصائص التالية :

• القابلية للمقارنة

• القابلية للتحقق

• التوقيت

• القابلية للفهم

تناولت المعايير المحاسبية ومنها معايير المحاسبة المصرية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية ، والتي تعد خصائص لجودة التقارير المالية ، وتتضمن هذه الخصائص ما يلي⁽¹⁾:

ثالثاً : الخصائص النوعية الأساسية

الخصائص النوعية الأساسية هي الملاءمة والتعبير الصادق:

1. الملاءمة : إن إصدار تقارير مالية عالية الجودة يتطلب بالضرورة معلومات محاسبية ملائمة ، ويتحقق لها ذلك عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية ، أو عندما تؤكد وتصحح تقييماتهم الماضية.

2. تعزيز الخصائص النوعية

تعد القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب والقابلية للفهم خصائص نوعية تعزز وتحسن منفعة المعلومات المحاسبية التي يتوافر بها في الأصل الخصائص النوعية الأساسية من

¹صلاح حسن علي سلامة ، مرجع سابق ، ص 278 .

الملاءمة والتعبير الصادق ، إن الخصائص يمكن لها أيضا أن تساعد أحد بديلين يتوافر بهما وبنفس الدرجة الخصائص النوعية الأساسية.

3. خصائص جودة المعلومات المحاسبية وفقا للإطار الفكري الأمريكي :

في أولى المحاولات لتحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية من جانب الإطار الفكري الأمريكي تم إصدار قائمة المفاهيم رقم (2) ، وذلك في مايو 1980م بعنوان (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) ، وقد تم تحديد هذه الخصائص على شكل هرمي على قمته ضرورة توافر خصائص معينة لمستخدمي التقارير المالية ، تتعلق بمستوى الفهم والإدراك والمعلومات السابقة المتوفرة لديهم ، ثم تم تحديد الخصائص الرئيسية والثانوية لجودة المعلومات المحاسبية ، وذلك على النحو التالي:

أ. الملاءمة : وتعني قدرة المعلومات على أحداث تأثير أو اختلاف في القرار المتخذ ، وذلك عن طريق مساعدة مستخدم المعلومات. وتتطلب الخصائص الثانوية التالية (التوقيت الزمني المناسب ، القيمة العكسية).

ب. المصدقية : تعني قدرة المعلومات المحاسبية على خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية ، وتتطلب هذه الخاصية الآتي (القدرة على التمثيل ، الحياد ، قابلية التحقق أو الموضوعية).

ج. قابلية المقارنة والثبات: تعني أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية.

تري الباحثة إن تحديد خصائص لجان المراجعة المتمثلة في الملاءمة والمصدقية والمقارنة يؤدي إلى مساعدة المسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية ومالية وإدارية وقانونية وسياسية تسهل للتمييز في ما بينها وبين السنوات الأخرى وهذا يعتبر إيضاحاً ضرورياً وحقيقياً لقياس معلومات التقارير المالية .

رابعاً : أهمية خصائص التقارير المالية :

وتكمن أهمية وجود خصائص لتقييم جودة التقارير في الآتي⁽¹⁾:

1. وجود الخصائص والمعايير يضمن أن يتم تقييم مستوى جودة التقارير المالية بوضوح وبشكل دائم بناء على ما ورد في هذه المعايير والخصائص.
 2. التخلص نسبياً من مواطن الضعف والقوة والتجاوزات التي تعاني منها عملية إعداد التقارير المالية، فدراية الشركة بأبعاد قياس وتقييم جودة التقارير المالية من البداية يجعلها تتلافى الممارسات المحاسبية الخاطئة.
 3. وجود الخصائص والمعايير لجودة المالية ينعكس إيجابياً على مستوى إعداد التقارير المالية، وعلى تطوير وتوجيه قدرات المحاسبين.
- ترى الباحثة ان أهمية خصائص التقارير المالية تتمثل في إظهار جميع البيانات والمعلومات والحقائق الجوهرية عند إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية .

¹. صلاح حسن علي سلامة , مرجع سابق , ص 277.

خامساً : مؤشرات قياس جودة التقارير المالية (□) :

يرى كثير من الباحثين صعوبة قياس مستوى جودة التقارير المالية بطريقة مباشرة. ووصفها البعض بأنها ، مفهوم غير واضح كما وصفها البعض الآخر بأنها ، مفهوم بعض المتغيرات المحاسبية التي يعتقدون أن لها تأثيراً عليها وأنها تعد مؤشرات لها. تتمثل مؤشرات قياس جودة التقارير المالية في المتغيرات المحاسبية التي تعد مؤشرات ملائمة لقياس مستوى جودة التقارير المالية وتتمثل فيما يلي :

- مدى الالتزام بالمعايير المهنية للمحاسبة أو المراجعة المتعارف عليها .
- مدى دقة الحسابات.
- مدى التلاعب بالمعالجات المحاسبية ، أو مدة ممارسة أساليب إدارة الأرباح .
- مدى شفافية توقيت الإفصاح المالي .
- نوع رأي المراجع الخارجي المنشور في التقرير السنوي .

ترى الباحثة أنه يمكن قياس مؤشرات جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة المعلومات المحاسبية والتي يمكن تحقيقها من خلال قياس جودة خصائص المعلومات المحاسبية ، وتقييم جودة

¹— فاتن محمد حمدي علي ، تقييم المداخل الحديثة في بناء معايير المحاسبة واثرها على جودة التقارير المالية ، (القاهرة : جامعة حلوان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، وإدارة الأعمال ، 2012م) ص ص 80-81 .

المعلومات المحاسبية يجب أن يكون على أساس الالتزام بالمعايير المهنية للمحاسبة والمراجعة المتعارف عليها .

سادساً : اهداف مقاييس جودة التقارير المالية :

إن الحكم على جودة التقارير المالية يخضع لمقاييس تختلف من مرحلة لأخرى في مراحل تطور الفكر المحاسبي ، في المرحلة التي ساد فيها مدخل الإجراءات كان من أهم مقاييس الجودة الاتي :

1. تحقيق أكبر قدر من الثقة ومن ثم تغلب إمكانية الاعتماد على الملائمة ، لتوفير الحماية لمعدي ومراجعي التقارير المالية .
 - 2 . أن يتسم الدخل بالاستمرارية وعدم التباين ، وهذا يمثل الدخل الأكثر جودة لتجنب ارتفاع تكلفة رأس المال .
 3. إن تمهيد الدخل أمر مرغوب لجعل الوضع المالي للوحدة يبدو أكثر استقراراً .
- تحقيق الاستقرار والاستمرارية كان يتطلب اتباع سياسات محاسبية شديدة التحفظ واتباع السياسات التي من شأنها تكون احتياطات سرية ، والتأثير على المركز المالي من داخل أنشطة التمويل خارج الميزانية ولكن هذا كان مرغوباً في ظل ملامح بيئة الممارسة ، السائدة في هذه المرحلة ، والتي تدعو إلى تجنب التدخل الحكومي وتوفير أكثر قدر من الحماية لمعدي ومراجعي التقارير المالية .

ترى الباحثة ان اهداف قياس جودة التقارير المالية ترتبط بأهداف القوائم المالية التي يركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم لتحقيق أكبر قدر من الثقة وتوفير الحماية لمعلومات التقارير المالية .

سابعاً : طرق قياس جودة التقارير المالية (□) :

يتمثل الهدف الرئيسي للتقارير المالية في توفير معلومات مالية خاصة بالوحدة المصدرة للتقارير على أن تتسم تلك المعلومات بالجودة من أجل أن تكون مفيدة في عملية صنع القرارات الاقتصادية ، وعلى الرغم من أهمية جودة التقارير المالية إلا أن أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه الأدب المحاسبي تتمثل في كيفية قياس جودة التقارير المالية. تعددت طرق قياس ومؤشرات جودة التقارير المالية المقترحة بواسطة الدارسات المعنية بقياس جودة التقارير المالية ، ويمكن القول بوجود اتجاهان لقياس جودة التقارير المالية ، الاتجاه الأول يقوم بقياس جودة التقارير المالية بشكل مباشر من خلال الاعتماد على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، أما الاتجاه الثاني فيقوم بقياس جودة التقارير المالية بشكل غير مباشر من خلال الاعتماد على جودة الدخل كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية .

يتم تناول كل من الاتجاهين فيما يلي :

¹ — جيهان محمود عبد الحميد ، تقييم أثر استخدام القيمة الندية المضافة على جودة التقارير المالية ، (القاهرة : جامعة حلوان ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، 2012م) ص ص 96-97 .

الاتجاه الأول : قياس جودة التقارير المالية باستخدام خصائص جودة المعلومات (بشكل مباشر) يهدف هذا الأسلوب إلى تقييم وفحص مدى فائدة المعلومات الواردة بالتقارير المالية ، لعملية اتخاذ القرار عن طريق قياس مدى وفائها بخصائص جودة المعلومات الواردة بالأطر الفكرية للمحاسبة ، ويعتبر قياس جودة التقارير المالية بالاعتماد على خصائص جودة المعلومات مقياس مباشر لجودة التقارير المالية .

الاتجاه الثاني : قياس جودة التقارير المالية بالاعتماد على مؤشرات جودة الدخل كدالة على جودة التقارير المالية حيث ظهرت العديد من الدراسات التي شجعت على الاهتمام بقياس جودة التقارير المالية باستخدام جودة الدخل .

تشير الأطراف المؤثرة علي وجود التقارير المالية التي تلك الأطراف التي تلعب دورا "هاما" ومؤثرا" في الإعداد والإشراف ومراجعة التقارير المالية ، ويتم تأثير تلك الأطراف علي جودة التقارير المالية بإيجاز تتعدد الآليات المتاحة للإدارة لتحقيق إدارة الربحية وتشمل تمهيد الدخل ، وما يعرف بحاسبة الاغتسال الشامل والمحاسبة الابتكارية .

توجد أمثلة عديدة علي استخدام إدارات الشركات لتلك الآليات منها (1):

- اعترفت شركة ورلدكوم لسوق الأوراق المالية الأمريكية بمعاملتها بالمصارف العادية.
- من واقع البيئة المصرية استخدمت احدي الشركات المساهمة المصرية الشركات الشرقية (أيسترن كومباتي)(2).

¹ - الهام محمد احمد على سطلول ، مرجع سابق ، ص 101 .

² - عبدالقادر احمد خليل ، قياس المضامين التقييمية لممارسات أنشطة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق المال المصري ،

(القاهرة : مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 2006م) ، ص 472 .

ترى الباحثة ان طرق قياس جودة التقارير المالية تتمثل في استخدام خصائص المعلومات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية وآليات الادارة المتاحة التي تستخدم في عملية صنع القرارات.

المبحث الثالث

المقاييس والعوامل المؤثرة علي جودة التقارير المالية

يعتبر صافي الدخل (الأرباح) البند الفردي الأكثر أهمية في القوائم المالية ، باعتباره مؤشر للقيمة المضافة للمنشأة ، ويساعد في توجيه وتخصيص الموارد في الأسواق الرأسمالية ، وزيادة الربح تنعكس بالإيجاب ، بينما يدل التراجع في الأرباح علي تراجع هذه القيمة ، غير أن الاعتماد علي رقم الأرباح ، دون الأخذ في الاعتبار بعض العوامل التي قد تؤدي إلي تخفيض مستوي جودة الأرباح، كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة الاستحقاقات فيها ، لذا فقد افترضت كثير من الدراسات تعريف وقياس جودة التقارير المالية مقترحين الاستدلال بمعايير المحاسبة المالية وغيرها من الهيئات العلمية والمهنية المتخصصة للمحاسبة والمراجعة ، باعتبار أن جودة التقارير المالية جوهرًا له مظهر آخر يقاس به ألا وهو جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تلك التقارير والتي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية بحيث تكون مفيدة لمستخدميها ، ونسبة لذلك

سوف يقدم الباحثة في هذا المبحث عرض تحليليا لمقاييس جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها من خلال الآتي :-

أولاً : مقاييس التقارير المالية

علي الرغم من تركيز بعض الهيئات والمنظمات علي أهمية التقارير عالية الجودة إلا أن احدي المشاكل الأساسية التي توجد في الأدب المحاسبي تتمثل في كيفية قياس الجودة للحكم علي مدي تحققها ، لأن التقييم العملي للجودة يتضمن قطعاً مدي وفاء المعلومات المحاسبية لأهداف عدد كبير من المستخدمين ذوي الاحتياجات المتعددة والمتباينة وتكمن صعوبة التقييم في أن إدراك وتحقيق الجودة لا يتباين فحسب بين مجموعات المستخدمين ذوي التفضيلات المختلفة بل وأيضاً بين المستخدمين داخل نفس المجموعة⁽¹⁾.

كما أن التوافق علي مؤشر لقياس وتقييم مستوي جودة التقارير المالية سوق يساعد الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية علي الاتجاه نحو المعالجات والطرق والسياسات المحاسبية التيمن شأنها إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية وتوجد العديد من النماذج المقترحة لقياس جودة التقارير المالية والتي يمكن تقسيمها إلي اتجاهين ، الأول قياس جودة التقارير المالية من خلال خصائص جودة المعلومات المحاسبية ، الاتجاه الثاني قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الربح المحاسبي كمؤشر علي جودة التقارير المالية ويمكن توضيح ذلك كما يلي⁽²⁾:

1- قياس جودة التقارير المالية من خلال خصائص جودة المعلومات المحاسبية

¹ - اشرف أحمد محمد غالي، قياس أثر الأليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ، (القاهرة : جامعة قناة السويس ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، 2007م) ، ص 138 .

² - ياسر السيدكساب ، عبدالرحمن الرزين ، مرجع سابق ، 74 .

تعني جودة المعلومات المحاسبية ،— ما تتصف به المعلومات من مصداقية وما تحققه لمستخدميها مع خلوها من التحريف والتضليل وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والفنية ، بما يساعد علي تحقيق الهدف من استخدامها⁽¹⁾.

وقد أشارت بعض الدراسات إلي أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الدقة التي يجب أن تتسم بها القوائم المالية عند توصيلها المعلومات عن عمليات الشركة ، وخاصة ما يتعلق بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية المتوقعة وذلك للمستثمرين وغيرهم من الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية⁽²⁾.

يرجع الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة إلي الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية بسبب ممارسة إدارة الأرباح ، هذا إلي جاني أن الأرباح تظل عرضة لإحداث تأثيرات متعمدة عليها نتيجة لما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً "عاماً" من حرية كبيرة في استخدام التقديرات المحاسبية إلي جانب قدرة الإدارة علي التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة عند احتساب أرباح الشركة ، حيث أن إدارة الأرباح تترتب عليها من الآثار السلبية وخاصة بالنسبة لمدي جودة المعلومات المحاسبية⁽³⁾.

حيث أشارت العديد من الأبحاث أن يمكن قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة المعلومات المحاسبية والتي يمكن تحقيقها من خلال قياس جودة خصائص المعلومات المحاسبية، ونسبة لهذا الدور فقد اهتمت الهيئات والمنظمات المهنية بإصدار المعايير التي تتناول جودة المعلومات المحاسبية حسب ما موضح في الشكل أدناه :

¹— يونس حسن عقل، دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات ، (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، 2005م) ، ص 31.

²— خالد امين عبدالله ، مرجع سابق ، ص 85 .

³— أمال محمد محمد عوض، مرجع سابق ، ص 2 .

شكل رقم (1/3/3) معايير جودة المعلومات المحاسبية

أهم الخصائص النوعية	الهيئة أو الدراسة
الملاءمة ، إمكانية التحقق ، البعد عن التحيز ، التماثل ، الثبات ، القابلية للقياس الكمي	الجمعية الأمريكية للمحاسبة (1966م)
الملاءمة ، إمكانية الاعتماد ، الأهمية النسبية ، القابلة للفهم ، البعد عن الحيز ، الاتساق ، إمكانية المقارنة ، الجوهر / الشكل	Trublood
الملاءمة ، الموضوعية ، إمكانية الاعتماد ، الوقتية ، إمكانية المقارنة ، الاكتمال ، القابلة ، القابلية للفهم .	تقارير الشركات البريطانية (1975م)
الملاءمة ، إمكانية الاعتماد ، الأهمية النسبية ، أمانة العرض القابلية للفهم ، الحيادية ، الثبات ، القابلية للمقارنة ، إمكانية التحقق ، التكلفة / المنفعة ، الوقتية ، القيمة التنبؤية ، التغذية العكسية .	قائمة المفاهيم رقم (2) الصادر FASB (1980م)
الملائمة ، الموضوعية ، القابلية للمقارنة الوقتية ، الوضوح ،	

Stamp (1980)	الإفصاح التام ، إمكانية التحقق ، الدقة ، التماثل ، البعد عن التحيز ، الجوهر علي حساب الشكل ، الأهمية النسبية ، التكلفة والمنفعة ، المرونة ، الاتساق ، التحفظ ، المعقولية .
IASC (1980م)	الملاءمة ، إمكانية الاعتماد ، إمكانية التحقق ، القابلية للفهم ، التكاملية ، أمانة العرض ، القيمة التنبؤية ، الموضوعية .

المصدر : وسن يحي أحمد ، إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية ، (بغداد : جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة 2010م) ص 175.

تتفق الباحثة مع الاراء اعلاه على الخصائص النوعية للتقارير المالية من الجدول اعلاه وصبها في إناء واحد هو المنفعة التي تتحقق من توفير هذه الخصائص على المستفيدين واصحاب المصلحة .

• قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الربح المحاسبي :

تعد جودة الأرباح المحاسبية من أكثر الموضوعات التي لاقى اهتمام الفكر المحاسبي في الفترة الأخيرة بعد الفضائح المالية التي حدثت في نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي ، كأحد أهم بنود القوائم المالية التي تنتجها الشركات والمعلومات الأكثر أهمية لمستخدمي التقارير المالية⁽¹⁾.

¹— ليلي محمد لطفي،تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية من منظور ممارسة إدارة الأرباح ، (القاهرة : مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد 3 ، 2002م) ، ص م ، ص 32.

كما تعتبر جودة الأرباح من المفاهيم الهامة والضرورية عند تقييم القوة المالية للشركة ، وتشير جودة الأرباح إلى قدرة الأرباح المنشورة على عكس الأرباح الحقيقية وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية⁽¹⁾.

حيث أن البعض يعتبر أن قياس جودة التقارير المالية تتم من خلال قياس جودة الأرباح وهو المدخل الملائم لهذا الغرض لعدة أسباب ، السبب الأول أن الربح يعتبر صافي التدفق النقدي الذي تنتجه الموارد المتاحة للشرك ، كما أنه يمثل في نفس الوقت مدي نجاح الإدارة في تشغيل الموارد المتاحة في الماضي ، السبب الثاني أن الربح هو محصلة التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم والتي تم الاعتراف بها في أخطاء القياس المحاسبي في الأرباح تعتبر في ذات الوقت أخطاء قياس في الأصول والخصوم المعروضة في قائمة المركز المالي .

ولقد أكد أهمية الدخل في الحكم على جودة التقارير المالية اعتبار مجلس معايير المحاسبة الأمريكية في بيانه رقم (4) بأن المعلومات التي تحويها القوائم المالية على أساس أنها تتمثل الركيزة الأساسية لتقييم الأنشطة الاقتصادية ، ومن ثم يعتبر التقييم الموضوعي والملائم لجودة الدخل حجر الزاوية في تحديد مدي إمكانية الارتكاز على هذه القيمة في تقييم الأداء المالي للشركة ومدي ملائمة الدخل المحاسبي في اتخاذ القرارات التنبؤية والاستثمارية⁽²⁾ .

يري آخر أنه يمكن قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الأرباح عن طريق مقياسين هما⁽³⁾:

¹— محمد البشير ، التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات (الأردن : المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدقي الحسابات الأردنيين، 2003م) ، ص 45 .

²— سعد بن صالح الرويع ، المحتوى المعلوماتي للدخل المحاسبي ، (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني، 2002م) ، ص 207 .

³— يسرى حسين خليفة ، العوامل المؤثرة على القرار الأخلاقي في مجال التمويل ، (طنطا : مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2006 م) ، ص 384 .

• درجة اختلاف الأرباح المحققة عن توقعات المحللين الماليين فكلما زاد الاختلاف كلما كانت الأرباح أقل جودة .

• من خلال هذا المقترح يري أن التخطيط الجيد في الماضي والحاضر والمستقبل للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤدي إلي زيادة جودة الأرباح .

فيما قدمت احدي الدراسات مقياس خلو الأرباح الخالية من ممارسات إدارة الأرباح تشير إلي مستوى جيد لجودة الأرباح ، وفي سياق إعداد التقارير المالية والإفصاح يعتقد المستثمرين بأن إدارة الشركة ما هي إلا امتداد لإدارة الأرباح أو جودتها ، وهذا يتوقف علي العلاقة التقاعدية مع مجلس الإدارة .

كما خلصت العديد من الدراسات إلي ستة مجموعات أساسية كمحددات لجودة الأرباح المحاسبية والتي يعرضها الشكل التالي رقم (2/3/3) :

شكل رقم (2/3/3) محددات جودة الأرباح المحاسبية

المحددات	البيان
المحدد الأول : خصائص الشركة أ. المعايير التي تطبقها الشركة	إن المرونة المتاحة في تطبيق لبعض الأساليب المحاسبية قد يسهم في انخفاض جودة الأرباح ، وفي حين أن التطبيق السليم للمعايير والثبات علي سياسة محاسبية محددة يزيد من جودة الأرباح .
ب . أداء الشركة	حيث أن الشركة تحقق مستويات منخفضة من الأداء تجني أرباحا" منخفضة ولذا تكون أكثر رغبة لاستخدام أساليب المحاسبة الابتكارية لتحسين قوائمها المالية وبالتالي تحقق انخفاضا" في جودة الأرباح

ج . دائنية الشركة إن الشركة التي تعتمد علي الديون في إدارة نشاطها تكون عرضة للمخاطر بشكل كبير ويزيد من تدخل الإدارة في زيادات الدخل من خلال التلاعب في البيانات المالية ،ومثل هذا الإجراء يقلل من جودة الأرباح .	
د. النمو في استثمارات الشركة إن الشركة التي تحقق معدلات نمو عالية في استثماراتها تحاول المحافظة علي قيمتها السوقية ومقابلة توقعات المحليين الماليين ، ولذا تتجه نحو تمهيد دخلها أكثر من الشركات ذات النمو المنخفض .	
هـ . حجم الشركة يؤدي حجم الشركة دورا " هاما" في سلوك الإدارة فالشركات الكبيرة الحجم تتمتع بنظام تحكم داخلي ، ومراجعين أكفا وتحاول المحافظة علي سمعتها وأسعار أسهمها مما يساهم في زيادة جودة الأرباح أكثر من الشركات الأصغر حجما " .	
المحدد الثاني : ممارسات إعداد التقارير المالية إن الأساليب المحاسبية وتشمل التقديرات المرتبطة بها وتطبيق البيانات وإعداد التقارير المرحلية والأساليب التي تستند إلي المبادئ والقواعد المحاسبية جميعها سمات أساسية لممارسة إعداد التقارير المالية والتي تؤثر في جودة الأرباح .	
المحدد الثالث : حوكمة الشركات تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية علي حماية ضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال المنشأة ، ومن ثم يمكن القول أن العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة الأرباح هي علاقة إيجابية	

المحدد الرابع : مراجعي الحسابات	إن لمراجعي الحسابات دور في الحد من الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة وكذا الأخطاء المادية وضبطها والتقرير عنها ولذا توجد علاقة قوية بين أداء مراجعي الحسابات وجودة الأرباح المحاسبية
المحدد الخامس : حوافز سوق الأسهم	تؤدي حوافز سوق الأسهم دوراً هاماً في جودة الأرباح من خلال تأثيرها على خيارات المحاسبة الابتكارية في الشركات مما ينعكس سلباً في جودة الأرباح المعلنة .
المحدد السادس : العوامل الخارجية	إن التكلفة والمنفعة ومخاطر التقاضي من العوامل التي لها الأثر المباشر على تكاليف خيارات المحاسبة الابتكارية وممارستها مما يؤثر سلباً على تقييم الأسهم بسبب تراجع مصداقية التقارير المالية والذي يعد الربح المحاسبي من أهم عناصرها

المصدر : أمال محمد محمد عوض ، قياس أثر الدور الحوكمة لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري : (القاهري : جامعه القاهرة كلية التجارة بني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد 3 - 2003) ص 15 — 16.

ترى الباحثة أن جودة الأرباح مفهوم يشير إلى الأرباح والتي تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والأداء الحقيقي للإدارة ، والحكم على جودة التقارير المالية ينبني على جودة الأرباح والمفصح عنها بتلك التقارير والتي تستخدم للحكم على مدى نجاح الإدارة وقدرة المنشأة على الاستمرارية والمنافسة باعتبارها القيمة المعبرة عن أداء الشركة في الفترات الماضية ومؤشراً أساسياً للتنبؤات المستقبلية ، وبذلك فهي تعكس جودة المعلومات المحاسبية لذلك نجدها أكثر أهمية في اتخاذ القرارات التنبؤية والاستثمارية .

ثانياً : العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية (□) :

¹ — طارق عبدالعال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص 205 .

توجد العديد من العوامل التي تؤثر علي جودة التقارير المالية ، وقد اقترح البحث المحاسبي العديد من العوامل التي من المحتمل أن تؤثر علي جودة التقارير المالية ومن أهم هذا العوامل ما يلي :

1 - الإدارة :

تعرف الإدارة الكثير عن المنشأة من واقع معاشيتها اليومية ، وما تعلمة الإدارة أكثر مما يعلمه المستثمرين والدائنين والمستخدمين الخارجين الآخرين ، فلذلك فإن الإدارة تستطيع أن تزيد من منفعة المعلومات المالية عن طريق تحديد الأحداث أن تزيد من منفعة المعلومات المالية عن طريق تحديد الأحداث والظروف وشرح تأثيراتها المالية علي المنشأة .

حيث تعتبر الإدارة هي المسئول عن إعداد القوائم المالية بهدف نشرها للجمهور وعلي الرغم من ضرورة تعبیر تلك القوائم عن الواقع الاقتصادي لأحوال وظروف الشركة وأدائها التشغيلي إلا أن الإدارة قد يكون لديها دوافع ومحفزات للتأثير علي جودة التقارير المالية ومحتواها الإعلامي ، وتتمثل هذه الدوافع في الدوافع التعاقدية ، والدوافع التنظيمية، ودافع أسواق المال ، حيث تتفق الدوافع التعاقدية والتنظيمية لإدارة الأرباح مع فروض وتفسيرات النظرية الإيجابية للمحاسبة ، حيث تتمثل تلك الدوافع في تعظيم مكافآت الإدارة وتجنب عقود الدين وأما دوافع سوق الأوراق المالية فتتمثل في التأثير علي قيمة أسهم الشركات لتعظيم الإدارة المحددة في شكل خيارات الأسهم.

يؤكد أهمية إداره في تحقيق جودة التقارير المالية تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الآونة الأخيرة في ظل صعوبة الوصول إلي صيغة تعاقدية تمنع من أي استغلال من جانب الإدارة لعدم إمكانية التنبؤ بتصرفاتها المحتملة أثناء مزاولة الشركة لنشاطها ، حيث تعبر ظاهره الحوكمة هي الوجه الآخر لعقود الوكالة ، فالحوكمة تحاول علاج التعارض في المصالح عن طريق التوفيق بين أطراف عقد الوكالة ، في الشركة من خلال محاولة كل طرف من أطراف الوكالة تعظيم منفعته الذاتية مع محاولة تحقيق المنافع الخاصة بباقي الأطراف المرتبطة بالشركة.

أن الإدارة هي المسؤولة عن الأنشطة اليومية طبقاً لسياسات وتعليقات مجلس الإدارة وإرساء نظم رقابة ملائمة ، وهي بذلك يكون لها تأثير كبير علي جودة التقارير المالية ، ففي حالة الممارسات الانتهازية للإدارة بدوافع تحقيق مكاسب شخصية عند ما يضع مجلس الأداة نظام للحوافز وربطة بتحقيق الشركة لمستوي معين من الأرباح ، يمكن أن يؤثر ذلك سلباً علي جودة رقم الربح وبالتالي جودة التقارير المالية⁽¹⁾ .

2 – لجان المراجعة :

تؤدي لجان المراجعة حيويًا في ضمان جودة القوائم والتقارير المالية المنشورة وتصفي عليها مزيدًا من الثقة والموضوعية ، حيث تعتمد أفضل ممارسة لمفهوم حوكمة الشركات علي دور لجنة المراجعة لكونها النقطة المركزية في تطوير القوائم والتقارير المالية . كما أن تشكيل لجان المراجعة يضمن التأكد من وجود الضوابط التي تكفل جودة التقارير المالية وحماية المستثمرين خاصة في ظل القائمة المتزايدة من سلسلة الفضائح والانهيارات المالية للعديد من الشركات العالمية وفقد المستثمرين معظم مدخراتهم ، الأمر الذي أدّى إلي تركيز الانتباه نحو جودة التقارير وأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجان المراجعة في الوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية⁽²⁾ .

حيث تزايدت وتعاضمت نداءات المنظمين والمهتمين بجودة التقارير المالية بضرورة وجود لجان مراجعة أكثر فعاليات واستقلالية ، إن مراقبة عملية إعداد التقارير المالية عن طريق لجان

¹عبدالمعظم فليح عبدالله ، مشاكل التكاليف في ظل تطبيقات نظرية الوكالة ، (القاهرة : المؤتمر السنوي الثاني لقسم المحاسبة مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في عالم متغير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، يونيو 2005م) ، ص ص 6-7 .

² – يوسف بطرس غالي، مستقبل الاقتصاد المصري في ظل ممارسات حوكمة الشركات (القاهرة : مؤتمر تحت رعاية الهيئة العامة لسوق المال ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ، أكتوبر 2001م) ، ص 357 .

مراجعة فعاليات واستقلالية . إن مراقبة عملية إعداد التقارير علي اعتبار أن الغرض الرئيسي للجنة المراجعة هو تحسين جودة التقارير المالية والوقاية من إعداد تقارير مالية مضللة . ويتضح الدور الهام الذي تلعبه لجان المراجعة في التأكيد علي مصداقية التقارير المالية وتحسين جودتها من خلال إطار عملها المتمثل في :-

1. تدعيم استقلال المراجع الداخلي بالصورة التي تجعله يصدر تقريره دون أي تأثير من قبل الإدارة من خلال قيام لجنة المراجعة باختيار المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم والموافقة علي الخدمات الاستثمارية المقدمة من المراجع الخارجي للإدارة وتحديد أتعابه في هذه الحالة

2. فحص نظام المراجعة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع الداخلي .

3. الدور الإشرافي والرقابي علي إعداد التقارير المالية للحد من الشركات علي التلاعب في البيانات والسياسات المحاسبية التي تعتمد عليها الإدارة في إعداد التقارير المالية .

قد فرض قانون ساربنز أوكسلي متطلبات إضافية علي لجان المراجعة لتحسين جودة التقارير المالية تتمثل في بناء ووضع برنامج للسماح للعاملين بالتقرير عن الانتهاكات القانونية بدون خوف من التهديد أو التعاقد ، فضلا عن ضرورة وجود خبير مالي علي الأقل ضمن أعضاء لجان المراجعة مما يساعد علي زيادة كفاءة قيام لجان المراجعة بمسؤولياتها الإشرافية⁽¹⁾

وفي ضوء الإخفاقات المالية للشركات أصبح للجنة المراجعة دورا " هاما" سواء كمراقب وكرابطة حيوية في عملية التقارير المالية ، وفي الثمانينات فإن اللجنة القومية عن التقرير المالي الاحتيالي (commission 1987 Tread Way) اعتبرت لجنة المراجعة علي إنها جزءا " جوهريا" لأي نظام مصمم لمنع التقرير المالي المضلل وقد قامت اللجنة بعمل توصيات عن تحسين فعالية مجالس الإدارة ولجان المراجعة عن طريق الاستجابة لتوقعات مستخدمي القوائم

¹ — عبيد بن سعد المطيري ، تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية ، (الكويت : المجلة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، المجلد 10 ، العدد 3 ، 2003 م) ، ص281 .

المالية ، حيث تهدف لجنة المراجعة إلى تخفيض مدي التقرير المالي المضلل وبالتالي تحافظ على جودة التقرير المالي بالشركة⁽¹⁾.

كما أن الإخفاقات المالية للشركة قد قادت مهنة المحاسبية والمراجعة في السوق والهيئات التنظيمية ومستخدمي القوائم المالية والحكومات إلى التعبير عن مخاوف حدوث التقرير المالي المضلل ، تلك الانهيارات قد حثت واستغرقت جزء كبير من التفكير عن قضية حوكمة الشركات ولا سيما دور لجنة المراجعة ، وذلك الجدل قد ساد وأحيط بإحداث عديدة علي سبيل المثال تدهور شركات (Worldcorn Enron) وإعادة صياغة صورة المحاسبة وإدراك مخاطر التشغيل والمخاطر المالية بسبب الانهيارات الاقتصادية والإحداث غير المنظورة إلا خري وأثرها علي التقرير المالي للشركة⁽²⁾.

3- المراجع الداخلي :-

إن وظيفة المراجعة الداخلية تمثل أحد تمثل أحد آليات حوكمة الشركات ، حيث تساعد إدارة المنشأة في مواجهة مسئولية إعداد التقارير المالية ، وذلك من خلال الوجبات الرقابية التي يمارسها المراجعون الداخليون ، حيث يقومون بتحليل الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المنشأة ويمكن القول أن المراجعين الداخليين يلعبون دورا "هاما" في تفعيل الرقابة المالية والإدارية وتحسين بيئة إعداد التقارير المالية في المنشأة .

¹ — عاطف محمد أحمد،دراسةاختبارية لأثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية تدقيق الحسابات في الأردن ،

(القاهرة : مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، بني سويف، جامعة القاهرة، العدد2 ، 2003م) ، ص483 .

² — على مجاهدأحمد، تحليل ظاهرة حوكمة الشركات باستخدام نظرية الوكالة: منظور محاسبي ،(الإسكندرية : المؤتمر الخامس .حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الجزء 2، 2005م) ، ص 318 .

قد ناقشت بعض الدراسات أثر المراجعة الداخلية علي تقليل ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز حوكمة الشركات -، بأن توفر خدمات المراجعة الداخلية لعميل المراجعة ، ويمكن أن يؤثر إيجابيا علي جودة المراجعة ينتج من فهم معمق جدا" للعميل، فالفريق الذي يقدم خدمات المراجعة الداخلية من المحتمل بشكل أكبر أن يوصل المشاكل إلي مراجع الحسابات ، إذا كانوا موظفين أو يعملون في مكتب المراجعة وبالتالي يساهمون في تخفيض احتمال تعرض المستثمرين لخسائر ناتجة عن التضليل.

تؤكد أهمية المراجعة الداخلية كمحدد لجودة التقارير المالية قواعد تسجيل سوق الأوراق المالية في نيويورك والتي تفرض علي المنشأة الاحتفاظ بوظيفة المراجعة الداخلية نظرا" لتواصلها مع كل لجان المراجعة والإدارة ومساعدة هذا التوصل علي توفير وإمداد لجان المراجعة والإدارة بتقييم مستمر حول عمليات إدارة مخاطر الشركة ونظم الرقابة الداخلية⁽¹⁾.

أن الاحتفاظ بوظيفة المراجعة الداخلية في كل الشركات المدرجة بأسواق المال يمكن أن يحقق درجة عالية من الجودة في التقارير المالية المنشورة ، نسبة للتواصل الذي يمكن أن يكون بينها وبين لجان المراجعة التي تعبر أقوى آليات الحوكمة في تطبيق السياسات المحاسبية السليمة وجميع سبل الرقابة التي تكفل التوصل إلي تقارير مالية تعبر عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ، كما أن المراجعة الداخلية تستطيع أن تدقق في كل صغيرة وكبيرة تختص بعمليات الشركة اليومية باعتبارها وظيفة دائمة بالشركة ويمكن أن تمد لجان المراجعة بالمعلومات التي تحتاجها بشكل دوري وبصورة صحيحة تعبر عن الواقع .

4 - المراجع الخارجي :-

¹منصور حامد محمود، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة ،(القاهرة : مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، العدد68 ، 2007 م) ، ص 752.

تبدو أهمية دور المراجعة الخارجية كوسيلة إشراف خارجي مستق مع شيوع ظاهرة الفصل بين الملكية والرقابة بالمنشأة ، نظرا" لأن الذي يقوم بهذا الدور شخص مستقل عن الأطراف الداخلية بالمنشأة (المراجع الخارجي أو مراقب الحسابات كما يطلق عليه القانون المصري) مما يؤدي التي تقليل مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات⁽¹⁾.

حيث تعمل المراجعة الخارجية علي إطفاء الثقة في القوائم المالية من خلال إبداء رأي فني محايد في مدي عدالة القوائم المالية ومجي تعبيرها بوضوح عن المركز المالي ونتيجة النشاط ، ويقع علي عاتق المراجعة الخارجية باعتبارها أحد آليات حوكمة الشركات توفير تأكيد معقول عن مدي فعالية نظم الرقابة الداخلية ، والتحقق من المعلومات المقدمة لمجلس الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى⁽²⁾.

يري البعض أن المنتج الذي ببيعة المراجع لعملائه هو راية الفني عن القوائم المالية ، ومن ثم فإنه يجب أن تحاول المهنة مقابلة وتحقيق توقعات مستخدمي القوائم المالية ، بمعنى أن عمل المراجع استجابة لهذه التوقعات يجب أن يحاول توفير كل ما يحتاجه المستخدمين بقدر الإمكان أخذا" في الاعتبار القيود التي تفرضها مهنة المراجعة .

أن المراجع الخارجي يؤثر علي جودة التقارير المالية من خلال ممارساتها لأنشطة المراجعة بهدف إبداء راية الفني عن الأنشطة الشركة بشرط أن يتمتع بكامل الاستقلالية عند قيامها بمهنة المراجعة ويكون ذلك عندما تكون بالشركة لجنة مراجعة فعالة تتوافر فيها جميع الخصائص التي

¹سمير أبو الفتوح صالح، رشا محمد أحمد النجار، أثر مكوناتهاكل حوكمة الشركات على جودة المراجعة ،(المنصورة : المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد34، العدد 2 ، 2010م ، ص 459 .

²نجوى محمود أبوجبل، إطار مقترح لتحسين استخدام آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية ، (القاهرة : جامعة طنطا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة ، 2008م)، ص72 .

من شأنها أن تحقق استقلالية وحياد المراجع الخارجي ، كما أنه يجب علي المراجع الإلمام بما يحتاجه مستخدمي التقارير المالية من معلومات⁽¹⁾ .

5- المعايير المحاسبية

تعتبر معايير المحاسبة بمثابة قيود علي سلوك الإدارة في إعداد القوائم المالية ، وبالتالي تظهر أهمية المعايير في تنظيم مشكلة الاختيار بين القواعد المحاسبية وإضفاء قدر من الثقة وإمكانية الاعتماد علي القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية ، حيث أن غياب المعايير المحاسبية يؤدي إلى اللجة إلى الاجتهاد الشخصي وما يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار وتطبيق القواعد المحاسبية .

حيث تقوم المعايير المحاسبية بدور هام في تنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع ، ويتم ذلك من خلال استخدامها في إعداد وعرض التقارير المالية ، ويتم إعداد تلك المعايير في ضوء الاطار الفكري للمحاسبة المالية ، وتترايد جودة المعايير المحاسبية كلما زادت جودة الإطار الفكري الذي تشتق منه تلك المعايير.

قد شبة بعض الكتاب معايير المحاسبة بآلة التصوير، فالمعايير الجيدة مثل آلة التصوير الجيدة ينتج عنها صور واضحة ودقيقة ، وبالتالي فغن المعايير الجيدة يؤدي تطبيقها إلي تقارير مالية تعرض وتفصح عن الأحداث المالية ولا تمكن من التلاعب في الأرقام المحاسبية وتمهيد الدخل ، أما المعايير الرديئة فينتج عنها صورة غير جيد وغير معبرة عن واقع الشركة ، كما أن أساس الجودة في التقارير المالية يتمثل في توفير معايير محاسبية يتم علي أساسها إعداد القوائم المالية بما يمكن من اتخاذ قرارات رشيدة .

¹ — محمد إبراهيم الجاك ، دور المراجع الخارجي والمنظمات المهنية في الحد من فجوة توقعات تقرير المراجعة لدعم مصداقية التقارير والقوائم المالية ، (القاهرة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حوان ، العدد 3 ، 2011م) ، ص 148 .

إن تعدد بدائل تطبيق السياسات المحاسبية في المعايير المحاسبية يفتح الباب علي مصراعيه أمام إدارة الشركات لإدارة الأرباح والتأثير علي رقم صافي الربح المحاسبي بطريقة غير مبررة ، ويؤدي ضبط معايير المحاسبة إلي تنظيم الممارسات المحاسبية بما يؤدي في النهاية إلي تحقيق الجودة في التقارير المالية (1).

حيث أن الدور التأثيري الهام للمعايير المحاسبية علي جودة التقارير المالية يؤكد اهتمام أجهزة بناء وإصدار المعايير المحاسبية علي المستوي الدولي بتطوير وتحسين المعايير المحاسبية ، حيث تعرضت معايير المحاسبة علي المستوي الدولية لبعض التحسينات كان الهدف منها تضيق المعالجات المحاسبية البديلة في المعايير وتوفير معلومات قابلة للمقارنة والحد من التلاعب في التقارير المالية حيث كانت العديد من المعايير الدولية تحتوي معالجات مختلفة منها ما يلي.

ففي المعيار الدولي رقم (1) المعدل في العام 1997 والخاص بعرض القوائم المالية فقرة تنص علي أن المنشأة التي يتم إعداد قوائمها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يجب أن تفصح عن هذه الحقيقة ، ويجب عدم وصف القوائم المالية بأنها قد تمت وفقا لمعايير المحاسبة الدولية إلا إذا كانت قد خضعت لكل المعايير المنطبقة عليها وبكل تفسير من تفسيرات لجنة التفسيرات الدائمة ، كما سمح نفس المعيار بالخروج عن المعايير المحاسبية لتحقيق الغرض العادل للقوائم المالية بشرط أن تفصح المنشأة عن المعيار الذي انحرفت عنه ولم تطبقه ، وطبيعة هذا الانحراف ، بما في ذلك المعالجات المحاسبية التي كان ينص عليها ، والسبب الذي كان سيجعل هذه المعالجات مضللة في تلك الظروف والمعالجات البديلة التي تم تطبيقها في الواقع وكذلك التأثير المالي للانحراف عن المعيار علي الأرباح والخسائر الواردة في التقارير المالية .

¹ - طارق عبدالعال ، وآخرون،مرجع سابق ، ص12 .

حيث تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية في العام 2001م مشروعاً " لإجراء تحسينات علي المعايير المصدرة بهدف تخليصها وإزالة المحاسبية المسموح بها وطلب قياس محاسبي محدد يعكس بشكل المقترحة ثم تم نشر المعايير المعدلة في عام 2003م وتخليصها من العديد من الاختيارات الممنوحة للإدارة مما يؤدي إلي زيادة جودة التقارير المالية من خلال الحد من حرية الاختيار الإداري " السلوك الانتهازي"⁽¹⁾.

ولضمان سلامة البيانات التي تعرضها القوائم المالية وتفعيل دور مراقب الحسابات ومعايير المراجعة في الحد من سلوك إدارة الأرباح، فقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي مجموعة من المعايير أهمها : معيار المراجعة رقم (82) الخاص باكتشاف التلاعب عند مراجعة القوائم المالية ، ومعيار المراجعة رقم (89) الخاص بمراجعة التسويات المحاسبية ، ومعيار المراجعة رقم (90) الخاص بالاتصال بلجنة المراجعة ، ومعيار المراجعة رقم (57) الخاص بمراجعة التقديرات المحاسبية بغرض إدارة الأرباح⁽²⁾.

أن إتباع المنشأة لمعايير محاسبية عالية الجودة يمكن أن يحقق جودة التقارير المالية المنشورة بواسطة تلك المنشأة ، حيث أن المعايير المحاسبية عالية الجودة يمكنها أن تحد من استخدام يمكنها من استخدام الإدارة للأساليب الهجومية في إتباع سياسات الاعتراف بالأرباح ، والشفافية في عرض القوائم المالية ، والتحكم في مقدار الاستحقاق الاختيار والتي تعتبر مؤشراً علي جودة التقارير المالية . كذلك يجب تطوير معايير المحاسبة والمراجعة لتواكب التطورات والأدوات المستحدثة في أسواق المال، وتوفير إشراف دقيق بواسطة لجان المراجعة لضمان تطبيق معايير المحاسبة بالصورة الصحيحة التي تحقق جودة التقارير المالية .

¹ - أحمد رجب عبدالمملك ، مرجع سابق ، ص 67 .

² - مصطفى أحمد فؤاد، أثر تطبيق معايير التقارير المالية على زيادة الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية ، (القاهرة :

المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 40، 2006م)، ص 29 .

6 - النظم القانونية :-

تحدد النظم القانونية دور القانون في تنظيم المحاسبي بصفة عامة وقوانين الشركات بصفة خاصة، ففي الدول ذات التوجهات القانونية في تنظيم السياسات المحاسبية والتي تطبق القانون الروماني أو المدني، نجد أن التنظيم المحاسبي يلحق بقانون الشركات ويميل النظام المحاسبي إلي التفصيل والتشابك ويقل تأثير مهنة المحاسبة في وضع المعايير المحاسبية ، وذلك علي عكس العديد من الدول ذات التوجهات غير القانونية في تنظيم السياسة المحاسبية والتي تطبق القانون العام مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

كما أن اختلاف السياسات المحاسبية التي يمكن لمنشأة الأعمال إتباعها في ظل النظم والتشريعات المختلفة بشأن بعض العناصر الواردة في القوائم المالية والتي قد تختلف من دولة لأخرى قد يؤدي إلي أثار مختلفة علي رقم الأرباح المحقق في ظل كل منها ، ومن ثم ضرورة بذل مزيد من الضغوط الدولية من قبل الهيئات المهنية لأغراض تحسين قابلية البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة للمقارنة⁽¹⁾.

حيث تعتبر النظم القانونية والتشريعية المطبقة علي مستوي الدول ، آلية جيدة لحوكمة الشركات ، وأنها يمكن أن تساهم بشكل فعال في حل مشكلة الوكالة بين الإدارة وحملة الأسهم ، وذلك من خلال توفيرها مجموعه من القواعد والضوابط التي تهدف إلى حماية وضمان مصالح المستثمرين سواء كانوا مساهمين ، أو دائنين من استغلال الإدارة ، أو استغلال كبار المساهمين لأموال الأقلية من حملة الأسهم .

أهم ما يؤكد تأثير النظم القانونية علي جودة التقارير المالية سعي العديد من الدول علي إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها تحقيق ذلك والتي يتمثل فيما يلي :-

¹ محمد حسين عبدالرحمن حسين، الفحص المحاسبي للتغير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات مستخدمي القوائم المالية ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية لتجارة ، 2004م) ، ص 50 .

في مصر صدرت المعايير المحاسبية المصرية بالقرار رقم 503 لسنة 1997م والذي تم إلغاؤه وإصدار قرار وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006م بإصدار المعايير المحاسبية الجديدة والتي جاء الاهتمام بها مواليا للاهتمام بتنشيط سوق الأوراق المالية المصري ، حيث يتوقف نجاح أسواق المال إلي حد كبير علي مدي وجود معايير ذات جودة عالية ، بما يوفر المعلومات المفيدة والنافعة للمستثمرين لاتخاذ قرارات الاستثمار ، والتي تعتمد علي جودة نظام القياس والإفصاح التي تنظمها المعايير⁽¹⁾.

في سوريا صدر القانون 22/ لعام 2005م الذي قضاء بإنشاء هيئة الأوراق المالية السورية ،وتتوالي هذه الهيئة الأشرف والرقابة علي سوق المال والشركات والمؤسسات والجهات الأخرى المرتبطة بالسوق ، ويعتبر هذا القانون خطوة مهمة علي طريق الحوكمة ، حيث أنه يضمن تحقيق العدالة والشفافية ، ويحمي حقوق ومصالح المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العدالة أو غير السليمة ، والتي ينطوي عليها اختيال أو غش أو تلاعب ، وأيضا صدر القانون رقم 31/ لعام 2008 م والذي يمثل إطارا "عاما" لنظام الإدارة السليمة للشركات المساهمة ، والذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركات ومراقبتها علي أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والذي يشمل : حقوق المساهمين، الإفصاح ، مجلس الإدارة ومسئولية ، لجنة المراجعة ، دور ومسئوليات الإدارة التنفيذية ، التدقيق الداخلي ، مهام ودور مفتش الحسابات الخارجي وعلاقته بلجنة المراجعة ومجلس الإدارة⁽²⁾ .

¹ محمد عبد الحميد طاحون، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين ، (الإسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ،العدد 2 ، سبتمبر 2001م)، ص 20 .

² -لؤي علي زين العابدين علي ،دراسة تحليلية لأثر تطبيق آليات حوكمة إدارة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي (الإسكندرية : المؤتمر الخامس، حوكمة الشراكات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، الجزء الثالث ، ، سبتمبر 2005 م) ، ص 268 .

أما في المملكة العربية السعودية فقد قامت وزارة التجارة بدراسة مستفيضة بغرض تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة انتهت بصدر المرسوم الملكي رقم م/12 بتاريخ 13/5/1412هـ الذي تمت بموجبة المراجعة علي نظام المحاسبين القانونيين ، وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بتطوير هذه المهنة ، ومما نصت عليه الفقرة (1) في المادة (19) من نظام المحاسبين القانونيين أن من أغراض الهيئة ومراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة⁽¹⁾.

لهذا تري الباحثة ان العوامل التي تؤثر علي جودة التقارير هي الإدارة لمسئوليتها عن إعداد القوائم المالية بهدف نشرها للجمهور ولجان المراجعة هي الاداة المقترحة لزيادة ثقة الجمهور في القوائم المالية وصحة وسلامة المعلومات المالية التي تحتويها للتوافق في مؤشرات ومقاييس جودة التقارير يساعد على تقييم مستوى المنشآت المالية وسوف يساعد الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية على الإتجاه نحو المعالجات والطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية ويجب

ثالثاً : أهداف لجنة المراجعة عند مستوى الشركة في ظل جودة التقارير المالية :

بسبب أهمية مصداقية عملية التقرير المالي للشركة في اقتصاديات سوق راس المال فقد أوضحت الدراسات التطبيقية والتجريبية العديد من النتائج التي تؤكد علي وجود علاقة بين تركيبة لجنة المراجعة والتقرير المالي المضلل أو الاحتيالي ، حيث تعتبر العلاقة بين تركيبة لجنة

¹— محمد إبراهيم الجاك ، مرجع سابق ، ص 192 .

المراجعة وحدوث الغش بالقوائم المالية هامة للغاية علي وجه التحديد في مهنة المراجعة حيث يقع علي لجنة المراجعة مسئولية تحديد المواقع التي عندها يكون الغش بالقوائم المالية له احتمال حدوث أكبر. وتتطلب معايير المراجعة أيضا " صراحة من المراجعين أن يوفروا تأكد معقول باكتشاف التحريف المالي المادي⁽¹⁾ .

فتمثلت اهداف لجان المراجعة فى ظل التقارير المالية فى الاتى :

1. تصميم نظام رقابة داخلية أكثر كفاءة في مجال التقرير المالي .
2. تحقيق أكثر موضوعية للسجلات المحاسبية .
3. تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلي التقرير المالي المضلل .
4. تقييم مخاطر التقرير المالي المضلل التي سوف يتم خلقها داخل الشركة .
5. تصميم وتطبيق ضوابط الرقابة الداخلية الضرورية لمنع واكتشاف ذلك التقرير المالي المضلل.
6. تحقيق متطلبات مقنن للمعلومات الشفافة والمفيدة بالارتباط بالخصائص النوعية الرئيسية .
7. تخفيض حدوث قياسي محاسبي غير ملائم سواء عمدي أو غير عمدي ووجود فصاحات محاسبية غير كافية .

8. تخفيض احتمال حدوث الغش والتصرفات غير القانونية عن طريق الإدارة⁽²⁾.

هذا ولقد أوصت اللجنة القومية للحد من الغش في القوائم المالية أكتوبر 1987م بأن تقوم لجنة مراقبة تداول الأوراق (SEC) بإلزام كل الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة بتشكيل لجان

¹— السيد لطفي، مرجع سابق ، ص 267 .

²— إبراهيم السيد عبده، دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في رأس المال ، (القاهرة : مجلة كلية المحاسبة والتجارة والإدارة والتأمين ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، العدد 70 ، الجزء الأول ، 2007 م) ، ص 47.

مراجعة تتكون من المديرين الذين يتمتعون بالاستقلال حيث أن لهذه اللجان تأثيراً هاماً في مجال الحد من الغش في التقارير المالية ، وتعد ركناً مكملاً⁽¹⁾ لهيئة الرقابة الداخلية .

تلاحظ الباحثة مما سبق أن لجان المراجعة تلعب دوراً كبيراً في الحد من نشر التقارير المالية المضللة والتي قد تستخدم فيها الإدارة بعض الأساليب الاحتيالية لتحقيق منافع لها أو لتحقيق وفورات ضريبية أو غيرها من خلال تدعيم استقلال المراجع الخارجي وتحقيق كفاية نظام الرقابة الداخلية وفحص التقارير المالية وخلوها من أي تضليل ، ونجد أن كثير من المنظمات والهيئات المهنية وأسواق المال قد أوصت الشركات بضرورة تشكيل لجان المراجعة ، لما يمكن أن تحدثه هذه الممارسات من أضرار بالغة علي أسواق المال وعلي مستخدمي التقارير المالية من المستثمرين وغيرهم .

رابعاً : معايير جودة التقارير المالية

يستطيع متخذي القرار الاعتماد علي التقارير ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار ، والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية ، والإفصاح الكامل أو الأمثل

¹ — مدحت عبدالرشيد سالم ، مرجع سابق ، ص 875 .

والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها ، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها ، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية ، معايير قانونية رقابية ، معايير مهنية ، معايير فنية ، والتي يمكن تناولها في عجالة كما يلي⁽¹⁾:

1. معايير قانونية : تسعى العديد من المؤسسات المهنية في الكثير من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية ، وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات ، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما يتماشى مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها

2. معايير رقابية :

ينظر إلي عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ، ويتوقف نجاح هذا العنصر علي وجود رقابة تحدد دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابة للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة ، وتقييم المخاطر وتحقيق العمليات وتحليل وتقييم الأداء ومدي الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة .

3.معايير مهنية :

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية .

4.معايير فنية :

¹— ماجد ابوحماد ، مرجع سابق ، ص45 .

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات ، مما ينعكس بدوره علي جودة التقارير المالية ، ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ، يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار .

مما سبق يتضح أن معايير المحاسبة الدولية IAS قد تكون أقل جودة من المعايير الأمريكية (المعايير التي تطبقها الدولة) ، للأسباب الآتية :

1. محدودية السلطة التقديرية للإدارة المرتبطة بالبدائل المحاسبية .
 2. المرونة الداخلية في المعايير المبنية علي أساس المبادئ تتيح فرصة كبيرة للشركة لكي تدير الأرباح ، ومن ثم تقلل من جودة المحاسبية .
 3. أن تكون تأثير السمات الخاصة لنظام التقارير المالية أكبر من تأثير المعايير نفسها تدير الأرباح ، ومن ثم تقلل من جودة المحاسبية .
- ترى الباحثة أن معايير جودة التقارير المالية هي أهم مقومات جودة التقارير المالية سواء كانت فنية اوقانونية اوراقبية اومهنية لما تعكسه هذه المعايير من ثقة للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الارباح وعلي الدول والهيئات والمنظمات المهنية المهمة بمهنة المحاسبة فرض التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تحكم عملية اختيار السياسات المحاسبية حيث يؤثر ذلك علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في أسواق المال والتي بدورها يمكن أن تؤثر علي اقتصاد الدولة ككل وذلك من خلال التأثير علي القرارات الاقتصادية لمستخدمي التقارير المالية حيث أن المعلومات المحاسبية من شأنها أن تؤثر في أسعار الأسهم بالزيادات أو النقصان .

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

تناولت الباحثة في هذا الفصل الدراسة الميدانية لدور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية في المصارف السودانية وذلك من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن الجهاز المصرفي في السودان (البنك الاسلامي السوداني)

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الثالث : عرض ومناقشة نتائج الفرضيات

المبحث الرابع : الخاتمة

نشأة الجهاز المصرفي في السودان

يقوم الجهاز المصرفي في السودان بدور محرك ودافع لبرامج الاصطلاح الاقتصادي الذي يرمي إلى تحرير الأنشطة الاقتصادية من بعض القيود وإلى تصحيح الاختلالات الهيكلية في الأسواق على صعيد الاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية. كما يرمي إلى تحرير سعر الصرف للجنيه والحد من دعم الأسعار والعمل على جذب الاستثمارات وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة إلى جانب بعض الأهداف الأخرى مثل ترشيد الإنفاق العام وتخفيض العجز في موازنة الدولة وتقليل اعتمادها على التمويل المصغر في وتوجيه التمويل المصرفي إلى خدمة الأغراض الإنتاجية والإنمائية.

أولاً : نشأة المصارف في السودان :

أول مصرف أنشئ في العالم هو بنك جنوة عام 1148م بإيطاليا ثم انتشرت فكرة المصارف في العالم حتى وصلت السودان .

ونشأت المصارف في السودان خلال المراحل التالية :

1 - مرحلة المصارف الأجنبية (1903 - 1958م) :

أول مصرف أنشئ في السودان هو البنك الأهلي المصري عام 1902م ، ثم بنك باركليز (بريطاني) عام 1912م ، ثم البنك العثماني (تركي) عام 1949م ، ثم بنك الكريدي ليونيه (فرنسي) عام 1953م ، ثم بنك مصر والبنك العربي الأردني عام 1956م والبنك التجاري الأثيوبي عام 1958م وتميزت هذه المرحلة بالآتي :

أ- قيام البنك الأهلي المصري بدور البنك المركزي .

ب - تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) مما أدى إلى تأخير نمو القطاع الصناعي، بالرغم من توسع النشاط الاقتصادي وانتشار الوعي المصرفي في السودان⁽¹⁾ .

2 - مرحلة المصارف الوطنية (1959-1969م)

تميزت هذه المرحلة بقيام بنك السودان عام 1959م ، وورث البنك أصول فروع البنك الأهلي المصري بالسودان وبدأ ممارسة كامل مهام البنك المركزي عام 1960م ونشأ البنك 1960م التجاري السوداني عام 1960م كأول بنك تجاري وطني، ونشأت بنوك سودانية متخصصة كالبنك الزراعي السوداني عام 1959م والبنك الصناعي السوداني عام 1961م والبنك العقاري عام 1967م .

3 - مرحلة تأميم المصارف (1959-1975م) :

أصدرت الدولة قرار تأميم النظام المصرفي في السودان عام 1970م لتحقيق الأهداف التالية :

أ- ترقية الصادرات لزيادة عائدات لتحسين ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

ب - جذب مدخرات السودانيين العاملين خارج السودان .

ج- تحسين تقديم الخدمات المصرفية في الريف السوداني .

د- إنهاء السيطرة الأجنبية على رؤوس الأموال الوطنية.

هـ- تمكين البنك المركزي من إصدار العملة ، ووضع السياسات النقدية والتمويلية ورقابة المصارف.

¹ عبد الماجد عبد الله حسن أحمد، محاسبة المنشآت المتخصصة، (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2007م) ص 4

صدر قانون تنظيم المصارف والادخار عام 1973م حيث تم بموجبه دمج مصارف وتغير أسماء بعضها ، ونشأ مصرف الادخار السوداني لنشر الوعي الادخاري، وتميزت هذه المرحلة بالآتي:

أ- جميع المصارف أصبحت مملوكة للدولة.

ب - انخفاض عدد المصارف التجارية .

ج- ظهور مصرف يتعامل مع صغار المدخرين والمستثمرين .

د- إجماع المصارف الأجنبية من العمل في السودان بسبب التوجه الاقتصادي الاشتراكي للدولة⁽¹⁾

4- مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1976- 1983م) :

صدرت الدولة قانون تشجيع الاستثمار لعام 1976م بهدف تحسين البيئة الاقتصادية لجذب

الاستثمار الأجنبي والوطني ، ونتيجة لذلك تميزت هذه المرحلة بتطور النظام المصرفي بالآتي :

أ- ظهور المصارف الإسلامية ، بنك فيصل الإسلامي عام 1978م كنواة أولى لتجربة تطبيق النظام المصرفي الإسلامي في السودان ، وشجع نجاح التجربة على إنشاء بنك التنمية التعاوني الإسلامي وبنك التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي السوداني عام 1983م .

ب- عودة المصارف الأجنبية عبر فتح فروع بالسودان وهي بنك أبوظبي الوطني (أماراتي) ، وبنك الاعتماد والتجارة الخارجية (أماراتي) عام 1976م ، سيتي بنك (أمريكي) عام 1978م ، بنك عمان المحدود (عماني) عام 1979م ، الشرق الأوسط (أماراتي) عام 1982م⁽²⁾.

5 - مرحلة أسلمة النظام المصرفي (1984- وحتى الآن)

¹ محمد عبد الرحمن أبو شورة وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الخرطوم: بنك السودان المركزي 2006م) ص 10 .

² علي عثمان حامد، الرقابة المصرفية والشرعية على المصارف الإسلامية، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، د.ت)، ص

تم إعلان أسلمة النظام المصرفي في عام 1984م على استنادا قانون المعاملات المدنية السوداني الذي حرم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً ، فصدر قانون بنك السودان رقم ب ي/ ر ع م / 11 في 10 ديسمبر 1984م الذي نص على منع التعامل بسعر الفائدة والتحول الفوري للتعامل بصيغ التمويل الإسلامية ، وتميزت هذه المرحلة بالآتي⁽¹⁾:

أ- استمرار إنشاء المصارف الخاصة وتصفية بعضها .

ب- دمج المصارف الحكومية.

ج- تغيير أسماء بعض المصارف .

د- ظهور مصارف الاستثمار كبنك الصفا للاستثمار عام 1998م ، بنك الاستثمار المالي عام 1995م وبنك القصارف للاستثمار عام 1996م .

هـ- تحول النظام المصرفي إلى التعامل بصيغ التمويل الإسلامية في شمال السودان بينما التعامل بالصيغ التقليدية (بسعر الفائدة) وصيغ التمويل الإسلامية في جنوب السودان² .

يواجه النظام المصرفي الإسلامي في السودان المشكلات التالية:

أ. عدم وجود كوادر بشرية مدربة في البنوك تجمع بين المعرفة الشرعية والمعرفة الاقتصادية

والمصرفية لإدارة التمويل وفق الصيغ الإسلامية .

ب. صعوبة تطبيق بعض صيغ التمويل الإسلامية مثل المضاربات التي تعتمد على أمانة

المضارب .

ج. تجاوز في بعض صيغ التمويل الإسلامية مثل ظهور المراجحات الصورية لصعوبة متابعة

تطبيقها.

¹ محمد عبد الرحمن أبو شورة وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 12 – 14 .

² عبد الله حسين محمد وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، (الخرطوم:بنك السودان

المركزي ، 2006م) ، ص 97 .

- د. تفاقم مشكلة التمويل المتعثر في النظام المصرفي الإسلامي لعدم وجود فوائد تأخيريه على العميل لعدم سداد مديونيته للبنك في المواعيد المتفق عليها.
- هـ. صعوبة التعامل مع المراسلين خارج السودان فيما يتعلق بالائتمان أو الاقتراض من أسواق المال المبنية على سعر الفائدة.
- و. عدم الاستفادة من منتجات الهندسة المالية العالمية في مجال إدارة مخاطر التمويل لأنها غير إسلامية.
- ز. عدم التفهم لخطورة المخالفات الشرعية عند تنفيذ العمليات الاستثمارية⁽¹⁾.

ثانياً : البنك دراسة الحالة البنك الإسلامي السوداني :

1- نشأة البنك الإسلامي السوداني :

تم إنشاء البنك الإسلامي السوداني في العام 1982م وسجل طبقاً لقانون الشركات عام 1925م ورأس المال المصرح به 500 000 000 جنيه سوداني ورأس المال المدفوع 180.184.714 جنيه سوداني .

2- الأغراض :

يقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية والمالية التجارية وكافة أعمال الاستثمار ويسهم في المشروعات الزراعية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التجارة الخارجية ودفعها مما يحظ التوازن والاهتمام بصغار الحريين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومعاونتهم ومساعدتهم في مشروعاتهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية .

3- الشفافية في البنك : نؤمن بأن يفعل الصواب يعمل دائماً في النور .

4- القيم الجوهرية :

¹الصادق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان — التحديات ورؤي المستقبل، (الخرطوم: بنك السودان المركزي، 2006م) ص 82 .

أ- الأخلاق التزامنا بمبادئ الشريعة الإسلامية أخلاقاً وسلوكاً هو أسلوب حياة ومنهج .

ب - العملاء : نتواجد في السوق المصرفي حيث يوجد العميل .

ج — الاحترافية في العمل : نحرص علي توشي الدقة في إنجاز العمل واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

د — العمل الجماعي : نعتد في نجاحنا علي جهود كافة العاملين وروح الفريق الواحد .

5- الرؤية : أن نكون من الرواد في العمل المصرفي الإسلامي والخيار الأفضل للعملاء .

6- الرسالة : تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المنظورة وفق أفضل وأحدث المنتجات والمعايير المعتمدة في التقنية (1) .

6- اسس إعداد القوائم المالية في البنك : —

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبة :

يتم إعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك بموجب متطلبات بنك السودان المركزي وقرارات هيئة الرقابة الشرعية للبنك والهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان المركزي وقانون الشركات للعام 1925م .

ب- اسس القياس المحاسبي :

يتبع المصرف مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية ومبدأ الاستحقاق المحاسبي في تسجيل أصوله وخصومه وإيراداته ومصروفاته .

ت- عملة القيد المزدوج : يتم عرض القوائم المالية بالجنية السوداني والذي يمثل عملة القيد المزدوج

¹ — منشورات البنك الإسلامي السوداني.

ث- أستخدم التقديرات والافتراضات :

إن إعداد القوائم المالية يتطلب تقديرات وفروض تؤثر على قيمة الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية والمصروفات والإيرادات خلال السنة وهذه التقديرات يتم إعدادها طبقاً لأفضل معلومات متاحة للإدارة والظروف والاحداث الجارية .

7- الإستثمارات بالبنك :

1. الاوراق المالية : تظهر الاوراق المالية في قائمة المركز المالى بالتكلفة التاريخية .
2. المشاركات : تظهر المشاركات في قائمة المركز المالى بالتكلفة التاريخية .
3. المضاربات : تظهر المضاربات في قائمة المركز المالى بالتكلفة التاريخية .
4. المتاجرات : تظهر المتاجرات في قائمة المركز المالى بالتكلفة التاريخية .
5. المحاظ : تظهر المحافظ في قائمة المركز المالى بالتكلفة التاريخية .
6. المساهمات : تظهر المساهمات الرأسمالية في قائمة المركز المالى بالتكلفة التاريخية والمساهمات بالنقد الأجنبي بالجنيه السوداني بالسعر السائد في تاريخ الشراء .
7. المخزونات : تظهر المخزونات في قائمة المركز المالى بالتكلفة التاريخية وقت الشراء او السعر السوقي ايهما أقل .
8. ذمم البيوع المؤجلة : تظهر ذمم البيوع المؤجلة في قائمة المركز المالى بالارصدة المستحقة مخصصاً منها مخصص مخاطر الإستثمار والتمويل والارباح المؤجلة (الارباح) .
9. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها : يتم تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع التمويل مستبعداً منها الارصده المغطاة بودائع وكفالات صادرة من بنوك خارجية ذات ملائمة وذلك في ضوء خبرة الإدارة والدراسات التفصيلية الدورية لارصدة التمويل .
- 10- المعاملة الزكوية : يخضع المصرف للزكاة الشرعية حسب ديوان الزكاة في السودان .

- 11- المعاملة الضريبية : يخضع المصرف لضريبة الدخل بموجب الضرائب في السودان .
- 12- فوائد ما بعد الخدمة : يتم احتساب فوائد ما بعد الخدمة للعاملين بالبنك وفقاً للائحة شررط خدمة العاملين بالبنك .
- 13- هيئة الرقابة الشرعية : يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة شرعية مكونة من أربعة اشخاص .
- 14- راس المال المصرع به والمدفوع : راس المال المصرح به 100.000.000 جنيه سوداني والمدفوع 100.236.893 جنيه سوداني .
- 15- عائد اصحاب الإستثمارات وما فى حكمها فى الدخل والخسارة : تم احتساب عائد اصحاب حسابات الإستثمار المطلق بالمحلى 10 % والأجنبي 8 %⁽¹⁾.
- 16- الديون المعدومة والديون المشكوك فى تحصيلها :
يعتبر الدين معدوماً والدين مشكوكاً فى تحصيله إلا إذا توفرت الشروط الآتية :
أ- فى حالة بيع الضمان بمبلغ اقل من حجم المديونية .
ب- فى حالة هلاك الضمان الخاص بالعملية الإستثمارية .
ت- فى حالة عمل عدة مزادات وفشل بيع الضمان او اصبح ذو قيمة ضعيفة جداً .
ث- فى حالة بيع الضمان بمبلغ اقل من حجم المديونية .
ج- فى حالة بيع الضمان بمبلغ اقل من حجم المديونية .
ح- سبق تصنيفه كدين ردى ومدى على تاريخ إستحقاقه مده لا تقل عن خمسة سنوات .
خ- تعذر استرداده كلياً او جزئياً مع استنفاد كافة الوسائل المتاحة .
د- توفى المدين دون تركه مايمكن التنفيذ عليه .

¹. قوائم المركز المالي للبنك الاسلامي السوداني فى الفترة ما بين 31 ديسمبر 2008م — 2012م , ص ص 14- 16 .

ذ- هروب المدين وتعذر ملاحقته قضائياً .

* مع توفر الاسباب اعلاه يجب موافقة مجلس الادارة وبنك السودان .

17- الإلتزامات العرضية والإرتباطات : تظهر الإلتزامات العرضية والإرتباطات والتي يدخل البنك طرفاً فيها خارج المركز المالى تحت بند الإلتزامات العرضية والإرتباطات بإعتبارها لا تمثل اصول أوإلتزامات فى تاريخ المركز المالى .

18- المعاملات بالعملات الأجنبية : يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى جنية سوداني بأسعار الصرف المعلنة بتاريخ حدوث تلك المعاملات ويتم إثبات القروقات الناتجة كإيرادات او مصروفات فى بيان الدخل للفترة الجارية.

19- المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة : تتمثل في المعاملات مع أعضاء مجلس الادارة والمنشأة والشركات التابعة لهم وللبنك .

20- الادوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها :

الادوات المالية تتمثل في الاصول والإلتزامات المالية ويتم حساب القيمة العادلة للادوات المالية طبقاً لاسس التقييم المتبعة اما وإدارة المخاطر المتعلقة بها هى مخاطر الائتمان ومخاطر تقلبات سعر صرف العملات الاجنبية .

8- الأنشطة بالبنك :

1. فتح الجسابات الجارية والودائع والادخار .

2. قبول جسابات الاستثمار وخلطها مع اموال المصرف واستثمارها فى كل ما تجيزه الشريعة الاسلامية من معاملات .

3. ادارة استثمار الغير .

4. الاعمال الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها .

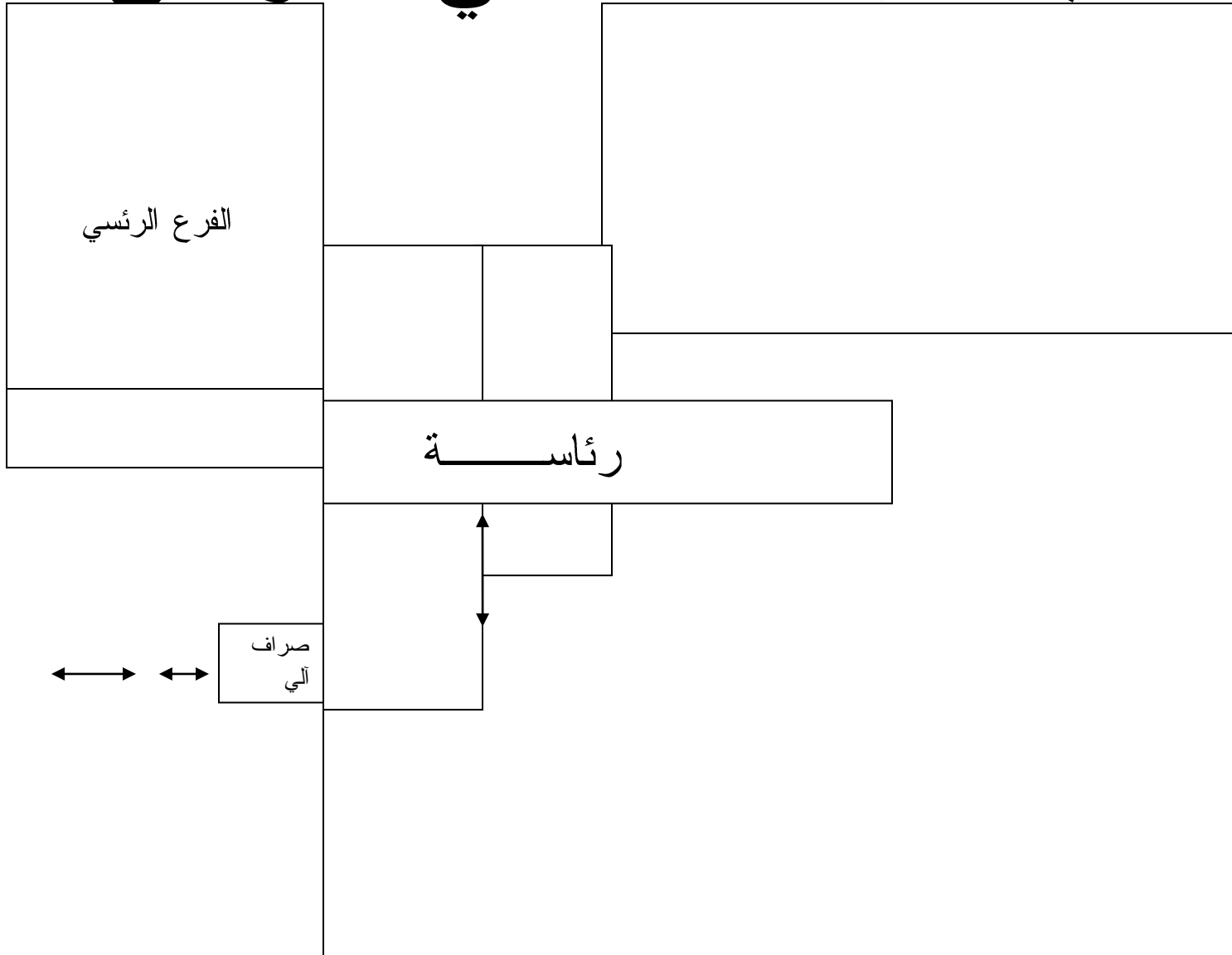
5. استيجار وشراء الاراضي وتأسيس المبانى وايجارها .

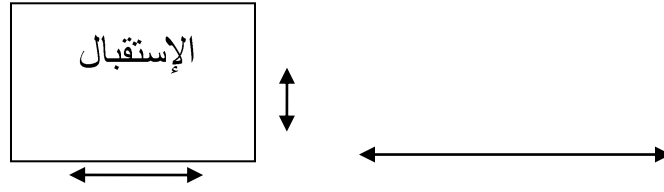
6. عمليات الصرف للعملات الاجنبية القابلة للتداول .

9- الشركات التابعة للبنك :

1. الشركة الاسلامية السودانية للاسكان والمقاولات .
2. شركة السلامة للتأمين .
3. الشركة الاسلامية السودانية للتجارة والاستثمار (1) .

هيكل البنك الاسلامي السوداني





شارع الجامعة

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً : إجراءات الدراسة الميدانية

أداة الدراسة :

تم تصميم استبانته بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في مجال المحاسبة، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوى الخبرة.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بالبنك الإسلامي السوداني.

عينة الدراسة :

تم توجيه الإستبانة إلى عينة تتكون من 150 فرد من الموظفين بالبنك الإسلامي السوداني. وتم جمع 150 استمارة بعد توزيعها وتم تحليل 150 استمارة صالحة للتحليل من جملة الاستثمارات المستردة ، وتتكون الإستبانة من جزأين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، المسمى الوظيفي ، سنوات الخبرة) وذلك للوقوف على مؤهلات وتخصصات ووظائف وسنوات خبرة المبحوثين.

الجزء الثاني تتضمن محاور الاستبانة وتتكون من (3) فرضيات وكل فرضية تحتوى على (7) عبارات .

عبارات الاستبانة :

تم توجيه عبارات الاستبانة على الموظفين بالبنك الإسلامي السوداني (عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانة على (21) سؤال و على كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع عبارات الاستبانة على فرضيات الدراسة الثلاث ، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

صدق وثبات الاستبانة :

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة.⁽¹⁾

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وقد تبين أن معامل الثبات مرتفعة مما يطمئن على استخدام الاستبانة.

¹ أحمد العساف ، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، (الرياض : كتبة الكعبيان، 1995) ، ص 430.

وتم اختبار ثبات عبارات الاستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الإحصائي وقد كانت النتيجة 0.87 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الاستبانة.

صدق الاستبانة

يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه ،كما يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية ، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها .⁽¹⁾

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين بالصدق الظاهري للأداة (صدق الاستبانة).

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

— العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.

— النسب المئوية.

— الوسط الحسابي.

— الانحراف المعياري

— اختبار مربع كاي لحسن للاستقلالية لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من

إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) Statistical Package for social

1 ذوقان العبيدات وآخرون ، البحث العملي - مفهومة وأدواته وأساليبه ، (عمان : دار الفكر ، 2002م) ص179.

science والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني

تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفرغ البيانات في جداول أعدتها الباحثة لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1 2 3 4 5) على الترتيب . واعدت الباحثة الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الاستبانة كما يلي :

أولاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة :

1/ المؤهل العلمي

جدول (4/2/1)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

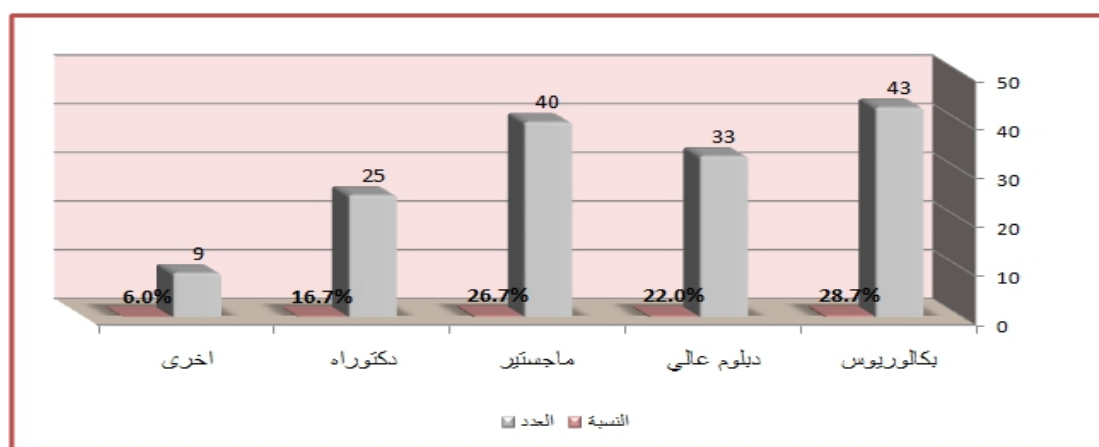
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	43	%28,7
دبلوم عالي	33	%22
ماجستير	40	%26,7
دكتوراه	25	%16,7

أخرى	9	6%
المجموع	150	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

شكل (4/2/1)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن هنالك نسبة (28,7%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، وأن هنالك نسبة (26,7%) مؤهلهم العلمي ماجستير ، أن هنالك نسبة (22%) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي ، وأن هنالك نسبة (16,7%) مؤهلهم العلمي دكتوراه ، وأن هنالك نسبة (6%) لديهم مؤهلات علمية أخرى .

نجد أن غالبية المبحوثين يحملون شهادات جامعية وهذا يعزز من صدق نتائج البحث لمعرفة أهميتها الدراسة الميدانية .

2/ التخصص العلمي :

جدول (4/2/2)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

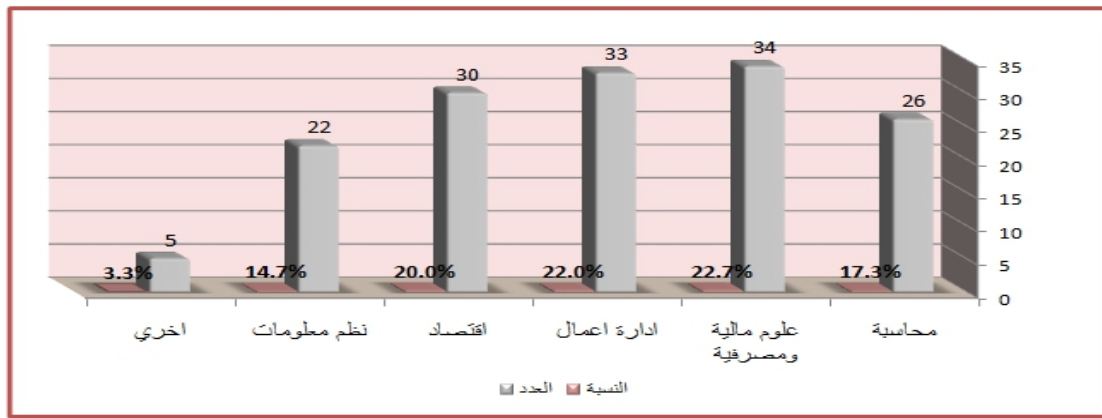
الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسبة	26	17,3%
علوم مالية ومصرفية	34	22,7%
إدارة أعمال	33	22%
اقتصاد	30	20%

نظم معلومات	22	14,7%
أخرى	5	3,3%
المجموع	150	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

شكل (4/2/2)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن هنالك نسبة (22,7%) تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية ، وأن هنالك نسبة (22%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال ، وأن هنالك نسبة (20%) تخصصهم العلمي اقتصاد ، وأن هنالك نسبة (17,3%) تخصصهم العلمي محاسبة ، وأن هنالك نسبة (14,7%) تخصصهم العلمي نظم معلومات ، وأن هنالك نسبة (3,3%) لديهم تخصصات علمية أخرى.

3/ المسمي الوظيفي:

جدول (4/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

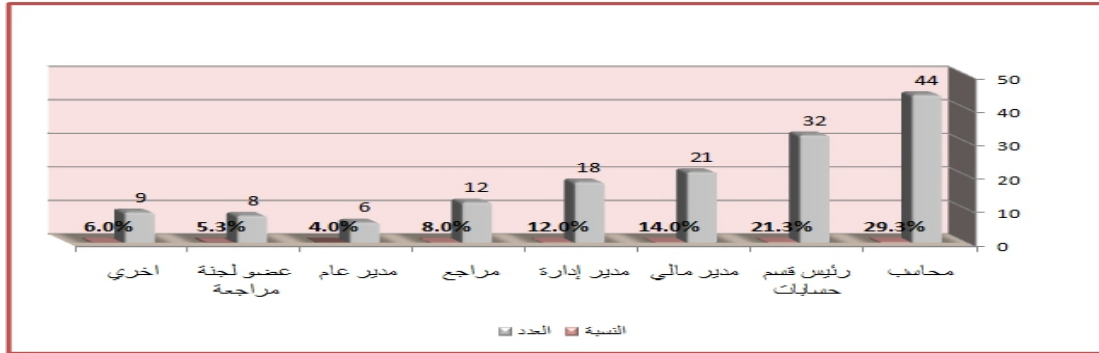
المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب	44	%29,3
رئيس قسم حسابات	32	%21,3

مدير مالي	21	14%
مدير إدارة	18	12%
مراجع	12	8%
مدير عام	6	4%
عضو لجنة مراجعة	8	5,3%
أخرى	9	6%
المجموع	150	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

شكل (4/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن هنالك نسبة (29,3%) مساهم الوظيفي محاسب ، وأن هنالك نسبة (21,3%) مساهم الوظيفي رئيس قسم حسابات ، وأن هنالك نسبة (21%) المسمى الوظيفي مدير مالي ، وأن هنالك نسبة (12%) مساهم الوظيفي مدير إدارة ، وأن هنالك نسبة (8%) مساهم الوظيفي مراجع ، وأن هنالك نسبة (6%) لديهم مسميات وظيفية أخرى ، وأن هنالك نسبة (5,3%) مساهم الوظيفي عضو لجنة مراجعة ، وأن هنالك نسبة (4%) مساهم الوظيفي مدير عام.

4/ سنوات الخبرة:

جدول (4/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

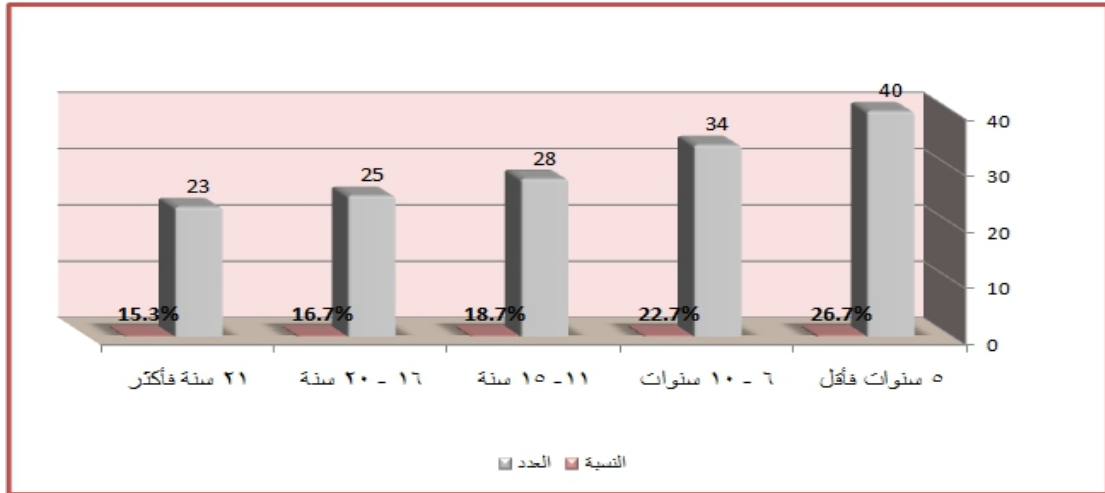
سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	40	26,7%
6-10 سنوات	34	22,7%

11 - 15 سنة	28	18,7%
16 - 20 سنة	25	16,7%
21 سنة فأكثر	23	15,3%
المجموع	150	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

شكل (4/2/4)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن هنالك نسبة (26,7%) سنوات خبرتهم 5 سنوات فأقل ، وأن هنالك نسبة (22,7%) سنوات خبرتهم 6 - 10 سنوات ، وأن نسبة (18,7%) سنوات خبراتهم 11 - 15 سنة ، وأن هنالك نسبة (16,7%) سنوات خبرتهم 16 - 20 سنة ، وأن هنالك نسبة (15,3%) سنوات خبرتهم 21 سنة فأكثر.

ثانياً : تحليل عبارات الاستبيان :

جدول (4/2/5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

الرقم	العبرة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
1.	تساهم لجان المراجعة في تحقيق كفاءة وفعالية عالية في التقارير المالية المنشورة	86,7 %	130	9,3 %	14	4 %	6	—	—	—	—
2.	تساهم لجان المراجعة في تحقيق معلومات التقارير المالية	37,3 %	56	54,7 %	82	8 %	12	—	—	—	—
3.	تمكن لجان المراجعة من توفير معلومات التقارير المالية في الوقت المناسب	50,7 %	76	42 %	63	7,3 %	11	—	—	—	—
4.	تعمل لجان المراجعة علي توفير احتياجات مستخدمي معلومات التقارير المالية	68 %	102	26,7 %	40	2 %	3	3,3 %	5	—	—
5.	تعمل لجان المراجعة علي تقديم معلومات سهلة تمكن المستخدمين من التعامل معها	40,7 %	61	43,3 %	65	16 %	24	—	—	—	—
6.	تساعد لجان المراجعة في تقديم معلومات لها القدرة علي تحقيق التغذية العكسية	58,7 %	88	28 %	42	13,3 %	20	—	—	—	—
7.	تساعد لجان المراجعة في توفير معلومات لها القدرة التنبؤية بالمستقبل	38,7 %	58	49,3 %	74	4,7 %	7	4 %	6	3,3 %	5

يتضح من الجدول (4/2/5) يتضح الأتي

1/ من العبارة الأولى نجد أن هنالك بنسبة (86,7%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه, وأن هنالك نسبة (9,3%) وافقوا , وأن هنالك نسبة (4%) محايدين , ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساهم في تحقيق كفاءة وفعالية عالية في التقارير المالية المنشورة .

2/ من العبارة الثانية نجد أن هنالك بنسبة (54,7%) وافقوا على العبارة أعلاه, وأن هنالك نسبة (37,3%) وافقوا بشدة, وأن هنالك نسبة (8%) محايدين , ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساهم في تحقيق معلومات التقارير المالية.

3/ من العبارة الثالثة نجد أن هنالك بنسبة (50,7%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه, وأن هنالك نسبة (42%) وافقوا , وأن هنالك نسبة (7,3%) محايدين , ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تمكن من توفير معلومات التقارير المالية في الوقت المناسب .

4/ من العبارة الرابعة نجد أن هنالك بنسبة (68%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه, وأن هنالك نسبة (26,7%) وافقوا , وأن هنالك نسبة (3,3%) لم يوافقوا , وأن هنالك نسبة (2%) محايدين , ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تعمل علي توفير احتياجات مستخدمي معلومات التقارير المالية .

5/ من العبارة الخامسة نجد أن هنالك بنسبة (43,3%) وافقوا على العبارة أعلاه, وأن هنالك نسبة (40,7%) وافقوا بشدة , وأن هنالك نسبة (16%) محايدين , ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تعمل علي تقديم معلومات سهلة تمكن المستخدمين من التعامل معها.

6/ من العبارة السادسة نجد أن هنالك بنسبة (58,7%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه, وأن هنالك نسبة (28%) وافقوا , وأن هنالك نسبة (13,3%) محايدين , ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساعد في تقديم معلومات لها القدرة علي تحقيق التغذية العكسية.

7/ من العبارة السابعة نجد أن هنالك بنسبة (49,3%) وافقوا على العبارة أعلاه, وأن هنالك نسبة (38,7%) وافقوا بشدة , وأن هنالك نسبة (4,7%) محايدين , وأن هنالك نسبة (4%) لم يوافقوا , وأن هنالك نسبة (3,3%) لم يوافقوا بشدة , ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساعد في توفير معلومات لها القدرة التنبؤية بالمستقبل.

جدول (4/2/6)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

م	العبرة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
1.	تساعد لجان المراجعة في توفير بيانات مالية ذات مصداقية عالية	77,3 %	116	13,3 %	20	9,3 %	14	—	—	—
2.	تساهم لجان المراجعة في تقديم معلومات وفق الأهمية النسبية لكل منها	51,3 %	77	42 %	63	6,7 %	10	—	—	—
3.	تساعد لجان المراجعة علي تقديم مالية خالية من الغموض	47,3 %	71	48 %	72	4,7 %	7	—	—	—
4.	تساعد لجان المراجعة في توفير معلومات مالية تمتاز بالشمولية	55,3 %	83	30 %	45	12,7 %	19	2 %	3	—
5.	تساعد لجان المراجعة في جعل المعلومات تعبر عن العمليات المالية داخل المصرف	41,3 %	62	52,7 %	79	6 %	9	—	—	—
6.	تساهم لجان المراجعة في تحقيق الأهداف المصرفية المخطط لها بصورة أكثر دقة	71,3 %	107	20,7 %	31	6,7 %	10	1,3 %	2	—
7.	تساعد لجان المراجعة علي توفير معلومات مالية تتصف بالموضوعية	34 %	51	53,3 %	80	11,3 %	17	1,3 %	2	—

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول (4/2/6) يتضح الأتي

1/ من العبارة الأولى نجد أن هنالك نسبة (77,3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (20%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (9,3%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساعد في توفير بيانات مالية ذات مصداقية عالية .

2/ من العبارة الثانية نجد أن هنالك نسبة (51,3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (42%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (6,7%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساهم في تقديم معلومات وفق الأهمية النسبية لكل منها .

3/ من العبارة الثالثة نجد أن هنالك نسبة (48%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (47,3%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (4,7%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساعد علي تقديم مالية خالية من الغموض .

4/ من العبارة الرابعة نجد أن هنالك نسبة (55,3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (30%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (12,7%) محايدين، وأن هنالك نسبة (2%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساعد في توفير معلومات مالية تمتاز بالشمولية .

5/ من العبارة الخامسة نجد أن هنالك نسبة (52,7%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (41,3%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (6%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساعد في جعل المعلومات تعبر عن العمليات المالية داخل المصرف .

6/ من العبارة السادسة نجد أن هنالك نسبة (71,3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (20,7%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (6,7%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1,3%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساهم في تحقيق الأهداف المصرفية المخطط لها بصورة أكثر دقة .

7/ من العبارة السابعة نجد أن هنالك نسبة (53,3%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (34%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (11,3%) محايدين، وأن هنالك نسبة (1,3%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساعد علي توفير معلومات مالية تتصف بالموضوعية .

جدول (4/2/7)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
1	تساعد لجان المراجعة علي مقارنة المعلومات المالية مع السنوات السابقة	77,3 %	116	16 %	24	6,7 %	10	—	—	—
2	تعمل لجان المراجعة علي تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية	37,3 %	56	48,7 %	73	14 %	21	—	—	—
3	تعمل لجان المراجعة علي توفير الأسس المحاسبية المستخدمة في المصرف بين السنوات	52,7 %	79	36,7 %	55	8 %	12	2,7 %	4	—
4	تساعد لجان المراجعة علي أن تجعل النظام المالي متكامل يستوعب الإجراءات والقوانين واللوائح المتخذة	58,7 %	88	32,7 %	49	8 %	12	0,7 %	1	—
5	تساهم لجان المراجعة علي الاهتمام بجوهر العمليات المالية	43,3 %	65	50,7 %	76	4,7 %	7	0,7 %	1	0,7 %
6	الالتزام بتقارير لجان المراجعة يمنع الأخطاء والغش بالمؤسسة واستخدامات الأموال	55,3 %	83	37,3 %	56	7,3 %	11	—	—	—
7	تساعد لجان المراجعة في تحقيق المقارنة بين لتكلفة والعائد السنوي	42 %	63	47,3 %	71	10,7 %	16	—	—	—

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول (4/2/7) يتضح الآتي

1/ من العبارة الأولى نجد أن هنالك نسبة (77,3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (16%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (6,7%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساعد علي مقارنة المعلومات المالية مع السنوات السابقة.

2/ من العبارة الثانية نجد أن هنالك نسبة (48,7%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (37,3%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (14%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تعمل علي تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية .

3/ من العبارة الثالثة نجد أن هنالك نسبة (52,7%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (36,7%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (8%) محايدين، وأن هنالك نسبة (2,7%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تعمل علي توفير الأسس المحاسبية المستخدمة في المصرف بين السنوات .

4/ من العبارة الرابعة نجد أن هنالك نسبة (58,7%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (32,7%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (8%) محايدين، وأن هنالك نسبة (0,7%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساعد علي أن تجعل النظام المالي متكامل يستوعب الإجراءات والقوانين واللوائح المتخذة.

5/ من العبارة الخامسة نجد أن هنالك نسبة (50,7%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (43,3%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (4,7%) محايدين ، وأن هنالك نسبة (0,7%) لم يوافقوا ، وأن هنالك أيضا نسبة (0,7%) لم يوافقوا بشدة ، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساهم علي الاهتمام بجوهر العمليات المالية.

6/ من العبارة السادسة نجد أن هنالك نسبة (55,3%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (37,3%) وافقوا ، وأن هنالك نسبة (7,3%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن الالتزام بتقارير لجان المراجعة يمنع الأخطاء والغش بالمؤسسة واستخدامات الأموال.

7/ من العبارة الخامسة نجد أن هنالك نسبة (47,3%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (42%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك نسبة (10,7%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن لجان المراجعة تساعد في تحقيق المقارنة بين التكلفة والعائد السنوي .

المبحث الثالث

عرض ومناقشة نتائج الفرضيات

وفي الجزء التالي تقوم الباحثة باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حدها أولاً: تنص الفرضية الأولى علي :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وملائمة معلومات التقارير المالية

جدول رقم (4/3/1)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تساهم لجان المراجعة في تحقيق كفاءة وفعالية عالية في التقارير المالية المنشورة	1,17	0,474	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تساهم لجان المراجعة في تحقيق معلومات التقارير المالية	1,71	0,608	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تمكن لجان المراجعة من توفير معلومات التقارير المالية في الوقت المناسب	1,57	0,628	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تعمل لجان المراجعة علي توفير احتياجات مستخدمي معلومات التقارير المالية	1,41	0,696	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تعمل لجان المراجعة علي تقديم معلومات سهلة تمكن المستخدمين من التعامل معها	1,75	0,714	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تساعد لجان المراجعة في تقديم معلومات لها القدرة علي تحقيق التغذية العكسية	1,55	0,720	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تساعد لجان المراجعة في توفير معلومات لها القدرة التنبؤية بالمستقبل	1,84	0,935	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (4/3/1) أن

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1,17 والانحراف المعياري لها يساوي 0,474 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تساهم في تحقيق كفاءة وفعالية عالية في التقارير المالية المنشورة.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1,71 والانحراف المعياري لها 0,608 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لجان المراجعة تساهم في تحقيق معلومات التقارير المالية .

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1,57 والانحراف المعياري لها يساوي 0,628 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تمكن من توفير معلومات التقارير المالية في الوقت المناسب.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1,41 والانحراف المعياري لها يساوي 0,696 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تعمل علي توفير احتياجات مستخدمي معلومات التقارير المالية .

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1,75 والانحراف المعياري لها يساوي 0,714 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لجان المراجعة تعمل علي تقديم معلومات سهلة تمكن المستخدمين من التعامل معها.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1,55 والانحراف المعياري لها يساوي 0,720 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تساعد في تقديم معلومات لها القدرة علي تحقيق التغذية العكسية .

7/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1,84 والانحراف المعياري لها يساوي 0,696 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لجان المراجعة تساعد في توفير معلومات لها القدرة التنبؤية بالمستقبل.

جدول رقم (4/3/2)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
تساهم لجان المراجعة في تحقيق كفاءة وفعالية عالية في التقارير المالية المنشورة	1,926	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساهم لجان المراجعة في تحقيق معلومات التقارير المالية	50,080	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تمكن لجان المراجعة من توفير معلومات التقارير المالية في الوقت المناسب	47,320	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تعمل لجان المراجعة علي توفير احتياجات مستخدمي معلومات التقارير المالية	1,710	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تعمل لجان المراجعة علي تقديم معلومات سهلة تمكن المستخدمين من التعامل معها	20,440	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساعد لجان المراجعة في تقديم معلومات لها القدرة علي تحقيق التغذية العكسية	48,160	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساعد لجان المراجعة في توفير معلومات لها القدرة التنبؤية بالمستقبل	1,483	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (4/3/2) أن

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 1,926 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 50,080 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 47,320 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,005 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 1,710 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 20,440 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 48,160 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 1,483 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

جدول رقم (4/3/3)

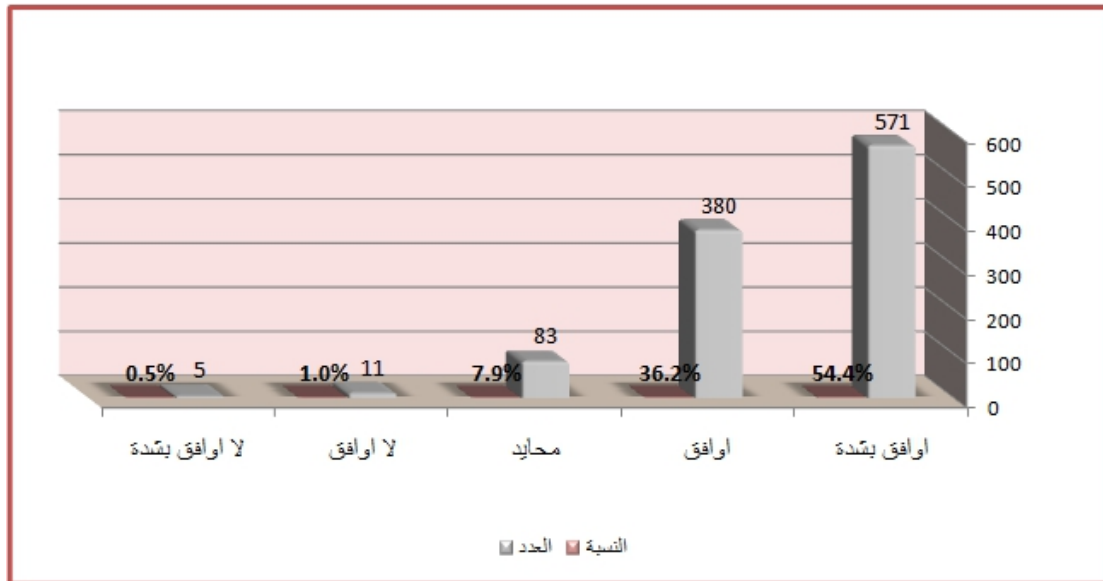
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	571	54,4%
أوافق	380	36,2%
محايد	83	7,9%
لا أوافق	11	1%
لا أوافق بشدة	5	0,5%
المجموع	1050	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

شكل رقم (4/3/1)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الشكل البياني و الجدول أعلاه أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الأولي بلغ نسبة (54,4%) وعدد الموافقين بلغ نسبة (36,2%)، والمحايدون بنسبة (7,9%) ، والغير موافقين بنسبة (1%) ، والغير موافقين بشده بنسبة (0,5%) .

يتضح من الجدول (4/3/2) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي² لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والغير موافقين والموافقين بشدة و المحايدون والغير موافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولي . وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الأولي والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وملائمة معلومات التقارير المالية) قد تحققت .

ثانياً: تنص الفرضية الثانية على أن:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وموثوقية معلومات التقارير المالية

جدول رقم (4/3/4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تساعد لجان المراجعة في توفير بيانات مالية ذات مصداقية عالية	1,32	0,638	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تساهم لجان المراجعة في تقديم معلومات وفق الأهمية النسبية لكل منها	1,55	0,619	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تساعد لجان المراجعة علي تقديم مالية خالية من الغموض	1,57	0,583	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تساعد لجان المراجعة في توفير معلومات مالية تمتاز بالشمولية	1,61	0,784	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تساعد لجان المراجعة في جعل المعلومات تعبر عن العمليات المالية داخل المصرف	1,65	0,592	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تساهم لجان المراجعة في تحقيق الأهداف المصرفية المخطط لها بصورة أكثر دقة	1,38	0,672	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تساعد لجان المراجعة علي توفير معلومات مالية تتصف بالموضوعية	1,80	0,685	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (4/3/4) أن

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1,32 والانحراف المعياري لها يساوي 0,638 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تساعد في توفير بيانات مالية ذات مصداقية عالية .

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1,55 والانحراف المعياري لها 0,619 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تساهم في تقديم معلومات وفق الأهمية النسبية لكل منها.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 57,1 والانحراف المعياري لها يساوي 0,583 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تساعد علي تقديم مالية خالية من الغموض .

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1,61 والانحراف المعياري لها يساوي 0,784 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تساعد في توفير معلومات مالية تمتاز بالشمولية.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1,65 والانحراف المعياري لها يساوي 0,592 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لجان المراجعة تساعد في جعل المعلومات تعبر عن العمليات المالية داخل المصرف.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1,38 والانحراف المعياري لها يساوي 0,672 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تساهم في تحقيق الأهداف المصرفية المخطط لها بصورة أكثر دقة.

7/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1,80 والانحراف المعياري لها يساوي 0,685 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لجان المراجعة تساعد علي توفير معلومات مالية تتصف بالموضوعية.

جدول رقم (4/3/5)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
تساعد لجان المراجعة في توفير بيانات مالية ذات مصداقية عالية	1,310	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساهم لجان المراجعة في تقديم معلومات وفق الأهمية النسبية لكل منها	49,960	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساعد لجان المراجعة علي تقديم مالية خالية من الغموض	55,480	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساعد لجان المراجعة في توفير معلومات مالية تمتاز بالشمولية	97,573	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساعد لجان المراجعة في جعل المعلومات تعبر عن العمليات المالية داخل المصرف	53,320	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساهم لجان المراجعة في تحقيق الأهداف المصرفية المخطط لها بصورة أكثر دقة	1,837	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساعد لجان المراجعة علي توفير معلومات مالية تتصف بالموضوعية	97,840	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (4/3/5) أن

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 1,310 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 49,960 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 55,480 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 97,573 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 53,320 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 1,837 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

7/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 97,840 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

جدول رقم (4/3/6)

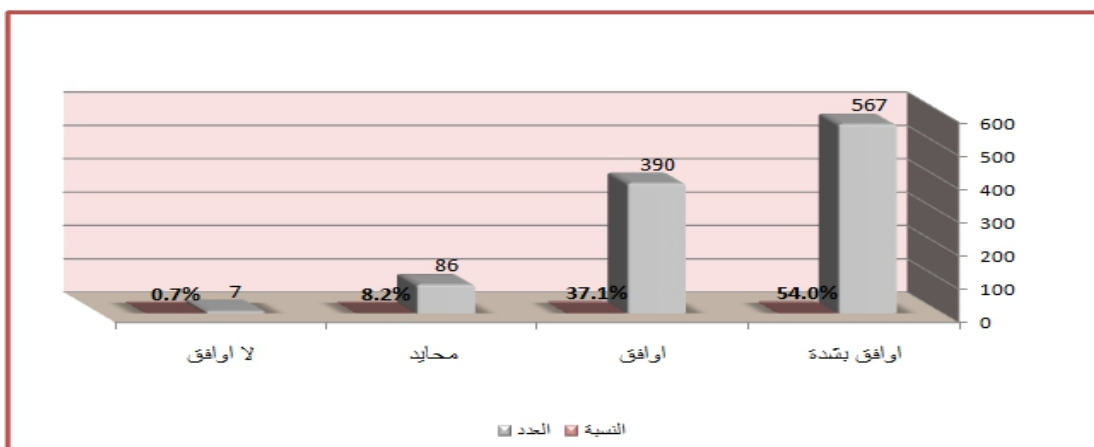
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	567	54%
أوافق	390	37,1%
محايد	86	8,2%
لا أوافق	7	0,7%
لا أوافق بشدة	—	—
المجموع	1050	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

شكل رقم (4/3/2)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الشكل البياني و الجدول أعلاه أن عدد الأفراد الموافقين بشده عن جميع عبارات الفرضية الثانية بلغ نسبة (54%) وعدد الموافقين بلغ نسبة (37,1%), والمحايدين بنسبة (8,2%) ، والغير موافقين بنسبة (0,7%) .

يتضح من الجدول رقم (4/3/5) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي² لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والغير موافقين والموافقين بشدة و المحايدين والغير موافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الثانية والتي نصت على أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وموثوقية معلومات التقارير المالية) قد تحققت .

ثالثاً: تنص الفرضية الثالثة على أن:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وقابلية معلومات التقارير المالية للمقارنة

جدول رقم (4/3/7)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تساعد لجان المراجعة علي مقارنة المعلومات المالية مع السنوات السابقة	1,29	0,586	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تعمل لجان المراجعة علي تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية	1,77	0,680	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تعمل لجان المراجعة علي توفير الأسس المحاسبية المستخدمة في المصرف بين السنوات	1,61	0,750	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تساعد لجان المراجعة علي أن تجعل النظام المالي متكامل يستوعب الإجراءات والقوانين واللوائح المتخذة	1,51	,673	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تساهم لجان المراجعة علي الاهتمام بجوهر العمليات المالية	1,65	0,667	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة	1,52	0,632	الالتزام بتقارير لجان المراجعة يمنع الأخطاء والغش بالمؤسسة واستخدامات الأموال
إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة	1,69	0,657	تساعد لجان المراجعة في تحقيق المقارنة بين التكلفة والعائد السنوي

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (4/3/7) أن

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1,29 والانحراف المعياري لها يساوي 0,586 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تساعد علي مقارنة المعلومات المالية مع السنوات السابقة.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1,77 والانحراف المعياري لها 0,680 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لجان المراجعة تعمل علي تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1,61 والانحراف المعياري لها يساوي 0,750 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لجان المراجعة تعمل علي توفير الأسس المحاسبية المستخدمة في المصرف بين السنوات.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1,51 والانحراف المعياري لها يساوي 0,673 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لجان المراجعة تساعد علي أن تجعل النظام المالي متكامل يستوعب الإجراءات والقوانين واللوائح المتخذة.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1,65 والانحراف المعياري لها يساوي 0,667 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لجان المراجعة تساهم علي الاهتمام بجوهر العمليات المالية.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1,52 والانحراف المعياري لها يساوي 0,632 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الالتزام بتقارير لجان المراجعة يمنع الأخطاء والغش بالمؤسسة واستخدامات الأموال .

7/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1,69 والانحراف المعياري لها يساوي 0,657 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن لجان المراجعة تساعد في تحقيق المقارنة بين التكلفة والعائد السنوي.

جدول رقم (4/3/8)

نتائج نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
تساعد لجان المراجعة علي مقارنة المعلومات المالية مع السنوات السابقة	1,326	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تعمل لجان المراجعة علي تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية	28,120	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تعمل لجان المراجعة علي توفير الأسس المحاسبية المستخدمة في المصرف بين السنوات	1,014	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساعد لجان المراجعة علي أن تجعل النظام المالي متكامل يستوعب الإجراءات والقوانين واللوائح المتخذة	1,244	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

تساهم لجان المراجعة علي الاهتمام بجوهر العمليات المالية	1,851	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
الالتزام بتقارير لجان المراجعة يمنع الأخطاء والغش بالمؤسسة واستخدامات الأموال	52,920	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساعد لجان المراجعة في تحقيق المقارنة بين التكلفة والعائد السنوي	35,320	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (4/3/8) أن

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 1,326 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 28,120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 1,014 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 1,244 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 1,851 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 52,920 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 35,320 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

جدول رقم (4/3/9)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

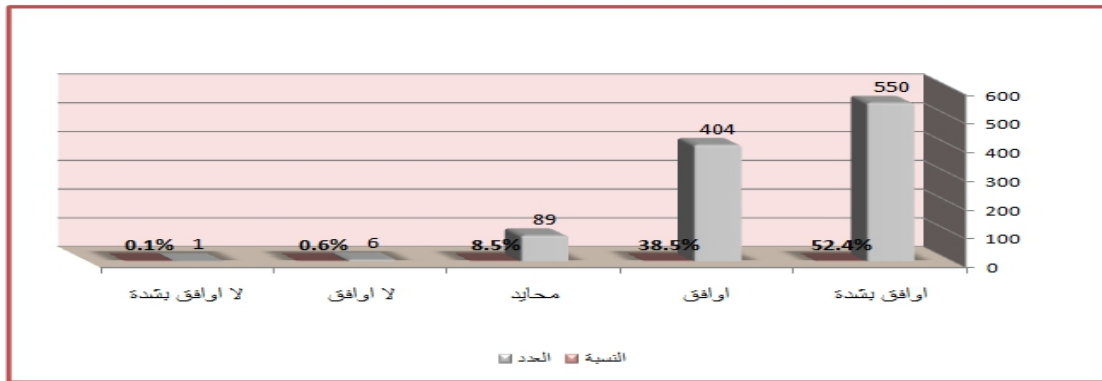
الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشدة	550	52,4%
أوافق	404	38,5%

محاييد	89	%8,5
لا أوافق	6	%0,6
لا أوافق بشدة	1	%0,1
المجموع	1050	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

شكل رقم (4/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الشكل البياني و الجدول أعلاه أن عدد الأفراد الموافقين بشده عن جميع عبارات الفرضية الثالثة بلغ نسبة (52,4%) وعدد الموافقين بلغ نسبة (38,5%)، والمحايدين بنسبة (8,5%) ، والغير موافقين بنسبة (0,6%) ، والغير موافقين بشده بنسبة (0,1%) .

يتضح من الجدول رقم (4/3/8) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي² لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا

يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والغير موافقين والموافقين بشدة و المحايدين والغير موافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة . وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الثالثة والتي نصت على أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وقابلية معلومات التقارير المالية للمقارنة) قد تحققت .

الخلاصة

وتشمل :

اولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج :

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية :

1. لجان المراجعة تعمل على ضمان الإفصاح والشمولية في القوائم المالية بالمصارف السودانية.
2. تعمل لجان المراجعة على التناسق في توافر المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة وذلك لزيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة بالمصارف السودانية.
3. إن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة وإنما تختلف باختلاف البيئة الإقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها التقارير وأيضاً باختلاف أنشطة ومجال عمل المنشآت المقدمة للتقارير.
4. لجان المراجعة تساعد مجالس الإدارة في النهوض بمسؤولياتها القانونية تجاه الشركة بالمصارف السودانية .
5. تعمل لجان المراجعة في مجلس الإدارة على جذب الإستثمارات الخارجية والداخلية من خلال التأكيد على الشفافية في التقارير المالية بالمصارف السودانية.
6. تعمل لجان المراجعة في مجالس إدارات المؤسسات المالية على مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالمصارف السودانية .
7. تعمل لجان المراجعة تساعد في الحد من الغل ومخالفة اللوائح والقوانين على تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية.
8. تساعد لجان المراجعة في تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية ودراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة بالمصارف السودانية.
9. لجان المراجعة تساعد في زيادة موثوقية ومصداقية القوائم والتقارير المالية وحماية حقوق المساهمين بالمصارف السودانية .

10. تعمل لجان المراجعة في ظل الجودة على توفير مؤهلات كبيرة لتطوير الاستثمار سواء المحلي منه أو الأجنبي بالمصارف السودانية.
11. لجان المراجعة تعمل على دراسة السياسات المالية المستخدمة و دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي بالمصارف السودانية.
12. يمكن أن يكون تكوين لجان المراجعة إختياري أو إلزامي حسب ما ينص عليه
13. القانون المنظم لعمل الشركات بالمصارف السودانية.
14. لجان المراجعة تضمن توفير المحددات التي تساعد في عمل اللجان مثل البيئة والمناخ والقواعد والأساليب التي تطبق داخل المنشأة بالمصارف السودانية.
15. لجان المراجعة تحتاج إلى الإستقلالية والمعرفة والنزاهة والخبرة والموضوعية والسرية للقيام بمهامها بالمصارف السودانية.
16. تم اثبات فرضية دراسة الاولى والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة وملائمة معلومات التقارير المالية) وتم التحقق من صحتها في جمع العبارات التي تقيسها .
17. تم اثبات فرضية دراسة الثانية والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة وموثوقية معلومات التقارير المالية) وتم التحقق من صحتها في جمع العبارات التي تقيسها .
18. تم اثبات فرضية دراسة الثالثة والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وقابلية معلومات التقارير المالية للمقارنة) وتم التحقق من صحتها في جمع العبارات التي تقيسها .

ثانياً : التوصيات:

بناءً على تلك النتائج فان الباحثة توصي بالاتي :

1. ضرورة إصدار تشريع يلزم الشركات التي تطرح أسهمها للتداول باستخدام لجان مراجعة مكونة من ثلاثة أعضاء علي الأقل وأن يكون هذا شرطاً أساسياً لقيام الشركات لطرح أسهمها علي الجمهور.
2. أن يكون أغلبية أعضاء لجان المراجعة من المديرين الخارجيين غير العاملين بالشركة أن تتم إتاحة الفرصة للمراجعين الخارجيين للاتصال بلجنة المراجعة كلما دعت الضرورة .
3. ضرورة تكوين لجان المراجعة لضمان الإفصاح والشمولية في القوائم المالية بالمصارف السودانية.
4. توفير التناسق في المعلومات المتوافرة لأعضاء مجلس الإدارة لزيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة بالمصارف السودانية.
5. توفر الشفافية على مستوى المعلومات المتعلقة بنتائج وأداء المصرف وضرورة تجانسها، وحثمية نشر المعلومات الخاصة بالبنوك لكافة المتعاملين في السوق والعامّة وبصفة منتظمة بالمصارف السودانية.
6. لضمان فاعلية الإجراءات القانونية واللوائح داخل المصرف يجب تكوين لجان للمراجعة بمجالس الإدارات بالمصارف السودانية.
7. تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها بالمصارف السودانية.
8. فرض الرقابة الفعالة على أداء المؤسسات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بالمصارف السودانية.
9. ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للمؤسسات الاقتصادية بالمصارف السودانية.

10. ضرورة تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها بالمصارف السودانية .تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها بالمصارف السودانية.
11. تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية ودراسة القوائم والتقارير المالية قبل عرضها للمجلس بالمصارف السودانية.
12. زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية بالمصارف السودانية.
13. توفير الإستقلالية والمعرفة والخبرة والنزاهة والموضوعية والسرية داخل المجلس بالمصارف السودانية.
14. مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم بالمصارف السودانية.
15. يجب إختيار أعضاء لجان المراجعة من لهم نفوذ وعلاقات واسعة بالمصارف السودانية.
16. التوصية بإجراء المزيد من الدراسات حول :
 - دور لجان المراجعة في معالجة فجوة التوقعات في مراجعة القطاع المصرفي السوداني.
 - اثر دور لجان المراجعة في توضيح مخاطر الفساد المالي والإداري في المصارف السودانية.
 - فعالية لجان المراجعة في جذب رؤوس الأموال في سوق الأوراق المالية.
 - اثر دور لجان المراجعة في تحقيق جودة الارباح في المصارف السودانية .

المصادر والمراجع

القران الكريم

اولاً : المراجع باللغة العربية :

1 — الكتب :

1. إبراهيم السيد عبيد، دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في رأس المال ، كلية المحاسبة والتجارة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، العدد 70 ، الجزء الأول 2007 م
2. أحمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات، (عمان: مكتبة الإشعاع الفنية: 1998م)،
3. أحمد بسيوني شحاته، المحاسبة المالية القياس والإتصال المحاسبي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1992م)، .
4. أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية نظام المعلومات لخدمة متخذي القرارات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، .
5. أحمد عبدالوهاب أحمد، "أثر محددات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير في سوق رأس المال المصري، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، 2013م)،
6. أحمد محمد نور وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008م)، .
7. أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الإسكندرية، الدار الجامعية 2009م).
8. أمين السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008م)،

9. الهادي آدم محمد ابراهيم، نظرية المحاسبة، ((الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة : دن ، دت)، 2014م
10. السيد احمد السقا و د مدثر طه أبو الخير ، مشاكل معاصرة في المراجعة (جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ،ب ط)2007م .
11. حسن عبدالسلام محمد المحروقي، دور التقارير المالية في تحقيق وتقييم الأداء، مجلة كلية التجارة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2004م).
12. حسين أحمد ، يونس حسن عقل - نظرية المحاسبة - مدخل الاطار المفاهيمي والفكر المحاسبي ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2009م)
13. حسين اليحيى وآخرون ، تحليل وتقييم المشاريع ، (عمان : ام السباق للنشر ، 1998م) .
14. حسين قاضي وآخرون ، مبادي المحاسبة ، (عمان : دار زهران للنشر ، 1997م) .
15. حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة (عمان : دار الثقافة ، 1999م)
16. حمد العساف ، المدخل إلي البحث في العلوم السلوكية ، (الرياض : كتبة الكعبيان، 1995م)
17. دوانالد كيسو وجيري، وجنت، المحاسبة المتوسطة، تعريب: د. أحمد حامد حجاج، ط2، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1999م)، .
18. ذوقان العبيدات وآخرون ، البحث العملي - مفهومة وأدواته وأساليبه ، (عمان : دار الفكر ، 2002م)
19. رضوان حلوة ، الممزوج المحاسبي المعاصر ، (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 2003م)
20. زكريا فريد عبد الفتاح - دراسات في نظرية المحاسبة ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2000م)
21. سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، (د.م: الراية، 2009م) .
22. شريف محمد البارودي ، المعايير المحاسبية المصرية ومنظومة الأداء المحاسبي ، (د : ط ، دن)

23. شوقي حامد، حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة، (دم: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2002م).
24. طارق عبدالعال حماد، دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م).
25. طارق عبدالعال وآخرون، معايير المحاسبة المصرية — الإطار النظري التطبيقي ، الجزء الأول، (دم: دن ، 2000م).
26. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1999م)
27. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م)
28. عبد الله حسين محمد وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، (الخرطوم: بنك السودان المركزي ، 2006م) .
29. عبد الماجد عبد الله حسن أحمد، محاسبة المنشآت المتخصصة، (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة ، 2007م) .
30. عبد الوهاب نصر علي ، د احمد كامل سالم ،(المحاسبة عن الأدوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجات السياسية ،الإسكندرية :الدار الجامعية ، 2010م)
31. عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته ،دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات (الإسكندرية : الدار الجامعية 2003م) .
32. عبدالإله جعفر، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، (عمان: دار حنين، 2003م) .
33. عبدالرحمن البكري منصور، الأسواق المالية، (الخرطوم: دن، 2013م)
34. عبدالمنعم عوض الله وآخرون ، تحليل ونقد القوائم المالية ، القاهرة، مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1993)

35. عبدالمنعم عوض الله وآخرون، تحليل ونقد القوائم المالية، القاهرة، مطبعة مركز التعليم المفتوح، 1993.
36. عبدالوهاب نصر علي ، د احمد كامل سالم ،(المحاسبة عن الأدوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجات السياسية ،الإسكندرية :الدار الجامعية ، 2010م)
37. عبدالوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)
38. عليان الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، (عمان: دار السيرة للنشر، 2000م)
39. عماد وليم تامر، دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي في البنوك التجارية، (د.م: دن، 2010م) .
40. عماد وليم تامر، دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي في البنوك التجارية، (د.م: دن، 2010م).
41. قاسم محمد إبراهيم ، زياد يحيى ، نظام المعلومات المحاسبية ،(العراق : بغداد ، الحدياء للطباعة والنشر 2003م) .
42. كمال الدهراوي و عبدالله هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999م)
43. كمال الدين مصطفى الدهراوي - دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، (القاهرة : الدار الجامعية للطباعة والنشر 2001م) .
44. محمد أبونصار، وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية ، ط2،(عمان: دار وائل للنشر، 2009م)
45. محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، (الكويت: ذات السلاسل، الكويت، 1986م)
46. محمد بهجت وعبدالله ويماني، الأثر المتوقع لمعيار العرض والافصاح العام على مستوى الافصاح فى القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة الملك سعود، المجلد الثاني، العلوم الادارية، عمادة شئون المكتبات، 1990م)

47. محمد حامد تماراز، د. حمدي محمود قابوس، مقدمة في القوائم المالية، ط2، (القاهرة: جهاز توزيع ونشر الكتاب الجامعي، 2002م)،
48. محمد حسن عبدالجليل صبيحي دراسات في المراجعة ، (الجزء الأول ، جهاز توزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان 2000 م)
49. محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2016م)،
50. محمد سامي راضي، "المحاسبة المتوسطة"، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
51. محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة - مراجعة استقصائية فضائية - مراجعة الأداء البيئي - مراجعة حوكمة الشركات - جودة المراجعة ، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011)
52. محمد عبد الرحمن أبو شورة وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الخرطوم: بنك السودان المركزي 2006م) .
53. محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006 م)
54. محمود ابراهيم عبدالسلام تركي، تحليل التقارير المالية، (الرياض:شئون المكاتب، جامعة الملك سعود، د.ت)
55. محمود عبدالحليم الخلايلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط3، (عمان: مطابع الراشد التجارية، 2004م)
56. مهدي مامون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013م)
57. هاشم أحمد عطية ، د. محمد محمود عبدربه، دراسات في المحاسبة المالي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).
58. هاله السعيد، تطبيق حوكمة الشركات في البنوك العامة ، (القاهرة المعهد المصرفي المصري 2006، م) .

59. هندركسن، النظرية المحاسبية، ترجمة د.كمال خليفة أبو زيد، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية الحديثة، 2005م).

60. وابل بن علي الوابل، أسس المحاسبة المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود، 1995م).

61. وليم توماس، امرسون هنكي، دراسات متقدمة في المراجعة، دار المريخ، الرياض (2005).

62. يحيى محمد ابو طالب، نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م).

63. يوسف جربوع وسالم حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، (دم: دن، 2001م).

2- المجلات والدوريات

1. أحمد رجب عبدالمك، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2006).

2. أحمد سعيد حسانين، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية - رؤية مقترحة لدعم قدرتها التفسيرية في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا العدد 2، 2003م).

3. احمد هريدي محمد مرعي، طرق القياس المحاسبي واثرها علي جودة التقارير المالية، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4 المجلد 3، 2012م).

4. إسماعيل الهادي عبدالله، عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن، خصائص لجان المراجعة ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد 3، العدد 3، 2016م).

5. إسماعيل الهادي عبدالله، عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن، خصائص لجان المراجعة ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد 3، العدد3، 2016م) .
6. أشرف حنا ميخائيل ، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة، ورقة عمل للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005م) .
7. امال محمد محمد عوض ، قياس اثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات علي سلوك ادارة الارباح للشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية المصري ، مجلة الدراسات المالية التجارية ، كلية التجارة بني سويف ' جامعة القاهرة ' العدد الثالث ، 2003م) .
8. إياد سعيد محمود الصوص ، مدي فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي ،(الجامعة الإسلامية فلسطين :غزه،كلية التجارة ،رسالة دكتوراه منشورة 2012م) .
9. بديع الدين ريشو، جودة التقارير المالية — العوامل المؤثرة ووسائل القياس ، (المجلة العلمية للتجارة في التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2012م) ص 153.
10. توفيق عبدالمحسن الخيال ، الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي (القاهرة :جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،العدد الثالث 2009م) ص.105
11. حسن عبدالسلام محمد المحروقي، دور التقارير المالية في تحقيق وتقييم الأداء، (مجلة كلية التجارة، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2004م).

12. حسين احمد دحدوح ، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،جامعة دمشق ،المجلد،24العددالأول ، 2008م) .
13. حمد حسني عبدالجليل ، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية دراسة تحليلية، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، 2002م) ، ص2 .
14. خالد احمد، العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الأول ، الجزء 2 . 2009م)
15. خالد الخطيب ، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة ، مجلة جامعة دمشق ، كلية التجارة ، جامعة دمشق ، المجلد 18 العدد 2 ، 2002 م) .
16. خالد حسين احمد ، منهج مقترح لزيادة قدرة المراجعين علي اكتشاف القش بالتقارير المالية في ضوء معايير المراجعة الحديثة ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، العدد 11، 2009م .
17. دعاء عبد الوهاب عبدالله عامر ، اطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية طبقاً للمتطلبات الحديثة ، (مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد 3، العام 2012م) .
18. رضا صبحي محمد حسن، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد39، العدد1، 2017م) .
19. رشا حمادة ، الإفصاح المحاسبي الاختياري في جودة التقارير المالية ، (المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة الأردن ، المجلد 10 . العدد 4 ، 2014م)

20. زكريا عبده السيد ، أثر القدرة المالية لدى أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد 4 ، العام 2012م)
21. زكريا عبده السيد احمد ، مقومات تفعيل لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين أليات الحكومة في شركات المساهمة المصرية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الأول ، 2006م)
22. زياد سليمان المطارنة ، دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية ، (المؤتمر العلمي الثاني بعنوان راس المال البشري ، في اقتصاد المعرفة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ، عمان ، 25-22 إبريل 2013م)
23. سالم أحمد المصباح ، تأثير إدارة الأرباح على المعلومات الواردة بالقوائم المالية وموقف المراجع الخارجي ، (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 49 ، العدد الأول ، 2012م)
24. سماح محمد رضا رياض ، دور لجان المراجعة كاحد دعائم الحكومة في تحسين جودة التقارير المالية ، (المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، الجامعة الاردنية ، عمادة البحث العلمي ، المجلد 7، العدد الأول ، 2011م) .
25. سامي وهبة متولي، لجنة المراجعة ودورها في زيادة فاعلية عمل المراجعين ودعم استقلالهم، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1992م)
26. سعد بن صالح الرويتع ، المحتوى المعلوماتي للدخل المحاسبي ، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثاني، 2002م).

27. سعد بن صالح الرويتع, المحتوى المعلوماتي للدخل المحاسبي, (القاهرة: جامعة عين شمس, كلية التجارة, المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة, العدد2, 2002م) .
28. سمير أبو الفتوح صالح ، رشا محمد أحمد النجار، أثر مكونات هيكل حوكمة الشركات على جودة المراجعة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد34، العدد 2 ، 2010م) .
29. سهير الطملي ، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات بالجهاز المصرفي ، مجلة المال والتجارة ، نادي التجارة ، 11 شارع مرين باشا ، ميدان التحرير ، القاهرة ، العدد 455 ، مارس 2007 م) .
30. سهير الطملي ، دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية، (مجلة جامعة بنها ، المجلد الثاني ، العدد 1 السنة ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العام2012 م) .
31. سوزان جمال الدين، "دراسة مسحية لمدى تحقيق التوافق في التقارير المالية من خلال إستخدام معايير التقرير المالي الدولية"، (القاهرة: جامعة الأزهر, كلية التجارة, المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة, العدد4, يناير 2009م)
32. سوسن عبدالفتاح محمد لجود ، دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية ، (المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية لتجارة عين شمس ، العدد الثاني ، إبريل 2007 م) .
33. شوقي حامد، حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة، (د.م : مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2002م) .
34. صالح سليمان عيد ، اطار محاسبي لقياس وتقويم الأداء الحكومي ، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، 1991م)

35. صلاح حسن علي سلامة, مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جود التقارير, (القاهرة: جامعة عين شمس, كلية التجارة, مجلة الفكر المحاسبي, العدد2, الجزء الثاني, 2011م) .
36. صلاح حسن علي سلامه مؤشر مقترح لقياس وتقيم مستوى جودة التقارير المالية مجلة الفكر المحاسبي (كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد 2 الجزء 2، 2011م) .
37. عادل ممدوح غريب ، تحليل مدى ادراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حكومة الشركات ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية كلية التجارة وإدارة الاعمال ، جامعة حلوان ، العدد4، الجزء الثاني ، 2013م) .
38. عاطف محمد أحمد،دراسة اختبارية لأثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية تدقيق الحسابات في الأردن ، (مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، بني سويف، جامعة القاهرة، العدد2 ، 2003م) .
39. عبد الله علي المنيف ، عبد الرحمن إبراهيم الحميد - مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها ، (مجلة جامعة الملك عيد العزيز ، كلية الاقتصاد والتجارة ، المجلد 11 العدد 1 ، دار جامعة الملك عبد العزيز للنشر ، 31 مارس 1998م) .
40. عبدالرشيد سالم ،العلاقة بين الغش والتحرير في القوائم المالية محل الفحص مع تشكيل مجلس إدارة الشركات المساهمة علي وجود لجان مراجعة (مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،جامعة بنها ، العدد الثاني ، 1998م) .
41. عبدالقادر احمد خليل , قياس المضامين التقييمية لممارسات أنشطة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق المال المصري , مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين , كلية التجارة , جامعة القاهرة , 2006م) .

42. عبداللطيف محمد خليل ،نطاق مقترح لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي وإجراءات أدائها في ضوء الإصدارات المهنية العالمية ،(مجلة البحوث التجارية ،كلية التجارة جامعة الزقازيق ،العدد الأول المجلد الثلاثون ،يناير 2010م).
43. عبدالله علي عسيري ،تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية ،(مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،العدد الثاني ،سبتمبر 2007م).
44. عبدالناصر محمد درويش، تقييم اتجاهات التنبؤ في تطبيق معايير المحاسبة في إعداد البيانات الخاصة ، (المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2008م)
45. عبير بيومي محمود محمد امين ، دور لجنة المراجعة كأحد آليات حكومة الشركات في تحسين جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية ، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد 4 ، 2013 م)
46. عصمت أنور صحصاح ،دور وأعمال لجنة المراجعة ، المؤتمر العربي حول تنافس تقارير الشركات في ظل عولمة المعايير ،(القاهرة – مصر 23-24 فبراير 2008م).
47. علاء حسن كريم الشرع ، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة العراقية ، دراسة تطبيقية علي عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، جامعة المثنى ، كلية الاقتصاد ، قسم المحاسبة ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية(المجلد 7،العدد الأول ،العراق : 2017م).
48. على مانع المطري ، دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال ، 2010م).

49. علي عبد الله الزعبي ، حسن محمود الشناوي ، تأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية ، (مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة القصيم ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 2012م) .
50. علي عبد الله الزعبي ، حسن محمود الشناوي ، تأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية ، (مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة القصيم ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 2012م) .
51. علي هويدي ، العلاقة بين المعلومات المحاسبية والعائد المتوقع ، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد 2، 2000م)
52. عماد الدين علوي عساف إطار مقترح لتفعيل دور لجان لمراجعة في بيئة الأعمال المصرية ، (المجلة العالمية للتجارة ،جامعة طنطا ،العدد الأول ، 2001م) .
53. عماد الدين علوي عساف، إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية ، (المجلة العلمية التجارية والتمويل ،كلية التجارة ،جامعة طنطا ،الملحق الثاني ،العدد الاول، 2001م) .
54. عماد محمد علي أبو عجيلة ، علام حمدان ، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح ، مؤتمر الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس الجزائر ، أكتوبر ، 2009م) .
55. عوض سلامة الرحيلي ،لجان المراجعة كأحد عدثم حوكمة الشركات في البيئة السعودية ، (مجلة الاقتصاد والإدارة ،جامعة الملك عبد العزيز،الرياض ،المجلد 22،العدد الأول 2008م) .
56. عوض سلامه الرحيلي ، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية العربية ، العدد الأول ، الفترة من 26-24 سبتمبر 2005م) .

57. فاروق جمعة عبد العال ، دور آليات وأساليب المراجعة في معالجة فجوة التوقع في حكومة الشركات في البيئة المصرية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الأول 2006م ، ص43.
58. فاروق جمعة عبد العال ، دور آليات وأساليب المراجعة في معالجة فجوة التوقع في حكومة الشركات في البيئة المصرية ، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الأول 2006م) .
59. فواز سفير القتامي ، وتوفيق بن عبد المحسن الحيال ، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، المجلد 47، العدد الأول ، يناير 2001م) .
60. لطيف زيود ، قيطيم حسان ، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، (مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد29،2007م) .
61. لطيف زيود ، قيطيم حسان ، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، (مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية العدد29،2007م) .
62. ليلى تزين صليب ،دراسات انتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة المجلد 28 العدد2 ، 2004م) .
63. ليلى محمد لطفي، تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن شركات مساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية من منظور ممارسة إدارة الأرباح، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد3، 2002م) .

64. مجدي محمد سامي ، مدى فعالية لجان المراجعة كإحدى آليات حكومة الشركات في البيئة السعودية ، (مجلة كلية التجارة للبحوث العملية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، المجلد 51، العدد 2، الجزء الاول ، 2014م) .
65. محمد إبراهيم الجاك ، دور المراجع الخارجي والمنظمات المهنية في الحد من فجوة توقعات تقرير المراجعة لدعم مصداقية التقارير والقوائم المالية ، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حوان ، العدد 3 ، 2011م).
66. محمد إبراهيم الجاك، دور المعايير المحاسبية في تنظيم السياسات المحاسبية بالمملكة العربية السعودية ، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، العدد 3 ، 2011م)
67. محمد أحمد إبراهيم خليل ، تطوير أداء لجان المراجعة واثرها على عملية المراجعة في الشركات المساهمة المعيارية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الأول ، 2006م) .
68. محمد أحمد إبراهيم خليل ، تطوير أداء لجان المراجعة واثرها على عملية المراجعة في الشركات المساهمة المعيارية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الأول ، 2006م) .
69. مجدي محمد سامي ، دور لجان في حوكمة الشركات واثرها علي جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ، (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية — جامعة الإسكندرية العدد (2) ، المجلد رقم (46) يوليو 2009م) .
70. محمد أحمد خليل ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، دراسة نظرية تطبيقية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، العدد الأول ، 2005م) .

71. محمد الرملي أحمد ، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة فعالية المراجعة الخارجية التجارية المعاصرة (مجلد 15) ، العدد 12) مجلة البحوث ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي 2001م) .
72. محمد حسني عبدالجليل ، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية دراسة تحليلية، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، 2002م) .
73. محمد سليم وهبة ، البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، (بيروت: مجلة المحاسب المجاز ، الفصل الثالث، العدد23، 2005م) .
74. محمد صالح هاشم ، الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الاعمال المعاصرة في ضوء الاصدارات المهنية الدولية وقواعد حكومة الشركات المصرية ، (مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد 76، السنة 49، 2010م) .
75. محمد عبدالحميد طاحون، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين، (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، العدد 2 ، سبتمبر 2001م) .
76. محمود أحمد أحمد علي، دراسة إختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة"، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد2، مجلد 52، يونيو 2015م) .
77. مدثره أبو الخير ، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية (المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد 12 ، 2007م) .

78. مصطفى أحمد فؤاد ، أثر تطبيق معايير التقارير المالية على زيادة الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية ، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 40، 2006م) .
79. معتز عبد الحميد علي كيلان ، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي ، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، 2013م) .
80. منصور حامد محمود، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، العدد 68 ، 2007 م) .
81. نضال عمر زلوم ، دور جودة التقارير المالية في تكلفة حقوق الملكية ، (المجلة العربية للعلوم الادارية ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، المجلد 23 ، العدد 2، 2016م) .
82. نورة محمد عبدالله الموعد، تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية ، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان، العدد 2، الجزء 2، 2011م) .
83. هشام حسن عواد المليجي ، إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وأثرها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد 2 ، 2006م) .
84. هشام فاروق الأبياري ، نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية ، (المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، المجلد الأول ، العدد 2، 2009م) .
85. وجدي حامد حجازي ، مؤشرات تحسين فعالية لجان المراجعة وأثرها في تفعيل الحوكمة الجيدة للشركات ، (مجلة البحوث الإدارية ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، العدد الثالث ، 2007م) .

86. وسن عبدالصمد نجم الجعفري، دور مراقب الحسابات ومسئوليته في تلبية حاجيات مستخدمي القوائم المالية، (مجلة المحاسبون ، العدد 51، بغداد، 2011م) .
87. ياسر السيد كساب ، عبدالرحمن الرزين ، دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المساهمة السعودية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، العدد 2، 2009م) .
88. ياسر محمد السيد عبد العزيز سمرة ، تقييم لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (مصر : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الرابع ، الجزء الثاني أكتوبر 2010م) .
89. يسرى حسين خليفة، العوامل المؤثرة على القرار الأخلاقي في مجال التمويل بمجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2006م) .
90. يونس حسن عقل، دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول ، 2005م) .

3. اوراق العمل :

1. أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة، ورقة عمل للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005م)
2. عطية صلاح سلطان، (دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة ، (المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات)، المنظمة العربية ، القاهرة، الفترة من 24-26 ديسمبر 2005م) .

3. على مجاهد أحمد، تحليل ظاهرة حوكمة الشركات باستخدام نظرية الوكالة : منظور محاسبي ، (المؤتمر الخامس .حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الجزء 2، 2005م)
4. لؤي على زين العابدين على ،دراسة تحليلية لأثر تطبيق آليات حوكمة إدارة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي (المؤتمر الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، الجزء الثالث ، ، سبتمبر 2005 م) .
5. مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها علي جودة التقارير المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرفية (مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية ، الجزء الأول مصر : ، كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية 2005م)
6. محمد البشير ، التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات (المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين ،2003م) .
7. محمد البشير، التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات، (عمان: المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين، 2003م) .
8. نعيم حسين دهمش وآخرون، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، (المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة).

4 .الرسائل :

1. أحمد عبدالله عبدالله، "أثر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة على جودة التقارير المالية"، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2016م).

2. احمد محمد عباس إبراهيم السنوسي , المراجعة الخارجية ودورها فيجودة التقارير المالية والتنبؤ بالفشل المالي في ظل المخاطرة وعدم التأكد, (رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , السودان : 2018م)
3. إسماعيل محمد أحمد شيو, "تقويم أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية", (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا, رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة, 2007م).
4. اشرف أحمد محمد غالي، قياس أثر الأليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس ، 2007م)
5. إلهام محمد أحمد علي، تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2011م) .
6. انتصار حسين علي عبدالله ، لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها علي جودة التقارير المالية (السودان :الخرطوم ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا ،جامعة الرباط الوطني 2016م) .
7. انعام محمد احمد علي ، تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات علي جودة التقارير المالية(رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة القاهرة)
8. ايمن جرمان ، دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية ، (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة العربي بن مهيدي — أم البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم محاسبة ومالية ، العراق : 2017م) .

9. بلعيد وردة، "مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، (الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2014م) .
10. تامريوسف عبد العزيز ،تقيم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات ،(رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ،كلية التجارة ،جامعة حلوان ،2009م.)
11. جابر عبدالرحمن جابر ،تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بقرض تحسين جودة التقارير المالية بالتطبيق علي بيئة الأعمال المصرية ، (رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2010م) .
12. جميل حسن محمد النجار ، متطلبات الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية لدي الشركات المساهمة العامة ، (رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م) .
13. جيهان محمود عبد الحميد ، تقييم أثر استخدام القيمة الندية المضافة على جودة التقارير المالية (رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، 2012م) .
14. حسام حسن محمود ، دراسة تجريبية لتأثير حوكمة الشركات (بعد هيكل التمويل) على إدارة الأرباح (رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2010م) .
15. حسن الطيب عبدالله خالد ،فعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة ،(رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة ،كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م) .

16. حسياني عبد الحميد ، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات ،(رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الجزائر ، 2010م).
17. حنان جابر حسين ، دراسة تحليلية لدور لجان المراجعة في تطبيق الحكومة في الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية ، (رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، 2010م).
18. سالمة محمد إبراهيم أصبيح ، (تحليل أثر المراجعة علي زيادة كفاءة عملية المراجعة وتدعيم استقلال المراجعين ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النيلين : كلية التجارة ، 2006م) .
19. سامية سليمان أحمد المبارك, "إستقلالية المراجع ودورها في فعالية الإفصاح عن المعلومات الواردة في القوائم المالية"، (الخرطوم: جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة, 2013م) .
20. السقا احمد ،إطار مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية (رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ،كلية التجارة ، جامعة القاهرة ،2002م) .
21. سوزي ابو علي, اثر جودة الارباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية, (القاهرة: جامعة قناة السويس, كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة, 2008م) .
22. صبري ماهر صبري مشتهي، تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان،

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة،
2008م) .

23. عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية،
(الجزائر: جامعة عمار ثلجي بالإغواط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير
في المحاسبة غير منشورة، 2006م).

24. عائدة عثمان عبدالله ، دور جودة المراجعة في رفع كفاءة وفعالية الحوكمة من منظور لجان
المراجعة (رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2011م) .

25. عبد القيوم عيسي عثمان محمد، مدي فاعلية لجان المراجعة في زيادة استقلال المراجع
الخارجي وتخفيض فجوة التوقعات في المراجعة، (رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة،
كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهرى، جامعة الزعيم الأزهرى، 2014م).

26. عبدالرحمن عادل خليل ، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وإثره
في جودة التقارير المالية ، (رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ،
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2013م) .

27. فاتن محمد حمدي علي ، تقييم المداخل الحديثة في بناء معايير المحاسبة وأثرها عي جودة
التقارير المالية ، (رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، وإدارة الأعمال، جامعة حلوان
2012م) .

28. فائز زهد الشلتوني ، دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة
لمستخدمي القوائم المالية ،(رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة
الإسلامية بغزة 2005م) .

29. ماجد ابوحمام ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية كلية التجارة، (رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزة 2009م) .
30. محمد احمد حنفي ، دراسة اثر ظاهرة إدارة الأرباح علي جودة القوائم المالية ، (رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2010م) .
31. محمد حسين عبدالرحمن حسين، الفحص المحاسبي للتغير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية ،(رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية لتجارة، جامعة القاهرة ، 2004م)
32. محمد حلو داود ، أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، (رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2002م) .
33. محمد ذا النون عصفور - تقييم مدى الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في بورصة عمان ، (رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة الأكاديمية العربية للمالية والمصرفية ، عمان ، 2005م) .
34. محمد نواف حمدان ، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية ، دراسة تطبيقية ،(رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، 2006م) .
35. مزمل عوض طه أحمد ، دور لجان المراجعة في تفعيل حكومة الشركات لضمان جودة الإفصاح المحاسبي ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2012م) .

36. مزمل عمر الخليل محمد، دور لجان المراجعة في تحسين قرارات الاستثمار في السوق الأوراق المالية (السودان: الخرطوم، جامعة النيلين ،كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة ،2014م)
37. مصطفى حامد سالم، "دور القياس المحاسبي للجودة الشاملة في زيادة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية والقوائم المالية المنشورة"، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2007م).
38. موسي سلامة السويطي، تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، 2006م).
39. نجوى محمود أبوجبل، إطار مقترح لتحسين استخدام آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية ، (رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2008م).
40. نعمة حرب مشابط ، دراسة تحليلية للعلاقة بين التكوين الأخلاقي والسلوكي للمحاسب وجودة التقارير المالية ، (رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2006م) .
41. نهلة محمد السيد إبراهيم، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2008م)
42. نهلة محمد السيد إبراهيم، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2008م).

43. هويدا عجب عبد الرحمن عباس، دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية علي مكتب مبارك للمحاسبة والمراجعة ،(رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهرى، 2014م) .

44. وسن يحي احمد ،إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية ، (رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد طة جامعة بغداد ،2010م) .

5. التقارير والمنشورات :

1. الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان — التحديات ورؤي المستقبل، (الخرطوم: بنك السودان المركزي،2006م) .

2. علي عثمان حامد، الرقابة المصرفية والشرعية على المصارف الإسلامية، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، د. ت) .

3. منشورات البنك الإسلامى السودانى .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. .Arens , Alvin , A, and Elder, Randal , J, and Mark, S, Beasley "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach's4p2010' th ed,10 .
2. Braiotta, L , hand Book of the Audit Committee “ ,2nd Ed , John wileys sons , Inc , New York , 1994 Journal of Accounting Research, p.194.
3. Knapp, Michael .c," An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Dispute with Client Management" Journal of Accounting Research, .,(2001),pp.19.
4. Spira , L . f.,("Audit Committees: Begging the question?" Corporate Governance, An International Review, Vol.(11) Issue.3,(2003), p182.
5. Treadway , J . C., Jr. "Report of the National Commission on Fraudulent
6. Financial Reporting "Washington, D.C.,NCFRR, . (1987) "P183.

ثالثاً : الانترنت :

1. Stephen.p.Does.John.M.MatthewM.ManagementEorecast Form Matter
2. Woolf . E. “Auditing Today” London Prentice Hall international , Inc 3rd

الملاحق

ملحق رقم (1)

إستمارة الاستبانة

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

..... السيد /

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / استمارة استبيان

تقوم الباحثة باعداد (دورلجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية في السودان) دراسة ميدانية على البنك الاسلامي السوداني تهدف الاستبانة الي الوقوف على آرائكم لماتتمتعون به من خبرة علمية وعملية تأمل الباحثة من سيادتكم ابداء ارائكم على العبارات الواردة بالاستبانة حتى يتسنى لها تمام الجانب الميداني للدراسة مع الاخذ فى الاعتبار ان هذه الإجابات سوف تحاط بكامل السرية وتعالج اغراض البحث العلمى فقط كما ان نتائج الدراسة سوف تكون متاحة لكم اذا رغبتم فيها .

اشكرلكم حسن تعاونكم وصدق مساهمتكم الفعالة فى اتمام هذه الدراسة داعيه المولى عزوجل ان يجزيكم خير الجزاء .

الباحثة :

ابتهاج فضل الله الخضر حمودة

أولاً: البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب :

1/ المؤهل العلمي :

- | | | |
|---------------|----------------|-------------|
| بكالوريوس () | دبلوم عالي () | ماجستير () |
| دكتوراه () | اخرى () | |

2/ التخصص العملي :

- | | | |
|-------------|------------------------|-----------------|
| محاسبية () | علوم مالية ومصرفية () | ادارة اعمال () |
| اقتصاد () | نظم معلومات () | اخرى () |

3/ المسمى الوظيفي :

- | | | |
|---------------------|---------------------|---------------|
| محاسب () | رئيس قسم حسابات () | مدير مالي () |
| مدير ادارة () | مراجع () | مدير عام () |
| عضو لجنة مراجعة () | موظف () | اخرى () |

4/ سنوات الخبرة :

- | | |
|------------------|-----------------|
| 5 سنوات فأقل () | 6 - 10 سنة () |
| 11 - 15 سنة () | 16 - 20 سنة () |
| 21 سنة فأكثر () | |

ثانياً : بيانات الدراسة :

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقه المناسبة.

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة وملائمة معلومات التقارير المالية

مستوي الموافقة					
العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- تساهم لجان المراجعة في تحقيق كفاءة وفعالية عالية في التقارير المالية المنشورة					
2 - تساهم لجان المراجعة في تحقيق معلومات التقارير المالية					
3- تمكن لجان المراجعة من توفير معلومات التقارير المالية في الوقت المناسب					
4- تعمل لجان المراجعة على توفير احتياجات مستخدمي معلومات التقارير المالية					
5- تعمل لجان المراجعة على تقديم معلومات سهلة تمكن المستخدمين من التعامل معها .					
6- تساعد لجان المراجعة في تقديم معلومات لها القدرة على تحقيق التغذية العكسية .					
7- تساعد لجان المراجعة في توفير معلومات لها القدرة التنبؤية بالمستقبل					

الفرضية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة وموثوقية معلومات التقارير المالية .

مستوي الموافقة					
العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- تساعد لجان المراجعة في توفير بيانات مالية ذات مصداقية عالية.					
2- تساهم لجان المراجعة على تقديم معلومات وفق الاهمية النسبية لكل منها .					
3- تساعد لجان المراجعة على تقديم معلومات مالية خالية من الغموض.					
4- تساعد لجان المراجعة في توفير معلومات مالية تمتاز بالشمولية .					
5- تساعد لجان المراجعة في جعل المعلومات تعبر عن العمليات المالية داخل المصرف					
6- تساهم لجان المراجعة في تحقيق الأهداف المصرفية المخطط لها بصورة اكثر دقة .					
7- تساعد لجان المراجعة على معلومات مالية تتصف بالموضوعية .					

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة وقابلية معلومات التقارير المالية للمقارنة

مستوي الموافقة					الـعـبـارات
أوافق بشدة	أوافق	محايـد	لا أوافق	لاأوافق بشدة	
					1- تساعد لجان المراجعة على مقارنة المعلومات المالية مع السنوات السابقة .
					2 - تساهم لجان المراجعة في تحقيق معلومات التقارير المالية .
					3- تعمل لجان المراجعة على توفير الأسس المحاسبية المستخدمة في المصرف بين السنوات .
					4- تساعد لجان المراجعة على ان تجعل النظام المالي متكامل يستوعب الاجراءات والقوانين واللوائح المتخذة .
					5- تساهم لجان المراجعة على الاهتمام بجوهر العمليات المالية .
					6- الإلتزام بتقارير لجان المراجعة يمنع الأخطاء والغش بالمؤسسة واستخدامات الاموال .
					7- تساعد لجان المراجعة في تحقيق المقارنة بين التكلفة والعائد السنوي .

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء وعناوين والدرجة الوظيفية لمحكمي أداة الدراسة

الجامعة	الدرجة العلمية	الإسم
جامعة السودان	أستاذ المحاسبة المشارك	د. بابر إبراهيم الصديق محمد
جامعة النيلين	أستاذ المحاسبة المشارك	د. الهادي آدم محمد إبراهيم
جامعة النيلين	أستاذ المحاسبة المشارك	د. ياسر تاج السر محمد سند
جامعة النيلين	أستاذ المحاسبة المشارك	د. عبد الرحمن عادل خليل
جامعة شندي	أستاذ المحاسبة المشارك	د. حسين محمد الطاهر خليفة
جامعة شندي	أستاذ المحاسبة المشارك	د. مهدي جعفر حسن حبيب
جامعة الزعيم الأزهري	أستاذ المحاسبة المشارك	د. محمد أبكر أحمد محمد
جامعة شندي	أستاذ المحاسبة المشارك	د. إشراق بشير محمد بشير